تحولات السياسة

والمجتمع فى إسرائيل

١٩٩٦ - ٢٠٠٣

د. عبدالعليم محمد

عنوان الكتاب: تحـولات السياسـة والمجتمع فى إسرائيل١٩٩٦ - ٢٠٠٣
اسم المؤلف : د. عبد العليم محمد
الغلاف والإشراف الفنى : للفنان أنس الديب
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى القاهرة
ت : ٣٨٠٢٠٣٣، ت / ف : ٣٥٩٣٠٦٢
e.mail : mahrosa@ hotmail.com
المدير العام : فريد زهران
صف وتوضيب داخلى : هشام صلاح
تنفيذ ومتابعة الطباعة : محمد مسلم محمد
الطباعة : العروبة للطباعة
رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١٥٩٠
الترقيم الدولى : 977-313-086-X



الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

تحولات السياسة
والمجتمع فى إسرائيل
١٩٩٦ - ٢٠٠٣

المحتويات

الموضوع	صفحة
مقدمة:	٧
الفصل الأول: إسرائيل بين اليمين واليسار:	٩
١- إسرائيل نيتانياهو: الخيارات أيضا محدودة.	١١
٢- الخريطة السياسية الإسرائيلية بعد انتخابات عام ١٩٩٩ بين التطرف والاعتدال.	١٢
٣- حكومة باراك: إسرائيل واحدة أم أكثر؟	١٨
٤- مأزق باراك أم مأزق عملية السلام؟	٢٠
٥- الانتخابات المبكرة فى إسرائيل (٢٨ يناير عام ٢٠٠٣) وهم الحل التفاوضى وحدود الحل العسكري.	٢٤
٦- حكومة شارون الثانية: برنامج غامض يعزز الأمر الواقع.	٣١
الفصل الثانى: مستقبل السلام فى الشرق الأوسط :	٣٧
١- فلسطين فى السياق الدولى [القدرة الذاتية كمدخل لعلاقة جديدة].	٣٩
٢- مأزق المعارضة الفلسطينية.	٤٣
٣- مستقبل السلام فى الشرق الأوسط.	٤٥
٤- صورة المستقبل لدى الإسرائيليين.	٥٠
الفصل الثالث: دراسة إسرائيل:	٦٧
١- التيار القومى ودراسة إسرائيل.	٦٩
٢- إسرائيل والسياسة وعلم النفس.	٧٦
الفصل الرابع: مصر والصراع العربى - الإسرائيلي:	٨١
١- السياسة المصرية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلي.	٨٣
أولاً مرحلة ما قبل الثورة	٨٤
قضية فلسطين فى المرحلة الثورية	٨٦
مرحلة السادات والرهان على الغرب (الولايات المتحدة)	٨٩
مبارك وفلسطين والصراع العربى - الإسرائيلى	٩٢
مصر وفلسطين والسلطة الفلسطينية فى مرحلة أوسلو	٩٤
الخاتمة	٩٩
الفصل الخامس : مصر وإيران والصراع العربى - الإسرائيلي.	١٠٣
١- إيران من حالة الثورة إلى حالة الدولة	١٠٥
٢- مصر وإيران والصراع العربى الإسرائيلى	١٠٦

مـقـدمـة

يشتمل هذا الكتاب على معالجات لتطور السياسة الإسرائيلية، إزاء القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦، وتحديدا منذ صعود بنيامين نيتانياهو إلى الحكم فى إسرائيل فى الانتخابات التى أعقبت اغتيال إسحق رابين، وذلك يعنى أن هذه المعالجات تغطى التطور السياسى فى إسرائيل، عبر فترة تمتد لأكثر من ستة أعوام، هى بحق -وكما عبر عن ذلك العديد من الباحثين- فترة عدم استقرار سياسي، وتقلب بين اليمين واليسار، بين خيار التسوية وخيار فرض الأمر الواقع بالقوة الإسرائيلية.

وتتمحور هذه المعالجات على الربط بين تغير المجتمع الإسرائيلي؛ تركيبته العرقية، والثقافية والنفسية وعمقه الدينى والتاريخي، ومراوحته المزمنة بين الاستقرار وعدم الاستقرار، وبين طموحه إلى التفرد والفرادة، ورغبته فى أن يصبح مجتمعا عاديا يحظى بالأمن وبعلاقات وطيدة مع جيرانه ومحيطه العربي، ومحصلة ذلك وانعكاسه على الموقف من التسوية والصراع مع العرب، والشعب الفلسطيني، بعبارة أخرى فإن المعالجات الواردة ضمن هذا الكتاب لم تقف عند حدود سطح المجتمع الإسرائيلي، والخيارات التى تبناها عبر هذه الفترة، وإنما حاول أيضا تقديم تفسير لتبنى هذه الخيارات وإخراج الدوافع التى حثت على استلهام هذه الخيارات، من حيز اللاوعى الإسرائيلي، إلى حيز الوعي، وذلك على ضوء المستجدات الإقليمية والداخلية والدولية والاستراتيجية الإسرائيلية للتعامل معها.

وقد وجدت غالبية هذه التحليلات والمعالجات الطريق إلى النشر فى صحيفة الأهرام، عبر المساحات المخصصة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وغيرها من الصفحات، وذلك وفق التطورات الجارية، وآلية التفاوض أو اللاتفاوض والمواجهة عبر الانتفاضة الباسلة الفلسطينية، والتى كانت الرد الفلسطينى الطبيعى والمنطقى على المحاولات الإسرائيلية للتحايل على الحقوق الفلسطينية.

بيد أن هذه التحليلات والمعالجات، وإن ارتبطت بالأحداث الجارية والوقائع المتغيرة، فإنها -ودون مبالغة- قد اشتملت على بعد ضمنى أو صريح، يجعلها

تتجاوز اللحظة، ويمنحها قيمة قد تكون أكبر من مجرد المتابعة الحديثة، وعلى سبيل المثال فإنه فى الوقت الذى بشر فيه الكثيرون بصعود باراك، وقللوا كثيرا من أهمية لاءاته الشهيرة، لا للعودة لحدود ١٩٦٧، ولا لجيش أجنبى فى غور الأردن، ولا لتقسيم القدس وغيرها، فإن بعض هذه المعالجات التى تضمنها الكتاب، وضحت وعلى نحو بين عمق هذه اللاءات فى الفكر الإسرائيلي، والقواعد الاستراتيجية التى ترتكز عليها، وحدود التوازنات القائمة فى المؤسسة الإسرائيلية والجمهور، على حد سواء، والتى تجعل منها خطوطا حمراء يصعب على باراك تجاوزها ومراجعتها.

وفضلا عن ذلك فإن الكتاب يشمل بعض الدراسات التى لم يتم نشرها من قبل، وقدمت فى العديد من المنتديات والمؤتمرات العلمية فى مصر وفى خارج مصر.

وقد قدرت أن دمج هذه التحليلات والدراسات، ما نشر منها ومالم ينشر، فى كتاب واحد، قد يكون ذو فائدة للباحثين والدارسين والمهتمين بهذه الحقبة فى تطور إسرائيل والسياسة والأحزاب فيها، بهدف تكوين فكرة عن خلفية السياسات الراهنة الإسرائيلية، والأسس التى ترتكز عليها، وتوضيح أبعاد أزمة هذه السياسات ودوافعها الواعية وغير الواعية.

وأخيرا وليس آخرا، أتوجه بالشكر

لمركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات؛ لتفضله بنشر هذا الكتاب، ومديره العام الصديق الأستاذ/ فريد زهران لترحيبه بالنشر، كما أنه لا يفوتنى أن أشكر زميلى الباحث المساعد الأستاذ/ أحمد دياب، على مساعدته القيمة والجادة فى جمع وتصحيح مادة هذا الكتاب وترتيبها، وهى مساعدة لا غنى عنها، ولولاها لما وجد هذا الكتاب طريقه إلى النشر.

وآمل أن يكون هذا الكتاب بمستوى طموح القارىء الكريم وأن يلبى بعضا منه، والله ولى التوفيق،

المؤلف
القاهرة فى ٣١ مايو عام٢٠٠٣
د. عبدالعليم محمد

الفصل الأول

إسرائيل بين اليمين واليسار

١ – إسرائيل نيتانياهو: الخيارات أيضا محدودة :

انهارت عملية التسوية، ماتت أو تجمدت؛ منذ أن صعد نيتانياهو إلى الحكم، وهى كارثة بكل المقاييس، فى المنظور العربى الرسمى للسلام مع إسرائيل، تدعو إلى الإحباط واليأس، وإذا ما توقفنا عند هذه النتيجة سنكون كمن أكتفى برؤية الجزء الظاهر من جبل الجليد، أو كمن اقتصرت نظرته للغابة على أحد أشجارها فحسب، ولم ير ما تبقى منها؛ ذلك أنه علينا أن ننظر لوقع هذا الانهيار على إسرائيل ذاتها، وتأثيره على الخيارات المطروحة أمامها، ونعتقد أن هذه الخيارات ليست بالاتساع الذى نظن أو الذى يبدو ظاهريا.

حرص نيتانياهو منذ وصوله إلى الحكم، فى أواخر مايو ١٩٩٦ على ايهام الرأى العام الإسرائيلى والعربى والعالمي، باستمرار عملية السلام، وقدرة حزبه 'الليكود' على إنجاز هذه العملية بأفضل أداء، ويفوق ما كان حزب العمل يسعى إليه على يد رابين وبيريز، واستثمر فى هذا الصدد الخوف الإسرائيلى من المجهول؛ أى السلام مع العرب؛ بل وحوله إلى مؤسسة تتمحور حول أفضلية الأمر الواقع على ما عداه؛ لأن المؤسسة الإسرائيلية وكذلك الإسرائيليون، يعرفون جيدا تكلفته وعائده، فى حين أن تكلفة وعائد السلام يمثلان المجهول فى هذه المعادلة الجديدة التى طرحت نفسها على الإسرائيليين. فى مواجهة خيار الضم؛ أى ضم الأراضى الفلسطينية المحتلة كما يود الليكود وخيار التخلى التدريجى عن معظم هذه الأراضى باستثناء القدس وبعض المناطق ذات الصلة بأمن إسرائيل كما كان يعتزم حزب العمل من خلال أوسلو، حاول نيتانياهو البحث عن حل ثالث يتمثل فى حكم ذاتى على بعض أراضى الضفة الغربية وغزة، يفتقد للتواصل الجغرافي، وتعوزه إمكانية التطور إلى كيان فلسطيني، وتحيط به السيادة الإسرائيلية من كل جانب، وتحتفظ إسرائيل لنفسها بصلاحيات الأمن والدفاع والسيادة، فضلا عن تقاسم ما تبقى من صلاحيات إدارية وتنظيمية، والإشراف الفعلى فى عدد كبير من المجالات، ويحرص نيتانياهو على أن تظهر إسرائيل باعتبارها سيدة الموقف، وصاحبة الحل والعقد، وحاملة مفاتيح عملية السلام والاستقرار والحرب فى المنطقة، ورغم ما يبدو ظاهريا أنه كذلك؛ فإن حقيقة الأوضاع فى إسرائيل ذاتها وفى الأراضى الفلسطينية، ربما تفصح عن ضيق الخيارات أمام إسرائيل، ومحدودية هامش المناورة؛ حيث يسعى نيتانياهو وإسرائيل لاخفاء طبيعة المشكلات والتعقيدات والتناقضات الكامنة والظاهرة التى تدفع فى هذا الاتجاه، إذ بمرور الوقت وتجذر المقاومة للعداونية الإسرائيلية، وتراكم خبرات الفشل الإسرائيلية واستمرار رفض الشروط الإسرائيلية للسلام، والتى تجعل من خيار التسوية كل شيء وحصيلته لا شيء، وقصور أداء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كما تجلى واضحا فى عام ١٩٧٣، ١٩٨٢ عن التوافق والتطابق مع الخريطة التوراتية المرسومة للتوسع الإسرائيلي، يتحدد سقف الخيارات المطروحة على إسرائيل على النحو التالى :

خيار بقاء الأمر الواقع –فى حالة افتراض قدرة إسرائيل فرض استمرار الاحتلال– ولذلك تداعيات سلبية على إسرائيل قد لا تملك ازاءها شيئا؛ حيث أنها تداعيات تلقائية عفوية إذ سيزيد عدد الفلسطينيين فى إسرائيل، ويتهدد التوازن الديموجرافي، وهوية الدولة اليهودية، فضلا عن قابلية الأوضاع للانفجار فى الضفة الغربية وغزة، وبدلا من أن يمتلك الفلسطينيون قوة الأمل فى تحسن أوضاعهم، فإنهم سيمتلكون قوة اليأس، كما أن الخيار سيجعل إسرائيل تعيد إنتاج اسطورة قلعة 'ماسادا' فى الذاكرة اليهودية، ومن شأن ذلك تحفيز نزعات العدوان وتغذية الكراهية، وتعميق الحقد فى مواجهة العرب، واستعادة ذكريات الممالك الصليبية فى المشرق العربى خلال الحروب الصليبية، وسيبقى

على حالة الاستنفار والتعبئة والإنفاق العسكرى على حساب كفاءة الاقتصاد ومستوى المعيشة.

ونظرا للتداعيات السلبية الخطيرة لهذا الخيار فإن الباب سيظل مفتوحا لخيار التعايش والتسوية عبر صيغة الأرض مقابل السلام، ويقع على الإسرائيليين عبء الانتقال من التمركز حول مفهوم 'القلعة الحصينة' إلى مفهوم التعايش الضرورى الذى يتأسس على السلام والتكافؤ والمساواة والندية، ويستبعد الحرب والتمييز والاستعلاء، والحال أن هذا الانتقال قد لا يتم تلقائيا وبفعل عوامل غير واعية أو يصعب السيطرة عليها، بل عبر صياغة وعى وإرادة جديدة تتجاوز ميراث العصور الوسطى والجيتو والانغلاق على الذات والتوقف عن التعامل مع قضايا الحرب والسلام من منظور الثأر والانتقام من التاريخ ومحاكاة أولئك الذين كانوا يوما مسؤولين عما وقع لليهود عبر تاريخهم.

٢ - *الخريطة السياسية الإسرائيلية بعد الانتخابات بين الاعتدال والتطرف:*

ربطت بعض الكتابات والتحليلات العربية والمصرية بين صعود باراك إلى قمة الحكم فى إسرائيل بعد انتخابات مايو ١٩٩٩، وبين نوع من البركة، التى ستفيض بردا وسلاما على المنطقة؛ مع توقع استئناف عملية السلام، وخلت هذه الكتابات من التعرض لسجل باراك الحافل فى مواجهة العرب؛ ذلك السجل الذى أشارت اليه بالتفصيل العديد من الصحف الأجنبية بمختلف اللغات والتى لا يشك أحد فى انحيازها لإسرائيل والصهيونية.

ومن جانبنا فنحن كنا نتمنى أن يكون ذلك صحيحا، وأن تصدق التوقعات المرتبطة بشخص باراك، والحكومة التى سيشكلها، ولكننا نعتقد أن هذه الصورة التى بلورتها هذه الكتابات، قد تكون مفارقة للواقع، وللتشخيص الصحيح لرهانات الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الخامسة عشرة فى إسرائيل.

لن نتوقف كثيرا أمام سجل باراك العسكري، ولن نعول كثيرا على الربط بين وقائع هذا السجل، وبين انخراطه المحتمل فى عملية السلام والمفاوضات، وإذا ما أعتبرنا أن باراك قائد عسكرى تحول إلى السلام، فإن ذلك فى حد ذاته ليس حالة نادرة فى التاريخ، فالقادة العسكريون مرشحون دائما للتفاوض من أجل السلام، وعقد معاهدات الصلح وصياغة الجوانب الأمنية والفنية فى مثل هذه الحالات.

ولكن باراك ليس قائدا عسكريا فحسب، بل يحمل فى شخصيته ملامح قاتل محترف، لا يعرف الانفعال أو الرحمة، يقول عن نفسه لصديقه الصحفى الإسرائيلى دانييل بن سيمون 'عندما نقوم بقتل رجال وعيوننا مفتوحة على أعينهم، ونصوب أسلحتنا اليهم على بعد عشرة سنتيمترات من وجوههم، فربما لا نمتلك نفس القدرة على الانفعال، ونتعلم السيطرة عليها' هكذا قتل باراك وبأعصاب باردة ثلاثة من القادة الفلسطينيين فى بيروت؛ كمال عدوان ويوسف النجار وكمال ناصر، والأخير كان شاعرا رقيقا ومتحدثا باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يحمل فى حياته بندقية، وهذه الواقعة فى حد ذاتها منفردة، تكفى للدلالة على هذا الجانب المظلم من شخصية باراك؛ الجانب الذى يجعله باردا وصامتا وبارعا فى قتل من يطالبون بالحرية والكرامة!

هذه التذكرة رغم قسوتها على الضمير الوعى العربى والفلسطيني؛ إلا أنها جزء لا يتجزأ من محاولة استشراف مسلك باراك السلمى مع العرب فى المفاوضات المقبلة، وطبيعة الحل السلمى الذى يعكف الآن على بلورته مع مستشاريه من حزب العمل.

ففى تقديرنا أن أية محاولة لاستشراف توجهات باراك ازاء العملية السلمية والمفاوضات، ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية: أولها شخص باراك ذاته؛ تاريخه،

محاور شخصيته، خبرته وعلاقاته بأطراف النخبة الإسرائيلية، وثاني هذه العناصر رهانات المعركة الانتخابية للكنيست الخامسة عشرة، وحملته الانتخابية، أما ثالثها فهو طبيعة الائتلاف والتحالف الذى سيشكل على ضوئه حكومته.

شخص باراك ومواقفه :

تشير سيرة باراك الذاتية الرسمية إلى أنه من مواليد فلسطين عام ١٩٤٢ من جيل 'السابرا' الذى يشكل الآن ٦٢% تقريبا من سكان إسرائيل، لأب قدم من ليتوانيا، وأم قادمة من بولندا، عاش فى كيبوتز 'هاشمار ها شارون' حتى زواجه في نهاية الستينيات، ينتمى لحركة أحدوت ها عفودا الاشتراكية العمالية ذات النزعة الاستيطانية القومية الأمنية المتشددة.

التحق بالجيش الإسرائيلى وعمره ١٧ عاما، وتفرغ للعمل السياسى فى عام ١٩٩٥، وهو رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بعد أن تدرج فى مناصب عسكرية عديدة، فى الاستخبارات والوحدات الخاصة والعمليات الخاصة بهيئة الأركان، درس الفيزياء والرياضيات فى الجامعة العبرية وجامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية.

يجمع المراقبون والمعلقون على أن التنشئة السياسية لباراك والطبيعة العسكرية والأمنية، تجعل منه مفاوضا شرسا وعنيدا ويعرف أهدافه بدقة، ويحدد الوسائل للوصول اليها، إذ لم يمض على دخوله الحياة المدنية السياسية خمسة أعوام، حتى تمكن من ازاحة شيمون بيريز من رئاسة حزب العمل والفوز بمقعد رئيس وزراء إسرائيل.

يرى فيه الإسرائيليون وجها مطمئنا من الناحية الأمنية، يفوق نيتانياهو بكثير، لم يتحدث كثيرا عن ايديولوجيته الأمنية؛ لأنه يعرفها جيدا؛ ويثق فى قدرته على تحقيقها بأفضل السبل الممكنة، أما مواقفه السياسية المعروفة والمعلنة فتؤكد الصبغة الأمنية لشخصية ومسلك باراك السياسي؛ حيث لم تمنعه علاقته الشخصية باسحق رابين من الاعتراض على السرعة التى نفذ بها اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، وخطر ذلك على الأمن الإسرائيلي، كما أنه تغيب عن اجتماع حكومة رابين الذى أقرت فيه اتفاق أوسلو، المعروف باتفاق طابا، لتوسيع سلطات وامتداد الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة الغربية؛ لأنه كان يرى فى الاتفاق بعض المخاطر الأمنية على إسرائيل، ومعروف عنه أيضا أنه كان أحد الذين دفعوا بشيمون بيريز، لشن العدوان على لبنان اثناء حملته الانتخابية في عام ١٩٩٦.

هذا الدليل الموجز لسيرة باراك الذاتية والشخصية والسياسية والعسكرية ربما يشير إلى أن العرب سيواجهون نوعية جديدة من المفاوضات الإسرائيلية في ظل قيادة باراك تستند إلى رؤية باراك لاتفاقات أوسلو وقضايا المرحلة النهائية خاصة القدس واللاجئين والحدود وطبيعة الكيان الفلسطيني.

وإذا ما تصورنا أن كلا من العمل فى عهد رابين وبيريز والليكود فى عهد نيتانياهو، قد تمكنا من بلورة نسختين من أوسلو، تخص الأولى رابين وبيريز وتخص الثانية نيتانياهو متمثلة فى بروتوكول الخليل ومذكرة تفاهم واى ريفر، فإن ثمة افتراضا أن باراك سيبلور صيغة ثالثة من أوسلو تستجيب لتحفظاته المعلنة إزاء صيغة رابين، وتلتزم بالاستحقاقات الخاصة بواى ريفر وتعكس معالم تفكير باراك الأمنى والعسكري.

رهانات انتخابات الكنيست:

صاغ باراك استراتيجيته الانتخابية على ضوء تحقيق اختراق للقاعدة الانتخابية لليكود والوسط، وبصفة خاصة اليهود الشرقيين واليهود الروس، وأعطى أولوية فى

حملته الانتخابية لوحدة الإسرائيليين، ومعالجة الانقسامات التى عمقتها استراتيجية نيتانياهو، المؤيدة للمستوطنين واليهود الارثوذكس، واستوعب باراك ومستشاروه الأمريكيون والإسرائيليون حقيقة التصدع والانقسام فى المجتمع الإسرائيلي، وتآكل مفعول استرايجية بوتقة الصهر الإسرائيلية إزاء المهاجرين اليهود متنوعى ومتعددى الثقافات وظهور العرقية الجغرافية والثقافية كمحور للهوية على حساب الانتماء الإسرائيلي.

وقد قدم دارسو السياسة الإسرائيلية خريطة للمجتمع الإسرائيلي، تستند إلى ما اسموه 'حرب القبائل الاثنى عشر' فى اشارة تاريخية مغرضة لقبائل بنى إسرائيل قبل الميلاد، وذلك لتوصيف الحالة الراهنة عشية الانتخابات الإسرائيلية' الانقسام بين اليهود الاشكناز واليهود السفاراد، وبين العلمانيين والدينيين وبين اليهود العرب، مؤيدو التنازل مقابل السلام وبين معارضيه من الأمنيين، بين المهاجرين من اليهود حديثا أو من البلدان العربية والشرقية، تشبه الفئة الأولى فى إسرائيل فئة الـــ Wasp فى الولايات المتحدة الأمريكية اختصارا لـــ White Anglo -Saxon Protestants وهم المستوطنون البيض الانجلو ساكسون البروتستانتيون الذين هاجروا إلى العالم الجديد فى القارة الأمريكية فى مواجهة ذلك المشهد الإسرائيلى فى عهد نيتانياهو، حرص باراك أولا على وحدة إسرائيل، وخاض المعركة الانتخابية بقائمة أسماها 'إسرائيل واحدة' فى محاولة فيما يبدو للتخلص من لعنة اليسار العمالي، ضمت هذه القائمة حزب دافيد ليفى 'جيشر' وهو حزب صغير لليهود الشرقيين والمغاربة، وحزب ميماد الدينى المعتدل، ندد فى استراتيجيته بانحياز نيتانياهو لفئة من الإسرائيليين على حساب بقية الفئات، وهم المستوطنون واليهود الارثوذوكس، قام بتوزيع اشارات وايماءات غامضة، دون أن يقيد نفسه بوعود أو ترتيبات معينة، وكان الهدف من ذلك وحدة الإسرائيليين ومعالجة انقساماتهم، ورفض استفزاز الفئات المتدينة فى الوقت الذى ركز حملته على الاقتصاد والبطالة التى ارتفعت معدلاتها فى عهد نيتانياهو وأولى التعليم والاندماج رعاية خاصة.

فى هذا الاطار تجنب باراك الخوض فى الموقف الإسرائيلى من الفلسطينيين، وتصور العمل لقضايا المرحلة النهائية من المفاوضات، وقلص اتصالاته مع الفلسطينيين، وشدد على ضرورة الغاء اعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بتعديل قانون الخدمة العسكرية.

احتفظ باراك خلال الحملة الانتخابية بدرجة من الغموض، تتيح تنوع التأويلات والتخمينات، وركز على رصيده العسكرى والأمنى واستمرار سياسة رابين وميراثه الأمني، وتوجه لناخبى اليمين والوسط لتوسيع قاعدته الانتخابية، وتفادى سلبيات المعركة الانتخابية فى عام ١٩٩٦ على صعيد حزب العمل؛ حيث تغيب نشطاء الحزب عن ١٠٠٠ مركز اقتراع، واحتفظ بدرجة تعبئة عالية حتى اللحظات الأخيرة من المعركة الانتخابية.

استثمر باراك سخط ورفض المؤسسة السياسية والأمنية لشخص نيتانياهو، حيث وصفته رموز هذه المؤسسة بأنه خطر على إسرائيل وعلى علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث فقد نيتانياهو مصداقيته داخليا وخارجيا من قبل حلفائه ومعارضيه، كان الاجماع قد انعقد فى إسرائيل خلال هذه الانتخابات على اسقاط نيتانياهو بصرف النظر عن القادم الجديد، وهو ما يفسر تنازل موردخاى وبشارة عن الترشيح لمنصب رئيس الوزراء لتشكيل جبهة عريضة كفيلة بإسقاط نيتانياهو فى الجولة الأولى وتفادى مضاعفات الجولة الثانية.

طبيعة الائتلاف الحكومي المقبل:

أسفرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية عن فوز إيهود باراك على خصمه ومنافسه نيتانياهو بنسبة ٥٦,٠٨% من أصوات الناخبين، وهى نسبة تمنح باراك مركزا قويا وصلاحيات ذات طابع رئاسي، وأصبح باراك آخر رئيس وزراء يتم انتخابه، وفقا لنظام الاقتراع المباشر من قبل الناخبين، وفقا للتعديل الذى أقر لقانون الانتخابات فى عام ١٩٩٢، وطبق لآخر مرة فى هذه الانتخابات.

بيد أن أهم ما أسفرت عنه هذه الانتخابات يتمثل فى الإمكانية الواسعة لتشكيل حكومة، استنادا إلى أغلبيات متنوعة؛ حيث تحرر حزب العمل وباراك رئيس الوزراء المنتخب، من اللجوء إلى الأحزاب الدينية، والتعرض لابتزازها ومطالبها، على نحو خاص حزب شاس، الذى مارس هذا الدور منذ ظهوره في الحياة السياسية فى إسرائيل.

بمقدور باراك تشكيل أغلبية من حزب العمل والوسط واليسار (ميرتس – الوسط – شينوى – الأحزاب العربية – حزب يعاليا (المهاجرون الروس) وتجنب التحالف مع حزب شاس الدينى المتطرف، من ناحية أخرى يمكن لباراك تشكيل أغلبيته مع تكتل ليكود، خاصة بعد تخلى نيتانياهو عن رئاسته.

بعبارة أخري، فإن لدى باراك خيار تشكيل حكومة علمنية واسعة إذا منح خط الانقسام الأول فى المجتمع الإسرائيلى الأولوية وهو الانقسام بين الدينيين والعلمانيين، وربما يكون برنامج هذه الأغلبية مركزا حول الوضع الداخلي، وملابساته وانقساماته ومواجهة المد الدينى المتطرف، وفى هذه الحالة قد تحظى التسوية مع العرب بالمرتبة الثانية فى أجندة هذه الأغلبية.

من ناحية أخرى لدى باراك أيضا تشكيل أغلبية ينصب اهتمامها على عملية التسوية مع العرب والفلسطينيين بالدرجة الأولي؛ إذا ما أخذ فى الاعتبار خط الانقسام الثانى فى المجتمع الإسرائيلى والمتعلق بالتسوية، ذلك أنه ورغم أن هذه العملية لم تحظ باهتمام كبير فى هذه الانتخابات؛ الا أن النتائج قد أسفرت عن تعزيز موقع هذه التسوية فى أوساط الإسرائيليين من زاوية المبدأ، وليس من زاوية مضمونها، حيث أهتزت ثقة الناخبين الإسرائيليين فى الأحزاب اليمينية 'الليكود' ولم تحظ الأحزاب المتطرفة مثل 'تسوميت' و'موليديت' الذى يطالب بالترانسفير والطريق الثالث الذى يدعو للتمسك بالجولان بأى تمثيل فى الكنيست، فى نفس الوقت حصل حزب بينى بيجن على ثلاثة مقاعد مما حمل الأخير على الاستقالة من رئاسته.

ولاشك أن دلالة ضعف وتصدع أحزاب اليمين؛ الليكود وحيروت الجديد، وسقوط حزب 'تسوميت' و'موليديت' والطريق الثالث، تنصرف إلى تحجيم القوى الرافضة للتسوية من ناحية المبدأ والمؤيدة للاستيطان والمستوطنين.

لقد وضعت نتائج الانتخابات الإسرائيلية إيهود باراك فى موقف جديد لأول مرة فى تاريخ الانتخابات الإسرائيلية حيث تتركز فى يده خطوط اللعبة السياسية برمتها، وأصبح فيما يبدو بمثابة الحكم الحقيقى فى تقرير مصيرها ونتائجها وتجلياتها، فلن تتمكن الأحزاب الدينية من ابتزازه بل يستطيع إذا أراد – أن يقوم بابتزازها وضمها لتحالفه وفق شروطه.

قراءات مختلفة وتأويلات متباينة:

ربما تنطوى النتيجة الخاصة بضعف اليمين على تبسيط للوضع، ذلك أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية تشتمل على إمكانات لقراءات معقدة ومركبة وفى بعض الأحيان متناقضة، ففى حين أنه يمكن القول أن المعركة الانتخابية ونتائجها قد تمحورت حول

شخص نيتانياهو وباراك، حيث أن غالبية الناخبين صوتت لإسقاط الأول، الذى وصفته المؤسسة الإسرائيلية الأمنية والسياسية، بأنه خطر على إسرائيل، وعلى نحو خاص على صورتها فى الخارج وعلاقاتها بكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الأتحاد الأوروبي.

بدا نيتانياهو وكأنه خارج عن المؤسسة، وفاقد لأهلية قيادتها فى الداخل والخارج، فى حين أن الثانى أى باراك بدا فى عيون ذات الأغلبية على أنه الإبن الشرعى للمؤسسة الإسرائيلية. بجناحيها الأمنى العسكرى والسياسي، اطمأن الناخبون لشخص باراك وتشدده، بصفة خاصة فى القضايا المتعلقة بأمن إسرائيل، وإذا كان نيتانياهو قد صعد إلى الحكم عن طريق إعادة بناء مؤسسة الخوف لدى الإسرائيليين والتشديد على أمنهم، فإن رصيد باراك كعسكرى محترف يفوق نيتانياهو عمليا.

من ناحية أخري، فإن تمحور المعركة الانتخابية حول شخصى المرشحين لرئاسة الوزارة لا يعنى بالضرورة فك الارتباط بين شخصى هذين المرشحين وبين انتماءاتهم السياسية ومواقفهم إزاء عملية التسوية، حيث يمثل كل منهما حزمة من السياسات الداخلية والخارجية، حتى وإن كان ذلك غامضا فى حالة باراك ولم يشغل حيزا كبيرا من دعايته.

على صعيد آخر، فإن موازين القوى الحزبية، كما انعكست فى تشكيل الكنيست الخامسة عشرة، تبدو فى ظاهرها تحولا إلى اليسار، وانقلابا على اليمين، وذلك استنادا إلى أهتزاز رصيد الليكود الانتخابى والتمثيلى وهبوطه من ٣٢ مقعدا فى الكنيست السابقة إلى ١٩ مقعدا فى الكنيست الحالية، وحصول الوسط على ٦ مقاعد، فى حين إن التدقيق فى هذه النتائج قد يفضى إلى نتيجة مغايرة الا وهى محدودية هذا التحول وأنه لا يمثل بالضرورة انقلابا بالمعنى الذى أشارت إليه العديد من التعليقات والتحليلات، ذلك أنه فى مقابل فقدان الليكود لثلاثة عشر مقعدا فى هذه الانتخابات، فإن عددا مهما من هذه المقاعد لم تذهب إلى معسكر اليسار، بل إلى حزب شاس المتطرف دينيا لليهود الشرقيين؛ حيث أرتفع عدد مقاعده من ١٠ مقاعد إلى ١٧ مقعدا بزيادة ٧ مقاعد عن الكنيست السابقة، كما أن حزب المركز قد حصل على ٦ مقاعد ومعروف أن تشكيل هذا الحزب تم بمبادرة من 'قادة الليكود' وعلى رأسهم اسحق موردخاى وزير الدفاع السابق فى حكومة نيتانياهو ودان ميردور وزير المالية السابق وآخرين غيرهم، وهؤلاء لم يعد ثمة ما يعوق انضمامهم إلى الحزب الأم أى الليكود، خاصة بعد رحيل نيتانياهو، وتخليه عن زعامة الحزب، ويدرس حاليا رونى ميلوودان ميريدور احتمال العودة لليكود حيث كان موقفهما من الليكود مرتبطا بوجود نيتانياهو.

أما قراءة نتائج هذه الانتخابات من زاوية الصراع بين المدنيين والعلمانيين فإن بعض المحللين يرون أن المجتمع الإسرائيلى قد وقف ضد ظاهرة التطرف الديني؛ بسبب فقدان بعض الأحزاب الدينية المتطرفة لعدد من مقاعدها فى هذه الانتخابات بوجه خاص الحزب الدينى القومى المؤيد للمستوطنين، حيث انخفض عدد مقاعده من ٩ مقاعد فى الكنيست السابقة إلى ٥ مقاعد فى الكنيست الحالية، وهذه النتيجة صحيحة جزئيا، حيث إن معسكر العلمانيين قد ضاق ذرعا بتدخل الدينيين فى شئون حياتهم وهدد هذا التدخل المباديء العلمانية للدولة.

غير أن ذلك ليس بالضرورة صحيحا إذا ما نظرنا للنتيجة الإجمالية للمعسكر الدينى المتطرف؛ حيث حصل هذا المعسكر فى الانتخابات الأخيرة على ٢٧ مقعدا موزعة كالآتي: ١٧ مقعدا لحزب شاس و٥ لحزب يهود التوراة و٥ مقاعد أخرى للحزب الدينى القومي، فى حين حصلت هذه الأحزاب فى انتخابات ١٩٩٦ على ٢٣ مقعدا بزيادة

قدرها ٤ مقاعد. لدى باراك هامشا كبيرا للمناورة وتشكيل أغلبيات مختلفة ولكنه لن يقوم بهذه المهمة متجردا من مواقفه، ومتحررا من القيود التي تمليها عليه طبيعة الخريطة السياسية التى جعلت من فوزه على نيتانياهو ممكنا، حيث يرى فى أوسلو ثقوبا كثيرة كتلك الثقوب الموجودة فى الجبنة السويسرية على حد تعبيره، ولم يطلعه رابين وبيريز على مضمونها خوفا من أن يعمل على احباطها، وتغيب عن اجتماع حكومة رابين لإقرار اتفاق أوسلو المعروف باتفاق طابا، كما أنه طالب بالابطاء فى المفاوضات، وانتقد السرعة التى نفذ بها رابين اتفاق أوسلو وصاحب فكرة تقسيم مناطق إعادة الانتشار إلى أ، ب، ج.

من ناحية أخرى فإنه مدين بجزء من فوزه لأصوات اليمين، كما أن صعوده شخصيا لزعامة العمل وفوزه بمقعد رئاسة الوزراة فى مواجهة نيتانياهو، كان فى جزأ منه نتيجة اقترابه أكثر من خطوط التماس مع اليمين الإسرائيلي، وتشدده الأمني والسياسي، وفضلا عن ذلك فهو معجب بأداء شارون العسكري، وقد يفكر فى ضمه لتحالفه وحكومته ضمن افتراض تفضيله لائتلاف مع الليكود لضمان تأييد جمهور اليمين الإسرائيلي، باعتبار أن وجود الليكود فى الحكم أفضل من وجوده فى المعارضة.

موقف تفاوضى عربى جديد:

فى مواجهة هذه المعطيات الجديدة فى الموقف الإسرائيلي، على ضوء هذه المقاربة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، فإن الموقف العربى لا ينبغى أن يتوقف على ما يراه باراك ويريده، وأن يظل العرب فى موقف المتلقى السلبي، ومن ثم تبدو ضرورة أن يعيد العرب بناء موقف تفاوضى جديد، يتأسس على مطالبة العرب لباراك بالاعتراف بأن الوجود الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة هو سلطة احتلال، وهى بطبيعتها سلطة مؤقتة وانتقالية، وفقا لمبادىء القانون الدولي، وأن ينسحب ذلك على القدس الشرقية وأن يطالب العرب الحكومة الإسرائيلية بالاعتراف بعدم مشروعية وقانونية المستعمرات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة باعتبارها خرقا لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة بنودها التى تحظر تغيير المعالم الديموجرافية والجغرافية للأراضى الواقعة تحت الاحتلال، واعتبار ازالتها وتفكيكها أمرا لا مناص منه فى اطار المفاوضات المقبلة، والتمسك ببقاء هذه المستعمرات أو بعضها تحت ذريعة الأمن لا يجد مسوغا له فى القانون الدولي، فالأمن ينبغى أن يكون لجميع الأطراف وليس مرتبطا بمكاسب أرضية أو جغرافية تتناقض مع مبدأ عدم جواز التغييرات الإقليمية الناجمة عن الحرب والعدوان وفقا للمواثيق الدولية.

أما على صعيد الدولة الفلسطينية، فإن المفاوض العربى ينبغى أن يركز على موضوع السيادة على الأرض والاقليم، وهو عصب أى دولة حتى إشعار آخر، ذلك أن مفهوم الدولة ينطوى على رمز مهم للشعب الفلسطيني، ولكن الرمز لواقع محدد ومعروف وفقا لقواعد القانون الدولي يستجيب لمطالب وحاجات الشعب الفلسطينى لكيان وهوية ويتلاءم مع حقوقه غير القابلة للتصرف.

استراتيجية التفاوض العربية فى مواجهة إسرائيل - باراك، تقتضى بلورة مبادىء عربية ثابتة وموحدة، إزاء قضايا المرحلة النهائية، وبصفة خاصة القدس واللاجئون والحدود والمياه، تستند على قرارات الأمم المتحدة وعلى نحو خاص القرار ١٨١ والقرار ١٩١، وغيره من القرارات المتعلقة باللاجئين والعودة والقدس. كما أن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تعيد بناء الثقة بين الأطراف العربية، وأن تحول دون أن تمارس إسرائيل سياستها السابقة فى أن تحول دون تشكيل جبهة عربية تفاوضية.

٣- *حكومة باراك: إسرائيل واحدة أم أكثر؟*

رسمت وسائل الإعلام العالمية والإقليمية لإيهودا باراك، صورة تجعل منه - بافتراض صدقها- الرجل المناسب في المكان المناسب والتوقيت المناسب أيضا، ويبدو باراك فى هذه الصورة كمنقذ لإسرائيل ولعملية السلام، ويظهر انتصاره فى الانتخابات الأخيرة فى إسرائيل؛ انتصارا لمعسكر الاعتدال والسلام، حرصت وسائل الإعلام العالمية وعلى نحو خاص الأمريكية فيها، على تطبيق استراتيجية التسوية، أى تسوية باراك، حيث أنه الأفضل والأجود والأصلح والأنسب لعملية السلام ولجميع أطرافها الإقليمية والدولية على حد سواء.

بينما كانت قسمات ومعالم هذه الصورة تنتشر وتستحوذ على اهتمام الرأى العام، والدوائر الرسمية المعنية، كان باراك مشغولا بإخراج صورة أخرى له يستطيع أن يرى نفسه فيها، صورة تتطابق مع شخصيته وواقعه واقتناعاته ومبادئه والتى تأثرت جميعها بنشأة باراك وحياته وعمله فى اطار مؤسستين الأولى مؤسسة الكيبوتز والثانية المؤسسة العسكرية.

انعكست ثقافة هاتين المؤسستين فى مفاوضات باراك لتشكيل حكومته الائتلافية، أنفق باراك من الوقت فى هذه المفاوضات مالم ينفقه أى رئيس حكومة إسرائيلية آخر، حرص باراك على تشكيل حكومة تحظى بدعم واسع فى الكنيست، وتستند إلى تكتل عريض وممثل لمعظم القوى السياسية فى إسرائيل، وتترجم العنوان العريض لحملته الانتخابية ولقائمته الانتخابية المسماة 'إسرائيل واحدة' إلى واقع سياسي.

كان بمقدور باراك فور ظهور نتائج الانتخابات الإسرائيلية أن يشكل حكومة إسرائيلية تستند إلى أغلبية بسيطة من اليسار والوسط، تحتفظ بدرجة عالية من التماسك، ولكنها لا تستند إلى دعم واسع فى الكنيست الإسرائيلي، ولكنه لجأ إلى مفاوضات معقدة مع كل القوى السياسية والدينية فى إسرائيل بهدف تشكيل حكومة ائتلاف ذات أغلبية قوية فى الكنيست.

حرص باراك فى تشكيل هذه الحكومة، على أن تظهر أمام الرأى العام الإسرائيلي والخارج، كما لو كانت تستند إلى ما يشبه 'الاجماع' وليس مجرد الأغلبية، ففى حين أن القانون يحدد الأغلبية البسيطة، أى ٦١ عضوا من أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضوا، لتشكيل الحكومة وتقديمها للكنيست للحصول على الثقة، فإن حكومة باراك تحظى بأغلبية كبيرة تبلغ ٧٥ عضوا بالكنيست، بالاضافة إلى الدعم المحتمل للنواب العرب العشرة بالكنيست رغم احتجاجهم على الطريقة التى تعامل بها باراك مع هؤلاء النواب وناخبيهم العرب، واستبعادهم من المشاورات الخاصة بتأليف الحكومة.

ومصدر هذا الولع بمبدأ 'الإجماع' والتوافق والتوحد، يجد جذوره العميقة فى شخصية باراك ذاتها فى مؤسسة الكيبوتز التى شهدت نشأته الأولى حتى السابعة عشرة من عمره وفى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التى شهدت تألقه وصعوده ودخوله عالم السياسة الإسرائيلية منذ عدة سنوات.

ذلك أنه فى هاتين المؤسستين، يمثل الاجماع والتوافق حجر الزاوية فى أية ممارسة، ففى الأولى أى الكيبوتز - وفى هذه الأونة المبكرة فى الأربعينيات كان ثمة نوع من الديمقراطية الشاملة التى تعتمد على القرار الجماعى وليس قرار الأغلبية بعد مناقشات طويلة يشارك فيها الجميع، أما فى الثانية أى الجيش الذى لحق به باراك، فإنه يمثل فى إسرائيل أداة الصهر والتوحد لليهود القادمين من شتى بقاع الأرض وذوى ثقافات متباينة وأصول عرقية مختلفة.

بيد أن تأثير ثقافة هاتين المؤسستين على مسلك باراك السياسي لا يقف عند حدود حرصه على تمتع حكومته بأغلبية أقرب إلى الاجماع منها إلى الأغلبية المعروفة فى الممارسة الديمقراطية. بل تمتد لما هو أبعد من ذلك، حيث أكد فى خطابه بعد فوزه فى الانتخابات أن أى اتفاقات على أى من مسارات التفاوض ستعرض للاستفتاء الشعبي، أى أن الجمهور الإسرائيلى سيقرر مصير هذه الاتفاقات، وهذا الاجراء يدل -إذا ما افترضنا حسن النية- على ولع باراك بالاجماع والتطلع إلى القرار الجماعى واستمرارية تقاليد الكيبوتز الثقافية والسياسية، أما إذا افترضنا سوء النية فإن الغرض من إجراء الاستفتاء سيكون تعويق الاتفاقات وبلورة مرجعية شعبية للنكوص عنها.

يعزز من محاولة باراك بعث واحياء ثقافته الكيبوتزية العسكرية التى تتمحور حول الاجماع والتوافق فى تشكيله لحكومته أمران آخران، اضافة إلى ما تقدم، أولهما أن المرحلة الحالية فى التسوية سرعان ما ستتطرق إلى معالجة قضايا الوضع النهائى المتعلقة بالقدس واللاجئين والاستيطان والحدود ومستقبل الكيان الفلسطيني، وهى قضايا معقدة يصعب اقرارها على صعيد الرأى العام الإسرائيلي، عن طريق حكومة تتمتع بأغلبية بسيطة، أما ثانى هذين الأمرين فهو حالة المجتمع الإسرائيلي عشية فوز باراك والتى اتسمت بالانقسام والتمايز والتمزق والعودة للهويات الفرعية الثقافية والعرقية على حساب الهوية العامة للإسرائيليين.

مع بداية مفاوضات تشكيل الحكومة الإسرائيلية، كان باراك يرغب فى ضم الليكود اليها بعد هزيمته لتشكيل أغلبية ذات توجه علمانى ارضاء لحلفائه من اليسار خاصة حزب ميرتس، الذى كان يرفض انضمام حزب شاس المتطرف دينيا، للائتلاف الذى ينوى باراك تشكيله، أراد الليكود، أثناء هذه المفاوضات الاحتفاظ بحق الاعتراض على الاتفاقيات التى يمكن التوصل إليها مع العرب، وطالب شارون باعتباره الزعيم المؤقت لليكود بمواقع وزارية تجعله قريبا ومؤثرا فى سير عملية المفاوضات مع العرب كوزارة الخارجية.

إزاء شروط الليكود للدخول فى هذه الحكومة، اكتشف باراك أن مثل هذه المفاوضات مع الليكود يمكن أن تؤدى دورا آخر، أى حمل حزب شاس الراغب فى الائتلاف مع إسرائيل واحدة، على التخلى عن بعض شروطه للانضمام، وتليين هذه الشروط، حتى يتمكن باراك من إقناع حليفه ميريتس بقبول انضمام شاس للحكومة.

انتهت المفاوضات مع الليكود إلى الفشل، ومع حزب شاس إلى النجاح، بعد أن تم إقصاء زعيمه المدان بالسجن بتهمة الرشوة والفساد، وبعد أن تخلى عن حقيبته الداخلية التى كان يحرص على شغلها طوال السنوات الماضية، وقبل من حيث المبدأ مناقشة تجنيد طلاب المدارس الدينية، وهكذا أصبح شاس مقبولا ومؤهلا لدخول الائتلاف الحكومى من جانب حلفاء باراك، وعلى نحو خاص ميريتس وحزب اليهود الروس لناتان شارانسكي، الذى كان يعترض من حيث المبدأ على تولى شاس وزارة الداخلية.

جرت مفاوضات مماثلة عن طريق باراك ومعاونيه مع حزب 'الوسط' أو 'المركز' والحزب الدينى القومى 'المفدال' وحزب المهاجرين الروس 'إسرائيل بعاليا' وحزب 'يهود التوراة' وحزب 'ميريتس' تشكلت فى أعقابها حكومة باراك والتى أحتفظ فيها الأخير بوزارة الدفاع وتولى دافيد ليفى وزارة الخارجية عن حزب جيشر، فى قائمة إسرائيل واحدة، وأسندت وزارة العدل ليوسى بيلين، بينما تولى شولومو بن عامي وزارة الأمن الداخلى وأسند إلى بيريز وزارة التطوير الإقليمى وهى وزارة مستحدثة تتميز مهمتها بالغموض.

من الواضح أن حكومة باراك رغم التأييد الواسع الذى تحظى به تفتقد التجانس والتماسك، حيث أنها تضم الأحزاب الدينية المتطرفة الثلاثة، حزب شاس وحزب يهود التوراة والحزب الدينى القومي، وتستند هذه الأحزاب فى الكنيست إلى ما يفوق ثلث الأغلبية التى تستند إليها الحكومة، أى ٢٧ عضوا فى الكنيست، وإذا كان صحيحا أن أثنين من هذه الأحزاب الثلاثة وهما شاس ويهود التوراة لا يوليان أهمية كبيرة للسياسة المتعلقة بالتسوية، بل أن أولهما يوصف بالاعتدال سياسيا حيث يؤيد تنازلات إقليمية فى الضفة الغربية، استنادا إلى فتوى زعيمه الروحى عوفاديا يوسف بأن حياة جندى إسرائيلى أهم من الأراضي، وينصب اهتمام هذين الحزبين على الشئون الدينية وقضايا الشريعة اليهودية والمدارس الدينية، فإن الحزب الدينى القومى وهو ثالث هذه الأحزاب يدعم المستوطنين والاستيطان فى الضفة الغربية والقدس ويعارض التنازلات الإقليمية، ويجمع بين التطرف الدينى والسياسي فى آن واحد.

وفضلا عن ذلك فإن مرجعية هذه الأحزاب هى الشريعة اليهودية والتوراة والمؤسسة الحاخامية وليس الديمقراطية ومبادئها العلمانية، ومن ثم فإن دولة إسرائيل ذاتها قد لا تحظى بالشرعية فى منظور هذه الأحزاب، وهكذا فإن الانقسام بين الدينيين والعلمانيين، فى الحكومة الإسرائيلية الجديدة، سيمثل بؤرة احتكاك وتوتر قابلة للانفجار وسيؤثر على مستقبل هذه الحكومة.

من ناحية أخري، فإن الأغلبية الواسعة التى تحظى بها الحكومة قد لا تمثل بالضرورة معيارا لنجاحها فى التعامل مع قضايا التسوية، حيث أن العبرة هى تجانس هذه الأغلبية سياسيا، وتقارب مواقفها إزاء القضايا المثارة، والسياسة الإسرائيلية التى تطرحها كبديل لسياسة نيتانياهو، لإنجاز عملية التسوية وإذا كان من الصحيح ظاهريا أن حكومة باراك جمعت العلمانيين والدينيين كأحد مظاهر الوحدة قد تتصدع إذا ما تعرضت لاختبارات تمس المرجعيات الدينية والسياسية للأحزاب المؤتلفة، قد تمثل هذه الأغلبية الواسعة 'طوق أمان' لاستمرار حكومة باراك، فى حالة إصرار أحد هذه الأحزاب على الانسحاب من الحكومة، بسبب مواقفها إزاء التسوية مع العرب والفلسطينيين أو إزاء القضايا المتعلقة بالدين، وتجنب مصير حكومة نيتانياهو، غير أن ضمان الاستمرار لا يبرر غموض السياسة التى ستنتهجها الحكومة، كما أن هاجس الوحدة المسيطر على باراك لن يكون فى مقدوره التغطية على حقيقة التعارضات والتناقضات الظاهرة والمضمرة السياسية والأيديولوجية، كما أنه لن يعفى باراك من تعيين سياسة بديلة لسياسة نيتانياهو، تستجيب -على الأقل جزئيا- للتفاؤل الذى روجت له العديد من الدوائر الرسمية الإقليمية والعالمية عقب فوزه فى الانتخابات.

٤- *مأزق باراك أم مأزق عملية السلام :*

فى نهاية عام ١٩٩٩ ومطلع عام ٢٠٠٠، بدت عملية السلام بين إسرائيل والعرب وكأنها تشهد انفراجة حقيقية، حيث انتهى الأول أى عام ١٩٩٩، بتوقيع مذكرة شرم الشيخ وتنفيذ بعض بنودها واستحقاقاتها، فى حين بدأ الثانى أى عام ٢٠٠٠، باستئناف المفاوضات على المسار السورى – الإسرائيلى بعد توقف دام أربعة أعوام.

بيد أن هذه الانفراجة التى دفعت بالكثيرين نحو التفاؤل سرعان ما تحولت إلى انتكاسة، وكأن التحول الذى عرفه المشهد الإقليمى فى الشرق الأوسط كان سرابا، أو كأنه هذا التحول منبت الصلة بالسياسة الفعلية التى تتبناها إسرائيل ازاء هذه العملية، وبدت هذه الانفراجة كما لو كانت من صنع الوسطاء والمبعوثين والإعلام ومحترفوا العلاقات العامة، ولا تعكس نوايا إسرائيل الحقيقية إزاء عملية السلام.

على الصعيد الفلسطيني، تسعى إسرائيل جاهدة لدمج إعادة الانتشار التى وردت فى مذكرة شرم الشيخ، فى قضايا المرحلة النهائية، وتحاول التنصل من التوقيتات الزمنية لمعالجة القضايا والبنود التى وقعت عليها، وعلى نحو خاص التوصل لاتفاق إطار للحل النهائي مع الفلسطينيين فى ١٣ فبراير عام ٢٠٠٠، كما يحاول باراك الانفراد برسم خرائط إعادة الانتشار وفرضها على الفلسطينيين، وقد دفعت هذه الممارسات الإسرائيلية الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات للقول بأن استمرار المفاوضات مع إسرائيل 'عبث' خاصة في ظل استمرار باراك وحكومته فى بناء ودعم المستوطنات.
أما على الصعيد السورى - الإسرائيلي، فقد أفضى تسريب إسرائيل لمضمون ورقة العمل الأمريكية، إلى تجميد المفاوضات، حيث طالبت سوريا بموافقة إسرائيلية مكتوبة على الانسحاب لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وترفض إسرائيل بشدة مثل هذا الالتزام.
والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن فى هذه المرحلة من عملية السلام، هو ما إذا كان هذا الجمود الذى تشهده هذه العملية يعود إلى المأزق الذى وجد فيه باراك نفسه فى إسرائيل، أم أنه يرجع إلى طبيعة عملية السلام ذاتها والمباديء والمناخ العام الذى بدأت فيه هذه العملية، منذ مؤتمر مدريد فى نهاية أكتوبر عام ١٩٩١ وعقب انتهاء حرب الخليج ضد العراق.
والواقع أن المشهد الحالى فى عملية السلام يجد أسبابه العميقة فى كل من هذين العنصرين؛ أى مأزق باراك داخليا، وطبيعة عملية السلام ذاتها وأن أحدهما يغذى الآخر، وبينهما تفاعل من شأنه رسم حدود التقدم فى هذه العملية وعناصر التأزم أيضا.

ارتباك باراك:

فمن ناحية وجد باراك نفسه عشية المفاوضات وأثناءها على المسار السوري، في وضع لا يسمح له بتمرير اتفاق حول الجولان، يقضى بالانسحاب منها، حيث يتطلب هذا الانسحاب، قبل عرضه على الاستفتاء، موافقة أغلبية برلمانية بنسبة ٦١ نائبا من أعضاء الكنيست، بشرط أن تكون نسبة الغالبية بأصوات يهودية وليست عربية كما حدد رابين قبل اغتياله.
ذهب باراك إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض مع سوريا، وهو فى موقف ضعيف نسبيا، ففى الاجتماع الذى عقده الكنيست لمناقشة هذه القضية، حصل فى الكنيست على تأييد ٤٧ صوتا مقابل ٣١ صوتا معارضا وامتنع ٢٤ نائبا عن التصويت، وتغيب حليف باراك فى الائتلاف حزب 'شاس'، والذى يشغل ١٧ مقعدا، ولولا دعم النواب العرب فى الكنيست وعددهم عشرة لأصبح باراك في موقف صعب.
غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ سرعان ما أخذت مصادر الارتباك التى تحيط بباراك فى الكشف عن نفسها، ويمكننا أن نحصر هذه المصادر في ثلاثة؛ الأول منها يتعلق بالمستوطنين؛ مستوطنو الجولان الذين يبلغ عددهم نحو ١٧ ألف مستوطن، حيث نشط هؤلاء ونشطت معهم الزعامات السياسية التى ترتبط بهم وتعتمد عليهم، مثل وزير الداخلية الحالى فى حكومة باراك ناتان شارانسكي، ووزير الإسكان إسحاق ليفي، وينتميان إلى حزب المهاجرين الروس والحزب الدينى القومي، وكلاهما شريك فى الائتلاف الحكومي، وقام الأول بالاتصال بشارون ونيتانياهو وشارك الثانى مع افيجدور ليبرمان زعيم حركة 'إسرائيل بيتنا' فى تنظيم المظاهرات، وتشجيع اليهود الروس لتأييد التحرك الشعبي، واتسعت أعمال 'لجنة التحرك' التى أنشأها المستوطنون بحيث لم تعد قاصرة على المجال الداخلي.

وهكذا دخلت معارضة ليكود لسياسة باراك ضمن إطار أوسع مع الحزب الديني القومي وحزب المهاجرين الروس أعضاء الائتلاف الحاكم، ومستوطنو الضفة الغربية الذين يخشون من سابقة ترحيل مستوطني الجولان بالقوة.
أما مصدر الارتباك الثاني الذي يحيط بباراك فهو الفضيحة المالية التي تتعرض لها قائمة 'إسرائيل واحدة' التي شكلها عشية الانتخابات، التي جرت مؤخرا في إسرائيل، حيث كشف مراقب الدولة حصيلة التبرعات غير المشروعة التي تلقتها هذه القائمة والتي تبلغ ٢ مليون و٦٠٠ ألف دولار، وأغتنم الليكود هذه الفرصة للتقدم بطلب إلى المحكمة العليا؛ لالغاء نتائج الانتخابات، حيث أن الدعم المالي غير المشروع لقائمة 'إسرائيل واحدة'، أتاح لمرشحها موقعا متميزا وغير متكافيء مع مرشح الليكود.
أما ثالثة الأثافي فقد اعتقد باراك أن نشاط المقاومة اللبنانية سوف يجمد خلال مرحلة التفاوض، وهو الأمر الذي لم يحدث، بل قامت هذه المقاومة بعملية نوعية مثلت تحديا للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وشجعها على المطالبة بالقيام بعملية انتقامية حتى لو أفضى ذلك إلى تدمير 'تفاهم أبريل' عام ١٩٩٦.
وهكذا يواجه باراك في وقت واحد سطوة جناح الصقور في المؤسسة العسكرية وأجهزة الاستخبارات، على نحو خاص الموساد، والذي تشير بعض المصادر إلى دوره في إثارة فضيحة تمويل حملة باراك وفضيحة رئيس الدولة عزرا فايتسمان وعدم تمكنه من الحصول على موافقة الأغلبية على الانسحاب من الجولان سواء في الكنيست أو في الاستفتاء الذي يزمع إجراؤه؛ حيث يواجه تحالف غير معلن بين الليكود وبعض شركائه في الائتلاف وتأثيرهم في الرأي العام الإسرائيلي والمستوطنين.

هيكلة عملية مدريد:

بيد أنه إذا كان باراك يواجه مأزقا داخليا، داخل وخارج الائتلاف، فإن التجميد الراهن لعملية السلام، والتصعيد العسكري في الجنوب اللبناني، وضرب البنية التحتية اللبنانية، لا يمكن الاقتصار في تفسيره على هذا العنصر فحسب، ذلك أن خطوط ومباديء عملية السلام ذاتها منذ بدئها، تحمل في مضمونها ومحتواها بذور التأزم والتناقض، بل وتحمل تفسيرا لما يحدث على الصعيد الداخلي الإسرائيلي. فمن ناحية همشت عملية السلام كما رسمت خطوطها الولايات المتحدة الأمريكية المرجعية القانونية الدولية، ولم تعترف من بين القرارات الدولية، سوى بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، واحتفظت إسرائيل بحقها في بلورة وصياغة تفسير خاص لهذين القرارين، ولم تكتف الولايات المتحدة وإسرائيل بذلك، بل همشت كذلك هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأتحاد الأوروبي، ووضعت الجانب العربي في مواجهة الجانب الإسرائيلي في المفاوضات على قاعدة ميزان القوى غير المتكافيء.
خلت عملية السلام من أية قوة إلزامية أو هيكلية تنظيمية أو قانونية أو سياسية أولية، يمكنها أن تفرض قواعد ومباديء القانون الدولي على إسرائيل، أو يمكنها أن تكون حكما ومرجعية في حالة تعنتها وعدم إقرارها بالطبيعة المؤقتة للاحتلال والطابع الانتقالي لسلطاته، حتى يتم الجلاء والانسحاب، واحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بكل هذه الأدوار الوسيط، الشريك، الراعي ... الخ. من تلك المسميات التي لم تفلح في حمل الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير موقفها المتعاطف والمنحاز لإسرائيل، والذي ينتهي ويفضي عادة إلى تأييد وتبرير الموقف الإسرائيلي أو في أفضل الحالات، الصمت والحياد ازاء ما يصدر عن إسرائيل من ممارسات، من شأنها تعويق عملية السلام والإخلال بقواعدها.

وبناء على ذلك، فإن مردود عملية السلام على الصعيد الإسرائيلي، كان ولايزال ضعيفا، حيث أنها لم تنجح فى إلزام إسرائيل بضرورة الانسحاب من الأراضى التى أحتلتها عام ١٩٦٧ بالقوة والعدوان، وأصبح هذا الانسحاب عرضة للتقلبات الايديولوجية والسياسية والتيارات الصهيونية المختلفة فى الدولة العبرية، كما أن النخبة الصهيونية الحاكمة لم تستطع بدورها -هذا إذا كانت تريد- تخليص الجمهور الإسرائيلى من الأوهام التوراتية والتوسعية، ولم تستطع أن تقدم السلام مع العرب على أنه أيضا سلام لإسرائيل ذاتها، بل على النقيض سعت هذه النخبة وحتى الآن لتحقيق سلام لإسرائيل فحسب، وأمن لإسرائيل فحسب، وهم هذه النخبة هو إسرائيل أولا وإسرائيل أخيرا، أما الحديث عن الشرق الأوسط الجديد ورخائه ورفاهيته، عبر عائدات النفط والخبرة الإسرائيلية والسوق العربية، فهو مجرد 'خطاب' تبشيرى تفصله عن الواقع هوة كبيرة وعميقة.

أما الشكل الاجرائى لعملية المفاوضات كما صاغتها عملية مدريد أى الطابع الثنائى والطابع متعدد الأطراف، الأول حول الانسحاب والجلاء والثانى حول المياه والتنمية الإقليمية وضبط التسلح واللاجئين والأمن، فلم يكن مجالا منفصلا عن مضمون هذه العملية؛ حيث قصد منه حمل العرب على التعامل مع وجود إسرائيل كحقيقة سياسية عادية فى المنطقة، ونسيان تاريخها وبدء صفحة جديدة، تنهى حالة العداء معها بل وتقيم هياكل جديدة للتعاون الاقتصادى والمائى قبل إتمام الانسحاب والجلاء من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، وقبل إقامة الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس الشرقية.

المفاوضات المتعددة بين منظور التكامل والفصل:

والفكرة الأساسية وراء المفاوضات متعددة الأطراف هى فكرة 'التكامل' بين بلدان المنطقة بما فيها إسرائيل، أى أن تقيم هذه البلدان جسورا فيما بينها على صعيد التنمية والتعاون الاقتصادي، وهذا المنظور التكاملى تبنته بعض الدراسات التى قام بها البنك الدولى وبعض مجموعات العمل الاكاديمية، ومعاهد البحوث الاقتصادية، وهو مستوحى من خبرة السلام فى القارة الأوروبية.

بيد أن هذا المنظور التكاملى فى الشرق الأوسط الذى يمثل فلسفة المفاوضات متعددة الأطراف، يتضمن معضلات وتناقضات شتى تجعل منه مجرد أمنيات، فمن ناحية لم يستعص على العرب فهم الهدف الحقيقى من هذه المفاوضات، خاصة وأن عملية السلام لم تلزم -كما سبق أن أشرنا- إسرائيل بمبدأ الانسحاب والجلاء بوضوح، وربط العرب مصير هذه المفاوضات بالتقدم فى قضايا الجلاء والعلاقات الثنائية.

من ناحية أخري، فإن هذا المنظور يتجاهل حقيقة أن لإسرائيل خبرة طويلة متراكمة فى أحتواء تدخل الطرف الثالث، أو الطرف الخارجى بحيث تطوعه لأهدافها الخاصة، وهكذا تمكنت إسرائيل بعد كسب تأييد الولايات المتحدة لموقفها، وتطالبها دوما بدفع ثمن إعادات انتشار قواتها أو انسحاباتها من الجولان وهى مبالغ تقدر بعدة بلايين من الدولارات.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا كان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على قمته، يريد تهدئة المنطقة وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى لتأمين الوصول إلى مصادر الطاقة، وتجنب الاستخدام المكلف لقواته الخاصة، وشيوع نمط معين من التطور الاقتصادى الاجتماعي، يكبح الانفجارات الاجتماعية، ويحول دون هجرة واسعة من بلدان المنطقة، ومحاصرة بعض النظم فى المنطقة التى تسعى للتسلح خاصة النووي، فإن دوافع

إسرائيل ليست بالضرورة متطابقة، والسلام بالنسبة لها ليس خيارا حاسما ونهائيا وطوعيا، بل نتيجة لتآكل جدى لإستخدام القوة العسكرية وحدود هذه القوة، فى فرض أهدافها، واعتبارات برامجاتيه أخري، تتمثل فى التوافق مع قواعد النظام الدولي، فى صورته الجديدة ذون القطبية الآحادية، والامتناع عن تبنى سلوك مخالف يجعل الخيارات الأخرى أكثر خطورة وتكلفة.

بيد أن هذه العناصر والمتغيرات ذاتها قد دخلت فى تقويم الاستراتيجية العربية إزاء السلام، ولم تكن غائبة عن ذهن صانعى القرار العربى بالذهاب إلى مدريد، وقبول هذه الصيغة بديلا للصيغ التي كانت مطروحة من قبل، غير أن الجانب العربى الرسمى كان حاسما، وتحمل مسؤولية هذا القرار بشجاعة يحسد عليها، واعترف بإسرائيل وتبادل معها العلاقات الدبلوماسية، رغم استمرارها حتى الآن في احتلال الأراضى العربية، وكانت مصر أول البلدان العربية تلتها منظمة التحرير الفلسطينية ثم الأردن فى إقامة هذه العلاقات، وقبلت البلدان العربية الأخرى المعنية سوريا ولبنان مبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل.

وفي الوقت الذى تدفع فيه إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، لفك الارتباط بين التقدم فى المباحثات الثنائية والمتعددة، وتسريع هذه الأخيرة، فإن الموقف الإسرائيلى يعانى من تناقض حاد، ذلك أن منظور التكامل الذى يقف وراء المفاوضات المتعددة، لا يحظى سوى بدعم قسم من النخبة السياسية الإسرائيلية؛ رغم أن عائدات إسرائيل من التكامل تفوق العائدات العربية المحتملة؛ حيث أنها الأقوى اقتصاديا وتقنيا، ويمكنها أن تصبح مركز الثقل الاقتصادى فى المنطقة كما أن السوق العربية الكبيرة أكثر إغراء بالنسبة للمنتجين الإسرائيليين من سوق الملايين الخمسة بالنسبة إلى العرب.

تضع إسرائيل قيودا وحدودا في وجه الواردات الفلسطينية في المجالات القليلة، التى يمتلك فيها الفلسطينيون مزايا نوعية، إنتاج الطماطم والبيض، كما أنه لن يفرط أى حزب إسرائيلى فى دعم الزراعة والصناعات البتروكيمائية أو الخدمات المالية لتعزيز مصالح بعض الدول العربية فى إطار هذا التكامل المفترض.

وفضلا عن هذا وذاك، فإنه فى الوقت الذى تسعى فيه إسرائيل ظاهريا للتكامل مع المنطقة عبر المفاوضات المتعددة، فإنها تسعى عبر السلام مع الفلسطينيين للفصل بينهم وبين الإسرائيليين: عبر جدار من الالكترونيات والمراقبات الدورية ونقاط الحراسة ولديهم فى هذا المجال خطط جاهزة للتنفيذ، ويدعمون موقفهم بحجج أمنية وعنصرية، والمفارقة أن الداعين والمبشرين من الإسرائيليين بالتكامل هم فى الوقت ذاته دعاة الفصل.

وليست هذه نهاية المفارقات، بل قد تكون البداية فنحن لا نعرف على وجه اليقين ما يحمله العقل الإسرائيلى بموروثه التاريخى الحقيقى منه والمتخيل. هل يمكن لعملية السلام أن تنهض من عثرتها؟ وأن تتجاوز التناقضات والمعضلات الكامنة فى بنيتها؟ سؤال المستقبل وحده كفيل بالإجابة عليه.

٥- *الانتخابات المبكرة فى إسرائيل: وهم الحل التفاوضى وحدود الحل العسكرى :*

تعيش إسرائيل أزمة عميقة وهيكلية فى السياسة كما فى الثقافة، فى الوعى أو اللاوعي، وذلك منذ أن أقدمت فى عهد رابين على عقد اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين، وقيادتهم الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا شك أن هذه الأزمة كانت بوادرها ظاهرة للعيان قبل ذلك التاريخ، أى منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولي، والتى استمرت من نهاية عام ١٩٨٧ وحتى مطلع التسعينيات، ولم تنتهى إلا ببدء مسار أوسلو عام ١٩٩٣.

وهذه الأزمة العميقة والبنيوية التى تعيشها إسرائيل، قد تتناقض مع تجلياتها الظاهرة، ذلك أن هذه التجليات الظاهرة للعيان، إذا نظرنا إليها من خلال علاقات وموازين القوى العسكرية والتكنولوجية واستمرار الأمر الواقع الذى فرضته وتفرضه إسرائيل، فى الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة فى الجولان والمنطقة العربية وغزة والقدس ومزارع شبعا اللبنانية؛ أى استمرار الاحتلال والتهويد والاستيطان وتفوق إسرائيل الساحق على العرب والشعب الفلسطيني، قد لا تشير هذه التجليات إلى أزمة من نوع ما، بل ربما إلى استمرار الأوضاع الراهنة واستقرارها أيضا لصالح إسرائيل.
والأمر يبدو على غير هذا النحو إذا ما نظرنا إلى تطورات الأوضاع منذ حرب الخليج الثانية، والانتفاضة الأولى الفلسطينية، حيث افضت الأولى إلى توفر مناخ يدفع فى اتجاه الحل الوسط على الشعب الفلسطيني، وتفضيل قطاع مهم من النخبة الحاكمة العسكرية والاستراتيجية لخيار السلام على العرب والانفتاح على الشرق الأوسط، على خيار العزلة والاستعلاء والاعتماد على الردع والقوة لإخضاع المحيط الفلسطينى والعربي، من ناحية أخري، فإن الانتفاضة الأولى قد أفضت إلى فقدان الثقة فى الحل العسكرى وضرورة الحل السلمي.
عزز من هذه القناعات الصيرورة العملية والفعلية للأمر الواقع الإسرائيلي، وتناقض محتواه ومضمونه مع الهواجس الإسرائيلية والمعتقدات فى الوعى واللاوعي، وانعكاسات ذلك على السياسات المطبقة، فلا هى -أى إسرائيل- تستطيع ضم الأراضى الفلسطينية الممثلة، كما أنها فى الوقت ذاته لا تريد الانسحاب منها؛ ذلك أن ضم هذه الأراضى سيثير ردود فعل عربية وفلسطينية وإقليمية ودولية، ليس بمقدورها التعامل معها أو احتوائها، وذلك فضلا عن تعارض هذا الضم مبدئيا وعقديا مع أسطورة ومقولة الدولة اليهودية أو دولة اليهود، وهى إحدى الأساطير والمقولات المنشئة لإسرائيل، وتريد الاحتفاظ بهذا النقاء الدينى والعرقى وتجنب مخاطر الديموجرافيات ولكنها فى الوقت ذاته لا تريد الانسحاب وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتعترف ببعض حقوق الشعب الفلسطينى فى جزء من أراضيه لإقامة دولته، بدعاوى وذرائع دينية وتوراتية تتمحور حول أرض إسرائيل الكاملة، وحقوق اليهود التاريخية فى أراضى فلسطين.
وهذا التراوح والتضارب فى العقل السياسى الإسرائيلي، أفضى إلى نتائج متناقضة وصارخة، حيث أفضت عدم قدرة إسرائيل على ضم الأراضى الفلسطينية إلى محاولة إقامة 'كانتونات' فلسطينية معزولة وتطبيق سياسات الفصل العنصرى دون أن تسميها فى الواقع، وإحكام السيطرة على الشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخري، قاد هذا التضارب إلى تكثيف حركة الاستيطان والمستوطنين 'الاستعمار والمستعمرين' وتمزيق وحدة الأراضى الفلسطينية وتهويد جزء كبير منها والحؤول دون التواصل الفلسطينى الجغرافى والبشري.
ببدء مسار أوسلو وتطبيقاته العملية، دخلت إسرائيل فى طور جديد للأزمة الهيكلية التى تعيشها، إذ سرعان ما تبدد الصخب الإعلامى حولها، وتوارت الحجج والقناعات التى روجها قطاع كبير من النخبة الحاكمة العمالية، والتى تمحورت حول تضاؤل قيمة الأرض فى الحفاظ على الأمن، فى عهد الصواريخ الباليستية، والتأقلم مع المعطيات العالمية الجديدة، وإقامة نظام شرق أوسطى جديد، بل بدت هذه اللحظة والواقع الذى أفرزته كما لو كان الاستثناء الذى يؤكد القاعدة، وانتهى الأمر بالانقلاب على رابين، وقاد اليمين القومى والمتطرف حملات شعواء على أوسلو وأصحابها وعلى رأسهم رابين، وهو المناخ الذى أفضى إلى اغتياله فى ٥ نوفمبر ١٩٩٥ وتولى شيمون بيريز فعالية الحكم والحزب حتى انتخابات عام ١٩٩٦.

أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الليكود وبنيامين نتيناهو على رأسه، وتشكيل حكومة يمينية تناهض أوسلو وتجمدها وتكشف مخاطرها على الأمن الإسرائيلي، وتخاطب الخوف القابع فى أعماق الإسرائيليين من المستقبل واللايقين، وتناشدهم قبول الأوضاع الراهنة المضمونة نسبيا، والتى يعرف الإسرائيليون كيف يتعاملون معها وخبروا سوآتها وحسناتها، بدلا من القفز نحو المجهول الذى تقود إليه أوسلو وتوابعها.

واستمر الأمر على هذا النحو بقية عقد التسعينيات وحتى مطلع الألفية الثالثة، فمن العمل ورابين عام ١٩٩٢ إلى الليكود ونتينياهو عام ١٩٩٦، ثم العودة مرة أخرى إلى العمل، ولكن بزعامة أيهودا باراك هذه المرة فى عام ١٩٩٩، وصعود اليمين والليكود بزعامة شارون فبراير عام ٢٠٠١، والذى قرر إجراء انتخابات مبكرة فى ٢٨ يناير عام ٢٠٠٣ بعد انهيار حكومته وانسحاب العمل منها وفشله فى تشكيل حكومة جديرة مع أحزاب اليمين المتطرف.

انهيار حكومة الوحدة الوطنية:

كانت حكومة الوحدة الوطنية بين الليكود والعمل هى أفضل الصيغ لتبرير وتسويغ سياسة وبرنامج شارون، إزاء الانتفاضة الفلسطينية 'انتفاضة الأقصى والاستقلال'، والتى بدأت من ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ردا على زيارته المشئومة للحرم القدسي، فى هذه الحكومة ضمن شارون تأييد العمل لسياسته إزاء الانتفاضة والسلطة الفلسطينية، وإظهار هذه السياسة للعالم كما لو كانت سياسة إسرائيل برمتها وليس مجرد حزب مهما كان حجمه، فى الوقت ذاته استثمر شارون رصيد العمل على الصعيد الدولي، بتسويق شخصيته كرجل دولة، وليس إرهابيا، حيث تولى بيريز من هذه الحكومة تلك المهمة الصعبة، وقاد الحملات الإعلامية وصفقات العلاقات العامة؛ لتبييض وجه شارون، وشكل بن اليعازر وزير الدفاع ذراع شارون العسكرية فى المواجهة الميدانية للانتفاضة وقمع الفلسطينيين وإرهابهم وفقا لخطط شارون.

كان الجناح المؤيد لحكومة الوحدة الوطنية فى حزب العمل يثق فى قدرة شارون ووعوده فى القضاء على الانتفاضة وإنهائها بشروطه، فى وقت قصير وتصور أنه بمقدوره تقليص خطط شارون الدموية إزاء الفلسطينيين، بيد أن الأمر لم يبد فى الممارسة على هذا النحو، حيث تضاءل بريق إنهاء الانتفاضة بالقوة العسكرية مع مضى الوقت، وثبت أن الأمر ليس ممكنا، وليس بالبساطة التى صورها شارون لحلفائه، بل أثبتت الانتفاضة قدرتها على الصمود وإجراء تحولات نوعية فى أدائها وصياغة ردود فعل قوية إزاء ممارسات إسرائيل.

من ناحية أخري، فإن تصور أن اشتراك العمل فى حكومة الوحدة الوطنية، سيمكنه من تقليص خطط شارون وسيطرته على مقدرات الأمور، لم يصمد فى الواقع العملي، ذلك أن تشارك الحزبين الكبيرين فى الحكم لا يعنى المساواة بين ثقليهما ووزنيهما فى الحياة السياسية، فالليكود كان الفائز الأكبر فى انتخابات عام ٢٠٠١، كما أن المزاج العام الإسرائيلى يتجه نحو اليمين ويتعاطف مع القناعات التى روجها ومهد لها، ومثلت منطلقا ومسوغا لممارساته، وسياساته إزاء الشعب الفلسطيني.

باستمرار انهيار وتآكل هذه التصورات التى بنى عليها الجناح المؤيد فى حزب العمل للاشتراك فى حكومة الوحدة الوطنية، وانعكاس ذلك على معين الحزب وهويته، أصبح الأمر مهيئا أو يكاد للطلاق بين العمل والليكود، وانهيار حكومة الوحدة الوطنية، من خلال إقرار الميزانية ومناقشتها، واحتجاج بن اليعازر على البنود الخاصة بالميزانية الاجتماعية، واستقالته من الحكومة مع بقية وزراء حزب العمل المشاركين فيها، وذلك

بغية إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حزب العمل، وتحسبا لمعركة رئاسته المقبلة وإعادة بناء التميز بين العمل والليكود.

حكومة تصريف الأمور:

افتقدت حكومة شارون الأغلبية اللازمة فى الكنيست للاستمرار فى الحكم حتى انتهاء ولايتها، وذلك بعد انسحاب وزراء العمل منها وحجب التأييد عنها من قبل أعضاء في الكنيست، وكان أمام شارون أحد اختيارين، إما محاولة تشكيل حكومة جديدة بالتحالف مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، أو تقديم موعد الانتخابات فى ٢٨ يناير عام ٢٠٠٣، وقد حاول شارون وفقا للاختيار الأول ضم أحزاب الاتحاد الوطنى بقيادة ليبرمان، وحزب موليديت، وحركة تكوما، وفرضت هذه الأحزاب شروطا يصعب قبولها كطرد عرفات وتجاهل الضغوط الدولية وعلى نحو خاص الأمريكية بصدد هذا الأمر، وقدر يضمن هذه الشروط وأمر إجراء انتخابات مبكرة فى ٢٨ يناير المقبل عام ٢٠٠٣.

واكتفى برئاسة حكومة تصريف الأعمال حتى ذلك التاريخ، وأقنع رئيس هيئة الأركان السابق شاؤول موفاز بتولى حقيبة الدفاع – فى هذه الحكومة، وتمكن من إحراج نتنياهو بترشيحه لتولي وزارة الخارجية بمقتضى اتفاق لتبادل المواقع بينهما فى حالة فوز أى منهما فى الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الحزبية الأولية لاختيار زعيم الليكود وقائمة المرشحين، أى أن يكون نتنياهو الرجل الثانى في الحزب والحكومة إذا ما فاز شارون بزعامة الحزب وكسب الانتخابات البرلمانية، أو أن يكون شارون الرجل الثانى فى الحزب والحكومة إذا ما فاز نتنياهو فى هاتين المعركتين.

وهذه الحكومة القائمة حتى الآن والتى يسميها الخبراء حكومة تصريف الأعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة، تتميز بأنها تجمع بين شارون بشخصيته المعروفة ونتنياهو بتطرفه المعهود، وموفاز الراغب فى طرد وترحيل الرئيس الفلسطينى وتركيع الفلسطينيين، ومن ثم فهى حكومة متحررة من عديد من الضوابط المحلية والإقليمية والدولية، وترفض التعامل مع خطة الطريق التى تؤسسها اللجنة الرباعية لحين تشكيل حكومة جديدة، كما أنها لا تخضع لإجراء نزعة الثقة منها المعمول به فى حالة الحكومات المستقرة، وتبدو مهمتها الآن هى تعزيز مركز الليكود فى الانتخابات المقبلة، عبر تشديد قبضتها على الانتفاضة واغتيال ناشطيها ومناضليها بدعوى تحقيق الأمن للإسرائيليين، وكذلك إضعاف السلطة الفلسطينية وتقويض ما تبقى من هياكلها، وتجميد أية مفاوضات حول الوضع الراهن.

الانتخابات الأولية فى الليكود والعمل :

أسفرت انتخابات الليكود عن فوز شارون بأغلبية ساحقة على منافسه بنيامين نتنياهو فى زعامة حزب الليكود، وخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، فى ٢٨ يناير عام ٢٠٠٣، ويعود فوز شارون إلى عوامل عديدة من بينها اتجاه الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين وتأثير الصورة التى صنعها شارون لنفسه خلال الفترة الماضية كرجل دولة قادر على إدارة علاقات إسرائيل الدولية، وتوثيق عرى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقليص آثار صورته القديمة، وذلك فضلا عن تمكنه من احتواء نتنياهو، وإكراهه على قبول منصب وزير الخارجية في الحكومة التى يقودها، فقد كان فحوى هذا الاقتراح هو إحراج نتنياهو؛ فإن هو قبل بالمنصب سيصبح الرجل الثاني خلف شارون، وهو الذى ينافسه على زعامة الحزب، فإن رفض سيكون فى موقع المتخلى عن المسؤولية القومية فى ظل الأزمة التى يجتازها المجتمع والدولة فى

إسرائيل، من ناحية أخرى فإن مزايدات نتينياهو على شارون اتخذت طابعا صبيانيا، ودعمت صورة شارون واعتداله في نظر الرأى العام، بعدم إقدامه على طرد عرفات وقبوله دولة فلسطينية وفقا لشروط إسرائيل، وتدعيم التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ووضع خططه القمعية والأمنية والسياسية إزاء الشعب الفلسطينى تحت شعار 'مكافحة الإرهاب' الفلسطيني!

أما على صعيد حزب العمل فقد أسفرت الانتخابات الأولية لاختيار زعيم الحزب وقيادة المعركة الانتخابية البرلمانية المقبلة، عن فوز عمرام متسناع على منافسيه الآخرين؛ بنيامين بن اليعازر وحاييم رامون، وحصل متسناع على نسبة ٥٤% من الأصوات فى حين حصل منافساه إليعازر ورامون على ٣٨%، ٧% على التوالي.

ودلالة هذه النتائج تشير إلى رغبة حزب العمل فى استعادة هويته، وتميزه عن الليكود، ومحاولة بعث ميراث الحزب الرابيني، ذلك الميراث الذى قاد إلى أوسلو، وبناء وحدة الحزب فى مواجهة اليمين ويمثل متسناع هذه الأهداف مجتمعة، فهو جنرال متقاعد احتياطي، قضى ما يقرب من ثلاثين عاما فى خدمة الجيش واستقال من منصبه احتجاجا على مذابح صابرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، وشغل منصب عمدة حيفا واستطاع أن يدير التعايش بين اليهود وغير اليهود في تلك المدينة.

ويطرح على صعيد معالجة الموقف الراهن فى الأراضى المحتلة برنامجا سياسيا يقوم على الاعتراف بالقيادة الفلسطينية الحالية واعتبارها شريكا فى العملية السلمية التفاوضية، وعدم جدوى الحل العسكرى للانتفاضة والبدء من حيث انتهت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أى إحياء مقترحات كلينتون وباراك فى كامب دافيد وطابا، ويقترح جدولا زمنيا خلال عام واحد لتنفيذ الانسحاب من الضفة الغربية وغزة، باستثناء بعض الكتل الاستيطانية. وفى حالة تعثر هذا الحل يقترح الانسحاب من جانب واحد، وإقامة جدار فاصل بين الفلسطينيين وإسرائيل.

والسؤال هو هل يستطيع متسناع إقناع الناخب الإسرائيلى بهذا البرنامج في الانتخابات المقبلة؟ هناك تحديات كبيرة فى الحزب أى حزب العمل، وفى الساحة السياسية الإسرائيلية، حيث تواجه القيادة الجديدة للعمل بتوحيد الحزب ودمج التيارات المختلفة خاصة تيار بن اليعازر ضمن هذا البرنامج، واستعادة مصداقية الحزب لدى الناخب الإسرائيلي، أما على الصعيد الإسرائيلي، فإن مواجهة المناخ اليمينى المسيطر فى الرأى العام يمثل التحدى الأول فى ضرورة تفكيك القناعات التى رسخها اليمين واليمين المتطرف، وفى مقدمتها القدرة على إخضاع الشعب الفلسطينى بالقوة العسكرية، والتنكر لحقوقه الشرعية والقانونية فى الاستقلال والدولة وتحقيق الأمن المطلق على حساب أمن الفلسطينيين، وتفكيك هذه القناعات بحاجة إلى آلة حزبية ودعائية جادة وقوية ومؤثرة وقادرة على مخاطبة ناخبى اليمين الدينى والقومى والمترددين غير الحزبيين.

ورغم هذا التصور الجديد لحزب العمل للمفاوضات والحل، فإنه ينبغى التعامل بحذر مع هذا التصور استنادا إلى اعتبارات عديدة، من بينها أن خبرة متسناع السياسية محدودة، وأن استناده لخبرة ما يسميه بالتعايش اليهودى العربى فى مدينة حيفا، التى كان عمدة لها، يصعب القياس عليها فى الحالة الإسرائيلية الفلسطينية الراهنة، نظرا لتعقد وتشابك وتداخل الجوانب المختلفة للحل وتجاوزها النطاق المحلى لتطال الواقع الإقليمى والدولي.

كما أن الخبرة بمجريات السياسة الإسرائيلية وصناعتها تؤكد أن الساسة الإسرائيليين فى الحكم، يمتلكون تصورات مختلفة عن تصوراتهم فى المعارضة، فهم فى حالة

المعارضة أو عندما يتركون مناصبهم، يتحدثون بلغة 'حمائمية' أكثر اعتدالا وأكثر عقلانية ومقبولية من تلك اللغة التى يتحدثون بها عندما يشغلون مناصبهم، وثمة حالات عديدة لسياسيين إسرائيليين تذهب في هذا الاتجاه.

وترتيبا على ذلك، فإن تولى متسناع الحكم في إسرائيل –وهى فرصة ضئيلة للغاية إذا ما استندنا إلى الاستطلاعات والوقائع الحالية– قد يفضى التى تغير مقترحاته وتصوراته للحل؛ للتلاؤم مع آليات المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية وتوجهاتها الاستراتيجية، وتحمله على التأقلم والتكيف مع الأهداف الإسرائيلية التى تحظى بالإجماع حول الأمن والتفوق والاستيطان والسيطرة.

وتبدو حالة شيمون بيريز نموذجية في هذا الصدد، فهو لم يتورع عندما كان وزيرا لخارجية شارون فى حكومة الوحدة الوطنية عن تسويق شارون وتبييض وجهه ومسح ما علق بتاريخه من شبهات، أما الآن فهو ينتقد سياسته ويعترف بأخطاء الحكومة الإسرائيلية التى تستر عليها وساهم فيها.

مستقبل التسوية واحتمالات الانتخابات المقبلة :

تشير شواهد عديدة إلى تعاظم فرص شارون والليكود في الانتخابات المقبلة، فالاستطلاعات تعطى الليكود فوزا كبيرا في عدد المقاعد، فى حين تعطى العمل تدهورا فى عدد مقاعده فى الكنيست، كما أن الرأى العام الإسرائيلى يتجه نحو اليمين، وتشهد الساحة السياسية في الوقت الراهن أحزابا تتبنى 'الترانسفير' للفلسطينيين تحت الاحتلال بشكل علني، بعد أن كان ذلك نشازا واستثناءا، بل وتشجيع الفلسطينيين فى إسرائيل على الهجرة خارج إسرائيل حفاظا على النقاء العرقي والديني، وقد ينشأ تحالف بين هذه الأحزاب، الاتحاد الوطنى وحزب موليديت وحركة تكوما، فى الانتخابات المقبلة بتمحور حول هذه القضايا.

والحال أنه فى مثل هذا المناخ يبدو شارون كرجل معتدل مقارنة بالمناخ الهيستيرى المسيطر، ويبدو كسياسى واقعي، وليس على غرار أولئك الأيديولوجيون أمثال ليبرمان وغيره، ويأخذ فى اعتباره طبيعة الوضع الراهن المعقد بجوانبه الإقليمية والدولية وهى مفارقة مثيرة في الوضع الحالى الإسرائيلي.

من ناحية أخري، فإن فشل شارون الأمنى وتعثر وعوده للناخبين فى القضاء على الانتفاضة، يقابلها من ناحية أخرى نجاحه فى دعم ارتفاع تكلفة هذه المواجهة الدائرة، وأضرار الأمن المطلق البعيد عن السياسة والعملية السلمية، على الاقتصاد الإسرائيلى وتأثر قطاعات عدة خاصة البناء والزراعة والسياحة بالركود الناجم عن استمرار الوضع الراهن وتزايد عدد الفقراء فى إسرائيل وتوقف الهجرة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وحاجة إسرائيل المتزايدة إلى المساعدات والقروض الأمريكية، ولاشك أن استمرار المواجهة وعلى النحو الراهن يفاقم من الأوضاع الاقتصادية، ويخلق تذمرا لدى شرائح كبيرة من الإسرائيليين، خاصة فى القطاعات المتأثرة مباشرة بها.

ومن ناحية أخري، فإن الأحداث تدفع بقضية المستوطنين إلى صدارة الاهتمام، ويعرف المجتمع الإسرائيلى اليمين الذى عليه أن يدفعه لحماية هذه الشريحة الصغيرة من المتطرفين وغير المتطرفين ماليا وبشريا.

إن الخبرة الحديثة للانتخابات الإسرائيلية خلال السنوات القليلة الماضية تشير إلى أن رئيس الحكومة الذى يلجأ إلى تبكير موعد الانتخابات، قد لا يكسبها بالضرورة، حيث اضطر نتنياهو إلى تقديم موعد الانتخابات، وخسرها أمام أيهودا باراك فى عام ١٩٩٩، واضطر هذا الأخير لاتخاذ ذات القرار، وحظى بالفشل أمام شارون، وقد يحين

الدور على شارون، رغم صعوبة القياس فى الظروف والملابسات السياسية المحلية والإقليمية والدولية التى صاحبت صعود وسقوط هؤلاء، أى السابقين على شارون، وذلك لأن الناخبين غالبا ما يحملون المسؤولية لمن يحكم فعلا.
قد تدخل هذه الاعتبارات جزئيا أو كليا فى تحديد مصير ونتائج هذه الانتخابات، وقد لا تحظى بأى تأثير، إذ تشمل الانتخابات بطبيعتها مفاجآت ولا يقين، يحول دون التنبؤ بعواقبها على نحو دقيق، فثمة قطاع كبير من الناخبين غير المنتمين حزبيا يقع فى معسكر 'المترددين' الذين يصعب تحديد وجهتهم الانتخابية، كما أن عددا كبيرا من الناخبين قد يتخذون قرارهم أمام صناديق الاقتراع وليس قبل ذلك.
وفى جميع الحالات، فإن مصير العملية السلمية قد يتراوح بين تطبيق 'خطة الطريق' المقترحة والمدى الزمنى الذى يستغرقه تطبيقها، فى حالة نجاح شارون وتكون إسرائيل قد قطعت شوطا كبيرا فى إضعاف الشعب الفلسطينى وتقويض أسس الكيان الفلسطينى والسلطة الفلسطينية، بحيث تكون الدولة الفلسطينية متوافقة مع الرؤية الإسرائيلية والشارونية.
وذلك بافتراض عدم وقوع الحرب ضد العراق، وبقاء الأمور على ما هى عليه إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، أما فى حالة وقوع الحرب ضد العراق، فسوف تختلط الأوراق ويصعب التمييز بين الحابل والنابل، وستكون إسرائيل فى موقع متميز وتفوق يسمح لها بتهجير عدد كبير من الفلسطينيين وتوطيد عدد كبير آخر فى العراق فى ظل حكومة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن تتمكن من إخضاع الفلسطينيين بالقوة فى غمرة هذه الحرب، وسيكون بمقدورها مقاومة أية خطط دولية للحل، وفرض برنامج شارون للحل المرحلى طويل المدى مع الفلسطينيين واستبعاد القضايا المهمة كالقدس واللاجئين من المفاوضات.
وفى الغالب فإن الجدار الأمنى الفاصل بين الفلسطينيين وإسرائيل يطرح نفسه كحل ممكن من جانب واحد، تقوم بموجبه إسرائيل ببناء جدار مرتفع ومزود بمراقبة إليكترونية وكهربائية ودفاعية ونقاط عسكرية، وفقا للتصورات الإسرائيلية الأمنية والاستراتيجية، ومساحة الأراضى التى تخصصها للشعب الفلسطينى وكذلك وفقا للهواجس الديموجرافية والدينية خاصة، فى القدس والمستوطنات فى الضفة الغربية، وقد بدأت إسرائيل فعلا فى بناء هذا الجدار، ولم تستكمله بعد؛ نظرا لتكلفته المالية، وقد تستعين فى إنجازه بالقروض والمساعدات التى تسعى للحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية.
ومع ذلك، فإن نجاح شارون فى هذه الانتخابات لا يقلل بالضرورة من أهمية بقاء العمل فى المعارضة بزعامة متسناع فى ظروف توحيد الحزب ودمج تياراته المختلفة ضمن تصور سياسى جديد للعمل؛ حيث يمكن لمثل هذه المعارضة أن تساهم فى تخفيف قبضة المناخ المتطرف فى إسرائيل وإعادة بناء ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي.
غير أنه فى نهاية المطاف، فإن مصير التسوية والمفاوضات بين إسرائيل وممثل الشعب الفلسطيني، لن يتقرر فحسب وفقا لحصاد صراعات القوى السياسية فى إسرائيل، والمعطيات التى تتمثل فى نتائج الانتخابات، فهذه العملية تتوقف فى الواقع على تضافر وتفاعل ومحصلة عوامل ثلاثة، أولها، القوة الذاتية للشعب الفلسطينى على الصمود والمقاومة وتصحيح مسيرته النضالية وتنقيحها ومراجعتها؛ للتأقلم مع المعطيات المحلية والعالمية، ودعم المحيط الإقليمى العربي، أما ثانيها، فهى الضغوط الدولية الجادة على إسرائيل التى تتجاوز حدود اللفظ والتصريح، إلى حدود الفعل والإدراك الواضح لضرورة تصحيح الوضع الراهن، وأخيرا تطور المناخ الداخلى الإسرائيلى لقبول الحل

التفاوضي، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في الدولة والتحرر من الاحتلال، وجميع هذه العناصر والعوامل لا يكفي رصدها وتسجيلها وتمنى حدوثها، بل تتأتى عبر عمليات واعية تجعل منها أمرا ممكنا، واستراتيجيات حقيقية تستهدف ترجمة هذه العناصر لواقعات وحادثات كفيلة بتقليص نزعات التطرف والاستعلاء وفرض قوة القانون والقرارات الدولية.

٦ – حكومة شارون الثانية: *برنامج غامض يعزز الأمر الواقع :*

أسفرت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السادسة عشرة،والتي جرت في ٢٨ يناير عام ٢٠٠٣، عن فوز شارون مجددا،بحق تشكيل الحكومة الإسرائيلية،ولم يشكل هذا الأمر مفاجأة لأغلبية المراقبين والدوائر السياسية في العالم،حيث كان الجميع يرى في الأفق شارون رقم '٢' قادما للحكم في إسرائيل،استنادا إلى عديد من الظروف المركبة،التي واكبت هذه الانتخابات،والسياق الذي تمت فيه،وأعني بذلك ضعف حزب العمل وحداثة قيادته الجديدة،ومسلك شارون في الفترة التي تولى فيها الحكم إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والانتفاضة،والصحافة وصورته الجديدة،التي حاول معاونوه وشركاؤه من حزب العمل ترسيخها لدى الرأى العام الإسرائيلي،وفي الخارج،بالإضافة إلى خلو الساحة في إسرائيل من منافسين أقوياء،يحظون برصيد سياسي وعسكري يعادل أو يفوق رصيد شارون العسكري والسياسي والأيديولوجي، وغياب برامج ورؤى وتصورات سياسية لمعالجة الموقف،باستثناء ما يمثله شارون وبرنامجه الذي يحاول تكريس الأمر الواقع في الأراضي المحتلة والاستيطان ونزع فتيل المقاومة الفلسطينية والانتفاضة.

وإذا كان صعود شارون يخلو من المفاجأة،فإن فوز تكتل الليكود في ظل زعامته بـــ ٣٨ مقعدا في الكنيست،كان أمرا فاق معظم التوقعات والتنبؤات،حيث ضاعف الليكود عدد مقاعده من ١٩ مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة،إلى ٣٨ مقعدا في الكنيست الحالية،في حين فقد حزب العمل ستة مقاعد في الكنيست وتقلص تمثيل حزب ميريتس وشاس، ويبدو الأمر في الحالين –أي فوز شارون ومضاعفة ليكود لعدد مقاعده– مثيرا لتساؤلات عديدة،ذلك أن حصاد حكم شارون منذ صعوده في فبراير ٢٠٠١ كان ضئيلا،فزاد عدد القتلى من الإسرائيليين في ظل حكمه،وارتفع عدد المصابين والجرحى من الإسرائيليين مع استمرار الانتفاضة،وفشل شارون في تحقيق ما وعد به الإسرائيليين من أمن وقضاء على الانتفاضة بالقوة،وفي أيام معدودة،أما على الصعيد الاقتصادي فإن الاقتصاد الإسرائيلي يمر بأزمة طاحنة لم يشهدها منذ عقود،تمثلت في انخفاض عائد السياحة وتدهور قطاعات المقاولات والبناء والزراعة وارتفاع معدلات النزوح،وارتفاع نفقات الدفاع والأمن وحماية المستوطنات والمستوطنين وانخفاض معدلات الاستثمار.

وإذا كانت محصلة هذه العوامل تدفع منطقيا لحمل الناخب الإسرائيلي على التأمل وإعادة النظر في انتخاب المسؤول عن هذا التدهور أي شارون،فإن ثمة وفي المقابل عناصر أخرى من الصورة قد تقلص –أو هي قلصت بالفعل– من تأثير هذه العوامل على انتخاب شارون،بل ودفعت الناخبين ليس فحسب لإعادة انتخابه على قائمة الليكود،وإنما أيضا منح تكتله مقاعد إضافية،تضاعف من تمثيله في الكنيست على حساب بقية الأحزاب الأخرى خاصة العمل وميرتس وشاس.

رأى الناخبون في إسرائيل شارون من زاوية مختلفة،كما حرص هو على ذلك،حيث حاول بمعاونة حكومة الوحدة الوطنية رسم صورة جديدة له على الصعيد الداخلي والخارجي،فقد حرص على أن يتصرف كرجل دولة،يمثل كل الإسرائيليين،وليس قطاعا

منهم،ومنحته حكومة الوحدة الوطنية فرصة الحديث باسم الإسرائيليين من اليمين واليسار أمام العالم،وخاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية،وتمكن من كسب ثقة واحترام الإدارة الأمريكية ورئيسها جورج بوش الابن،واستطاع أن يدمج حملته العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية ضمن الحملة العالمية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب،وتعامل بحذر وحكمة مع أفكار ومقترحات الإدارة الأمريكية فلم يرفضها علانية،وإنما حرص على إملاء شروطه وتعديلاته بطرق مختلفة،تمكنه من تغيير الجوهر والمضمون والتساهل مع الشكل والظاهر،بالإضافة إلى ذلك فإنه تمكن من تحييد واستقطاب خصومه فى تكتل ليكود،وكسبهم إلى جانبه 'بنيامين نتنياهو' مثلا،ولم يخلط الأوراق على الصعيد الإقليمي،بل ركز معركته ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة والانتفاضة وعرفات،وقطع فيها شوطا كبيرا،هذه الأبعاد الأخرى فى صورة شارون،ساهمت إلى حد كبير فى إعادة انتخابه على قائمة حزبه،ومضاعفة تمثيله فى الكنيست وتمكينه من تشكيل حكومته الثانية فى أواخر فبراير الماضي.

يضاف إلى ما تقدم أن شارون استطاع خلال عام واحد من تدعيم تكتل الليكود من جذب ما يفوق ٢٠٠ ألف عضو جديد،وتمكن من قيادة الحكومة التى شكلها بنجاح،وحافظ على وحدتها وتماسكها ونجح فى مواجهة شاس والاتحاد الوطنى والمفدال،وكسب تقدير خصومه في إدارة شؤون هذه الحكومة.

توجه شارون منذ البداية لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل،وأولى هذا الخيار أولوية قصوى،وذلك باختصار لأنه خبر فضائل هذه الحكومة،حيث منحته الحق فى الحديث باسم كل الإسرائيليين،وأشركت الجميع أو اليسار تحديدا فى تنفيذ برنامجه وإنجاز مهمته،ومكنته من استثمار رصيد حزب العمل على الصعيد الدولي،وقلصت المعارضة لسياساته إزاء الشعب الفلسطيني والمقاومة والانتفاضة،وعززت صورته لدى العالم الخارجي،ولذلك كان من الطبيعى أن يتوجه شارون لاختبار إمكانية تشكيل هذه الحكومة.

دخل فى مشاورات مع حزب العمل وخاصة قيادته عميرام متسناع ورفض هذا الأخير اللحاق بحكومة يرأسها شارون،إلا إذا التزم شارون بالانسحاب من مستوطنات غزة واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين والفصل بين إسرائيل والضفة الغربية،وهى المطالب التى يصعب على شارون تنفيذها،وفى حين أن بعض قيادات العمل مثل بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع السابق وشيمون بيريز وزير الخارجية السابق كانا يوافقان على الانضمام لهذه الحكومة،فإن التيار الرئيسى فى الحزب يرفض الاشتراك فى هذه الحكومة،ويفضل،مع زعيم الحزب،البقاء فى المعارضة وإعادة بناء الحزب واستعادة هويته وبعث ميراث رابين.

كان بمقدور شارون بعد فشل خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية مع العمل،أن يشكل حكومة تضم بالإضافة إلى الليكود حزب شاس الديني لليهود الشرقيين،وحزب المفدال بالإضافة إلى حزب الاتحاد الوطنى بزعامة أفيجدور ليبرمان،ويضمن هذا التشكيل تأييد أغلبية (٦٣) عضوا بالكنيست الإسرائيلي،بيد أن مثل هذه الحكومة،وإن كان من الممكن أن تحيد اعتراضات المتطرفين فى حزبه 'الليكود'، إلا أنها كانت ستقلص من فرصته فى تدعيم الاقتصاد الإسرائيلى الذى يواجه أزمة،وقد تصيب علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية بالتدهور،خاصة مع حاجة الاقتصاد الإسرائيلى لضمانات قروض ومنح يقدرها بـ ١٢ بليون دولار،من ناحية أخري،فإن مثل هذا الائتلاف قد يتطلب إقامة مستوطنات جديدة،وقد يوصى بسياسات إزاء الفلسطينيين تضر بإسرائيل،وقد تدفع بأوروبا إلى

فرض عقوبات عليها إذا ما اقتربت إسرائيل من تطبيق الأبارتيد على الفلسطينيين كما فعلت الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا.

وبين فشل خيار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية واستبعاد خيار تشكيل حكومة تضم شاس والحزب القومى الدينى والاتحاد الوطني،أى غلاة المتطرفين دينيا وقوميا واستيطانيا،فضل شارون تشكيل حكومة تضم حزب شينوى والحزب الدينى القومى وحزب الاتحاد القومي،وهذه الحكومة تحظى بتأييد أغلبية ٦٥ عضوا فى الكنيست،وهذه الحكومة وإن ضمت شركاء متطرفين إلا أن وزنهم وتأثيرهم فى الائتلاف الحكومى قد لا يعوق أداءها على الصعيد الخارجي.

هذا الائتلاف الحكومى قد لا يساهم بالضرورة فى إخراج صورة جديدة مختلفة لشارون،كما أذاع ذلك مؤخرا بعض أنصاره عبر حديثهم،عن نية شارون فى أن يختم حياته السياسية بطريقة تضعه فى قلب تاريخ إسرائيل،واستقرار الدولة والأمن فيها عبر إنهاء الصراع مع الشعب الفلسطينى بالطرق التفاوضية،حيث ضم هذا الائتلاف غلاة العلمانيين من حزب 'شينوي' الذين قد يستفزون الجمهور الأصولى اليهودي،كما ضم أيضا حزب المستوطنين وهو حزب المفدال،وكذلك الاتحاد القومى الذى يرفض الدولة الفلسطينية وفقا لخريطة الطريق الرباعية أو الأمريكية.

يعزز من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تتولى مقاليد الحكم فى إسرائيل فى وقت تشن فيه الولايات المتحدة الأمريكية عدوانها على العراق،مع المملكة المتحدة بهدف إسقاط النظام فى العراق وإحلال نظام تعددى ديمقراطى فيه،ومن ثم فإن تعامل الحكومة الإسرائيلية مع القضية الفلسطينية،سيتوقف على مصير هذه الحرب ومحصلتها النهائية على الصعيد الإقليمى والدولي،فلو تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها فى العراق،سينجم عن ذلك اختلال فى علاقات القوى على الصعيد الإقليمي،قد يمكن إسرائيل من فرض مفهومها للسلام مع الفلسطينيين والدولة الفلسطينية،وتنفيذ تعديلاتها على خريطة الطريق نحو الدولة الفلسطينية،وقد لا يقلل من ذلك الالتزام الأمريكى السياسى والأخلاقى بحل الدولتين،ففى نهاية التحليل يقوم الالتزام الأمريكى على رؤية تتسم بالغموض حول حدود هذه الدولة وصلاحياتها ومقوماتها،كما أن الفريق المعاون والاستشارى للإدارة الأمريكية يتميز بهوى ليكودى واضح قد يمكن شارون من تحقيق أهدافه.

على أية حال،فإن تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها فى العراق،قد يزيد من تركيز الولايات المتحدة نحو القضية الفلسطينية على غرار ما حدث عقب حرب الخليج الثانية،بيد أنه يصعب التيقن من طبيعة وحدود هذا الاهتمام ومدى التزام إسرائيل به،خاصة فى ظل الخلل المتعمق لعلاقات القوى الإقليمية والتزام إسرائيل بعدم التصعيد ضد الشعب الفلسطينى حتى الآن،منذ بداية العدوان الأمريكي البريطانى على العراق وربما أيضا التزامها بعدم التدخل ضد العراق مجاراة للسياسة الأمريكية،وقد يكون من الطبيعى أن تحصل إسرائيل أو أن تطالب بمكافأة،ستأتى حتما على حساب الشعب الفلسطيني،وقد حصلت إسرائيل على ضمانات القروض والمنح لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلى وتعزيز موقف شارون كجزء من هذه المكافأة.

أما إذا تعثر مشروع العدوان على العراق إزاء المقاومة البطولية التى يبديها الشعب العراقى والقوات المسلحة العراقية والنظام ، وطال أمد الحرب واضطرت الولايات المتحدة لخوض حرب استنزاف طويلة المدى غير نظامية،كما هو حادث الآن،فإن ذلك قد يعزز من مشروعية المقاومة الفلسطينية واستنفار القوة العسكرية الإسرائيلية فى مواجهتها فى ظروف يتجه العالم فيها للعدوان على العراق وتركيز الأضواء والإعلام

على الحملة الأمريكية والمقاومة العراقية،وقد يتقرر مصير القضية الفلسطينية على ضوء الديناميكية الجديدة في المنطقة التى قد تفضى إلى فشل العدوان،وعدم تمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها فى العراق،وتزايد الضغوط الدولية والسياسية عليها لقبول حل وسط تفاوضى مع العراق يعيد القضية إلى مجلس الأمن والمفتشين الدوليين،بهدف نزع ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بأسلحة الدمار الشامل،ومقرطة الحياة السياسية فى العراق وإقرار التعددية وفق الإرادة الشعبية العراقية وقد يكون ذلك بداية ترتيبات جديدة على صعيد المنطقة وعلى صعيد القضية الفلسطينية.

وهذا الاحتمال يبدو متعثرا ومتعذرا إزاء الإصرار الأمريكي على الانتصار،في حرب ظالمة ضد العراق واستعدادها لدفع أى ثمن مقابل تحقيق هذه الأهداف،وعلى أية حال الباب يكاد يكون مفتوحا لكافة الاحتمالات الممكنة إقليميا ودوليا.

في خطابه فى الكنيست الإسرائيلى فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ قدم شارون حكومته المؤلفة من ٢٣ وزيرا،بالإضافة إلى رئيس الحكومة،حصل الليكود على ١٤ وزارة،بينما حصل شينوى على ٥ وزارات،فى حين حصل الحزب القومى الدينى على وزارتين،والاتحاد القومى على وزارتين،أيضا أكد شارون فى هذا الخطاب الخطوط العريضة لسياسة حكومته،وتمثلت فى مواجهة الوضع الاقتصادى المتردى فى إسرائيل،وإعادة هذا الاقتصاد إلى الازدهار،وأعلن عزم حكومته على الانخراط فى عملية سياسية ترتكز على الموافقة على حل النزاع الإسرائيلى – الفلسطينى بالطرق السلمية،مع التصميم على الأمن كما أوضح شارون ذلك فى خطاب هيرتزليا،وأشار إلى التفاهم مع الرئيس الأمريكي حول وجود خطة ذات مراحل لحل هذا النزاع المعقد،وأكد الحاجة إلى تغيير القيادة الفلسطينية وضرورة استخلاص العبر من المسيرة السياسية فى العقد الماضي.

أشار شارون في معرض تقديم سياسة حكومته إلى الاستعداد لتقديم تنازلات 'مؤلمة' فى سبيل السلام،وأشار شارون إلى إقامة دولة فلسطينية ضمن شروط مقيدة وأن هذه المسألة موضع خلاف بين الأحزاب الداخلة فى الائتلاف الحكومى وسيخضع هذا الموضوع للنقاش فى حينه.

استأثر الليكود في توزيع المناصب الوزارية بالوزارات السيادية والهامة؛ كالخارجية والمالية والأمن الداخلى والدفاع وغيرها من المواقع الوزارية المؤثرة،وهو ما يعنى احتفاظ شارون بمفاتيح السياسة الخارجية والقضايا الدفاعية والأمنية،وجميعها ينصب حول القضية الفلسطينية والانتفاضة ومعالم الحل الممكن إسرائيليا للقضية الفلسطينية،هذا فى حين أن وزراء شينوى والمفدال والاتحاد القومي،باستثناء وزارة الداخلية التى أسندت إلى حزب شينوى – تولوا حقائب وزارية تتعلق بالأوضاع الداخلية كالعمل والعلوم والبيئة والإسكان وغيرها من الوزارات التى تقل أهميتها مقارنة بالدفاع والخارجية والمالية.

وإذا كان لهذا الأمر من دلالة،فإنه يشير إلى ثقل مركز الليكود فى الائتلاف الحكومى وسيطرة توجهات شارون على سياسة الحكومة فى المجال الأمني والعسكرى والتعامل مع الشأن الفلسطيني،من ناحية أخرى فإن ذلك يشير إلى رغبة شارون فى تقليص سيطرة الأحزاب الأخرى فى توجيه وإدارة هذه القضايا،خاصة وأن حزب المفدال مثلا يتبنى قضية الاستيطان والمستوطنين،وهو مدفوع بسبب ذلك إلى الدفاع عن بقائها وحمايتها،فى حين أن أية تسوية مع الشعب الفلسطيني قد تفضى إلى إخلاء بعض هذه المستوطنات بحجة أنها غير قانونية،أو أية حجج أخري،أما الاتحاد القومى فهو

يعارض إقامة دولة فلسطينية واحتج على البنود التى تعرضت لذلك فى خطة الحكومة وسياستها.

ومن الواضح أن شارون فى خطابه الذى عرض فيه سياسة حكومته،قد أعطى أولوية للأوضاع الاقتصادية،وعندما تحدث عن الحل السلمى أو الطرق السلمية لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين،استخدم لغة غامضة ومطاطة،تتجنب التحديد والوضوح حتى يفسح المجال أمامه للمناورة ويحافظ بقدر الإمكان على تماسك الائتلاف الحكومي.

وتحدث عن 'التنازلات المؤلمة' دون أن يحدد ما هى هذه التنازلات والالتزامات وما هى طبيعتها وحدودها،وهذا الأمر لا يضع قيدا على حركته ولا يفرض عليه التزاما محددا لا أمام ناخبيه ولا أمام العالم،فهى مجرد كلمات يمكن لكل طرف تفسيرها وفق مطالبه وأمانيه،ولكنها فى الوقت ذاته تسمح بهامش للمناورة والمرونة،يمكنه من التعامل مع الظروف والمستجدات الدولية والضغوط عندما تأتى سواء كانت أوروبية أو أمريكية.

لا تملك هذه الحكومة برنامجا مفصلا للتسوية مع الفلسطينيين،وفضلا عن أن طبيعة تشكليها وأطرافها لا تسمح بظهور مثل هذا البرنامج،فإن سياستها تحمل ملامح وبرنامج شارون،المتمثل فى فرض الأمر الواقع الإسرائيلى على الفلسطينيين ومنحهم حكما ذاتيا فيما يقل عن نصف مساحة الضفة الغربية،بمقدورهم أن يسموه دولة انتقالية وفق خريطة الطريق،بشرط إنهاء تمردهم على الاحتلال ووقف الانتفاضة وكسر شوكة المقاومة،يضاف إلى ذلك ضمانات دولية تحصل عليها إسرائيل من اللجنة الرباعية والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص.

قد تتجاوب هذه الحكومة مع الجهود الدولية التى تستهدف التهدئة وخاصة الأمريكية لإتاحة الفرصة لإنجاز مهام إصلاح السلطة الفلسطينية،أما المفاوضات بهدف بلورة حل سياسي للقضية الفلسطينية فستنخرط فى المنظور الشارونى للحل ألا وهو نزع سلاح الفلسطينيين،وإنهاء مقاومتهم وتدمير منتظم لبنية الدولة الفلسطينية،مقابل السقف الذى يراه شارون منذ البداية ألا وهو دولة فلسطينية منزوعة السلاح وذات صلاحيات محدودة،وقد تملك بعض مظاهر السيادة الرمزية وذلك بافتراض صدق توجه الولايات المتحدة نحو حل الدولتين وهو مالا تتوافر عليه دلائل قوية حتى الآن.

قد يدخل فى تقرير مصير هذه الحكومة فى الوقت الراهن حرص حزب العمل بقيادة متسناع،على البقاء فى المعارضة وبناء وحدة الحزب وهويته السياسية،وعزمه على ممارسة معارضة بناءه لسياسة شارون،خاصة إذا ما تمكن حزب العمل من بناء ما يسمى بمعسكر السلام فى إسرائيل وتجاوز العثرات والثغرات التى عانى منها هذا المعسكر،خاصة التردد فى التمسك بتصورات السلام والاندفاع للتعاطف مع اليمين تحت وطأة الشعور بضرورة الانتقام من الفلسطينيين،وقدرته على طرح حقائق الموقف كما هى وارتباط أمن الإسرائيليين بأمن الفلسطينيين،وهى مهمات كبيرة بحاجة إلى إرادة قوية.

من ناحية أخري،فإن هذه الحكومة ستولى فى مرحلة أولى الاهتمام بالاستمرار فى إخضاع الفلسطينيين وإبعاد عرفات وإفراغ خطة الطريق من مضمونها بالتعديلات المائة التى طلبتها،وبالإرجاء والمراوغة لتجنب الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية؛ نظرا لحاجة إسرائيل إلى مساعداتها وقروضها،وفى مرحلة لاحقة قد يجد شارون نفسه مضطرا لرأب التصدعات الممكنة فى الائتلاف الحكومى بسبب التناقضات الداخلية للأحزاب وغلبة الايديولوجية على السياسة فى أداء بعض أطراف هذا الائتلاف الحكومي،وهو الأمر الذى قد يعرض الحكومة للسقوط دون أن يعنى ذلك سقوط شارون بالضرورة.

بمقدور إسرائيل أن تنتهز فرصة العدوان على العراق لكى تضع موضع التنفيذ مفهوم شارون للسلام مع الشعب الفلسطينى وإخضاع الفلسطينيين بالقوة ولكنها تريد تجنب خلق مضاعفات عديدة للسياسة الأمريكية وجدول أعمالها الذى يقتصر فى هذه الآونة على العراق والعالم العربى والإسلامي،وفى مقابل إرجاء هذا الحل تطمع إسرائيل فى أن تحصل على ذات الحل بغطاء دولى وأمريكى وربما قبول فلسطينى أيضا تحت ضغط الخلل الناجم عن العدوان فى المنطقة وقلة حيلة النظام العربى إزاء ما جرى ويجرى وربما ما سيجرى أيضا فالمهم من وجهة النظر الإسرائيلية ليس الخلاص من المسألة الفلسطينية وإنما طريقة هذا الخلاص أى أن يتم بغطاء دولى وأن يقبل به الطرف المعنى ألا وهو الطرف الفلسطيني وأن تحصل إسرائيل على ضمانات دولية وأن يوقع الفلسطينيون متنازلين عن حق العودة والقدس عاصمة لدولتهم،أى أن تظهر إسرائيل للعالم بمظهر المحب للسلام.

هذا ما يفكر فيه الإسرائيليون،ولكن ليس كل ما يفكرون فيه قابل للتنفيذ والحياة،حيث راكم الشعب الفلسطينى خبرات عبر نصف القرن الماضى تمكنه من انتزاع حقوقه وكشف الحيل والوعود الدولية والإسرائيلية وخبر طريق المقاومة بكل أشكالها وبمقدوره بلورة وصياغة استراتيجية جديدة تأخذ فى الاعتبار طبيعة الظروف المستجدة إسرائيليا وإقليميا ودوليا من أجل تحقيق ذات الأهداف للنضال الوطنى الفلسطينى ومعاكسة الاستراتيجية الإسرائيلية المراوغة والتى تستهدف فرض الأمر الواقع إن فى عهد شارون أو فى عهد غيره إن قدر له السقوط والرحيل.

الفصل الثاني

مستقبل السلام في الشرق الأوسط

١ – فلسطين في السياق الدولى : القدرة الذاتية كمدخل نحو علاقة جديدة بين قضية فلسطين والنظام الدولى :

يدخل العرب القرن الحادى والعشرين،وقد داهمتهم موجة التغيرات العاصفة،التى أعلنت بدايتها فى نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات،ولاتزال حتى الآن قوية ومؤثرة،ورغم أن هذه التغيرات قد اتخذت طابعا عالميا،أى أنها امتدت لتطال حضارات وثقافات وشعوب وأقاليم مختلفة،فى أرجاء المعمورة؛ إلا أن نصيب العرب من حصاد هذه التغيرات كان كبيرا وقويا،بل والأكثر من ذلك أن العالم العربي،بدا على نحو خاص فى حرب الخليج ضد العراق كما لو كان حقل تجريب ومعمل لولادة وخروج بعض هذه التغيرات إلى حيز النور والوجود،ويتعزز ذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر والحملة العسكرية المرتقبة على العراق أيضا.

لم يمتلك المثقفون العرب أو النخب العربية الرسمية أو غير الرسمية رؤية واحدة لطبيعة هذه التغيرات،وآثارها،ولا استراتيجية واحدة لكيفية التعامل معها،وتحقيق ذات الأهداف الوطنية والقومية فى هذا السياق الدولى الجديد،إذ بينما رأى البعض فى التغير العالمى الراهن فرصة للاندماج واللحاق بالنظام الدولى فى هيئته الجديدة لتحقيق بعض أهدافنا على الأقل،تلك المتمثلة فى الحد الأدني،والتنازل عن الأهداف الطموحة على قاعدة اختلال موازين القوى لغير صالحنا،يرى البعض منا أن طبيعة التغير الراهن غير مؤاتية لنا،وقد تذهب بأهدافنا المتواضعة منها والطموحة.

رأى البعض فى هذه التغيرات نهاية كل شيء تقريبا،الوطنية والقومية والاشتراكية والسيادة والهوية والحروب،فى حين رأى البعض الآخر أن طبيعة هذه التغيرات تدفع بنا نحو صحوة جديدة قومية أو إسلامية أو كليهما،ونحو معايير جديدة للبعث الوطنى والقومي.

وهذا المشهد العربى المتمثل فى الانقسام بين المثقفين والنخبة،حول طبيعة وكيفية التعامل مع التغير العالمى الراهن،ربما لا يقتصر على العالم العربي،بل تشهده أقاليم أخرى غير غربية،ذلك أن حصاد وآثار هذا التغير لا تصب فى اتجاه واحد أمر حتى لا مفر منه،بل يتخذ تأثيرها مسالك شتى واتجاهات مختلفة،أعنى بذلك أن هذا التغير بطبيعته يدفع فى اتجاه العالمية والكوكبية،عبر تأثير وسائل الإعلام والاتصال والبث المباشر والشركات العملاقة متعدية الجنسية،كما أنه يدفع فى الوقت ذاته،فى اتجاه بعث الخصوصيات الإقليمية والقومية والثقافية والحضارية.

والأهم من ذلك فى تقديرى أن العرب قد دخلوا القرن الحادى والعشرين بميراث القرن العشرين وتركته الثقيلة،خاصة ما تعلق منها بقضية فلسطين والصراع العربى – الإسرائيلي،وحينئذ يبدو كل حديث عن دخول القرن الحادى والعشرين،سواء تمثل فى مقالات صحفية أو تصريحات رسمية نوعا من تعزية الذات ومواساتها وطمأنتها،وأيضا نوعا من الخطاب الايديولوجى الذى يخفى مرارة الواقع والوقائع.

دخل العرب القرن الحادى والعشرين، ذولدى الغالبية منهم إحساس بأن الظلم التاريخى الذى عانوه،وخاصة ما تعلق بقضية فلسطين، لن يشهد نهاية مبهجة،بل على العكس يطالبون بالتصالح معه والاعتراف به أو على الأقل نسيان جذوره والحقوق المترتبة على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك،فإن العرب قد نظروا للتغير فى النظام الدولي بحذر وريبة،ذلك أن هذا التغير قد دعم مواقع أعدائهم وخصومهم،وتحديدا إسرائيل،وأضعف أحد مراكز القوة العربية –العراق– وفرض على العديد من بلدان العالم العربى القيود فى مجال التسلح والتكنولوجيا،فى الوقت الذى تمكنت فيه إسرائيل من تطوير قدراتها الهجومية

والنووية والفضائية،وبدا المشهد العالمى آنذاك وفى القلب منه إسرائيل،وكما لو كانت المستفيد الأول من حصاد وآثار هذا التغير.
والحال أن العقل العربي والذاكرة العربية لم يكونا بحاجة لمجهود كبير،لاستدعاء التغير فى النظام الدولى وآثاره على العرب وقضاياهم،والقيام بربط ومقارنة التغير الراهن ومجراه،بتلك التغيرات التى حدثت منذ ما يفوق نصف القرن،ففى مجرى الحرب العالمية الأولى وقبل أن تضع الحرب أوزارها حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور عام ١٩١٧ بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين،وكانت آنذاك تحت الانتداب البريطاني،وما أن خرج العالم الحر منتصرا من الحرب العالمية الثانية حتى تكرس واقع استيطانى يهودى فى فلسطين،وتلاه فى عام ١٩٤٨ إعلان قيام دولة إسرائيل،وبدء مأساة الشعب الفلسطيني.
وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن للعالم العربى حساسية خاصة إزاء التغير فى السياق الدولي وإزاء النظام الدولى ذاته القديم منه والجديد،ذلك أن قضية فلسطين ولدت منذ البدء كقضية دولية ولم تقتصر منذ البداية على أطرافها المباشرين أى اليهود والفلسطينيين،بل دخلت أطراف وقوى دولية عديدة،لأسباب مختلفة من بينها أن المسألة اليهودية كانت بطبيعتها وتاريخها وجغرافيتها دولية 'غربية' وأن القوى الغربية فى النظام الدولى تبنت مطالب الحركة الصهيونية لأسباب استراتيجية وسياسية وحضارية لا يتسع المقام لتحديدها.
ومن ثم لعب النظام الدولى دورا أساسيا وهاما في تحديد مجريات الأمور والصراع فى المنطقة عبر أدوات الدبلوماسية المختلفة ومن خلال الهيئات التي تمثل عصب النظام الدولى وهيكله؛ عصبة الأمم وهئية الأمم المتحدة،حيث فوجئت الأولى المملكة المتحدة البريطانية بموجب صك الانتداب المبرم،أن تعمل بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين على إقامة وطن قومى لليهود،كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة 'الجمعية العامة' قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، أى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وتحديد وضعية دولية لمدينة القدس،كما قبلت لاحقا عضوية إسرائيل بها.
تطور الصراع العربى – الإسرائيلى بسبب الطبيعة العنصرية التوسعية العدوانية للظاهرة الإسرائيلية،ليكتشف العرب أنهم إزاء صراع مركب وممتد يضم أطرافه المحليين المباشرين اليهود والحركة الصهيونية والفلسطينيون وأطراف إقليمية؛ الدول العربية مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان،والقوى الدولية المؤثرة فى النظام الدولى بصورته القديمة وصورته الحالية.
بيد أن الاكتفاء بتقرير الظلم التاريخى الذى لحق بالعرب وبقضية الشعب الفلسطينى عبر ومن خلال النظام الدولى والسياق الدولى بمتغيراته وثوابته لا يفعل إلا أن يحول بيننا وبين الفهم العميق لمجريات الوقائع والحادثات؛ لأنه يفتح أمامنا نافذة لنزيح عن كواهلنا القدر الكبير من المسؤولية الذي تحمله النظم والسياسات العربية والنخب التى سيطرت على مقاليدها ورسم معالمها،لأنه يجنبنا مشقة نقد هذه السياسات وحصادها فى الواقع ونتائجها في الممارسة.
ذلك أنه فى الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ تميز المشهد العربى بغياب فلسطين،وكان على العالم الخارجي أن يتعامل مع أطراف عربية مختلفة المصالح والارتباطات والمواقف،إزاء القضية الفلسطينية ذاتها،بل يمكن القول أن العالم العربى لم يكن يعرف على وجه التحديد ماذا يريد من العالم الخارجى سوى الكف عن تقديم العون والدعم العسكرى لإسرائيل.

وبعد عام ١٩٦٧ اختزلت الأهداف العربية فى إزالة آثار العدوان،وهو هدف لا يحل قضية فلسطين ولا يتطرق إلى صلب وجوهر الصراع العربى – الإسرائيلي.

وعندما فرضت المقاومة الفلسطينية نفسها على الساحة العربية تركز الاهتمام حول القضية الفلسطينية،وكان على المجتمع الدولى أن يتعامل مع جذور الصراع،وأن يأخذ فى الاعتبار موقف الشعب الفلسطيني،وهكذا دخلت موضوعات تتصل بتمثيل الشعب الفلسطينى وحكومته فى قلب دائرة الاهتمام الدولى على مستوى الدول والمنظمات.

ومع ذلك فإن غياب فلسطين فى البداية وعودتها واختزال أهداف النضال العربى على النحو الذى أسلفنا بعد ١٩٦٧ ليسا كافيين لتفسير نصيب العرب من مسؤولية ما لحق بهم وبقضية فلسطين،إذ ثمة ما هو أعمق؛ ما يتصل بالرؤى والاستراتيجيات والمدركات لطبيعة التحدى الإسرائيلي الصهيوني،حيث أنه لا يخفى أن هذا التحدى لم يخلق على الصعيد العربى استجابة بمستواه،وظلت مصادر قوة إسرائيل ومصادر استمرارية هذه القوة،كما كانت سرا مستغلقا لا يمكن كشفه،وكان غياب الإرادة الفعلية المنظمة وجدية الرد على هذا التحدي،أحد معالم الاستراتيجية العربية والسياسات التى تطبقها.

تستمد إسرائيل قوتها من مصدرين،الأول أوروبى – أمريكي يضمن تفوق إسرائيل الاستراتيجى والتقنى والعلمي،أما الثانى فيتعلق بالمسألة اليهودية،والتى تمثل لإسرائيل مصدر الشرعية والحماية والرعاية والمساندة والتعاطف والجباية المالية والتنظيم اليهودى العالمي الذى يتكفل بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة،ويضاف إلى ذلك الديناميكية الخاصة التى طورتها إسرائيل. ولا نعني بذلك أن مصادر قوة إسرائيل كانت بعيدة عن الخطاب العربى السائد،بل كانت مدرجة ضمن بنود هذا الخطاب الإعلامية والدعائية، ولكن من قبيل إبراء الذمة وليس بغرض أن تتحول إلى عناصر استراتيجية وسياسات جادة تتمكن من الرد على هذا التحدي،كما أنها لم تتحول فى الواقع إلى خطة عمل لخلق مصادر قوة للعرب فى مواجهة القوة الإسرائيلية،بل فى بعض الأحيان أصبحت مبررا للتفوق الإسرائيلى النوعى والعجز عن تحقيق معادلة جديدة فى الموقف الإقليمى والدولي.

لقد أفضى قيام إسرائيل فى فلسطين إلى وضع العالم العربى فى محور الاهتمام الدولي،وأصبح العرب جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية منذ أن أصبحت أى إسرائيل إحدى دول المنطقة،غير أن هذا الاهتمام الدولى قد تمخض عن ضغوط خارجية تمارس على إدارة الدول العربية وتدخلات غربية،تسهم فى تحديد مضمون السياسات العربية إزاء إسرائيل؛ حيث جسدت إسرائيل رمزا لاستمرار الاستعمار الأوروبى والاحتلال،وهو ما جعل الصدام مع إسرائيل صداما مع الدول الغربية التى تضمن سيادتها وتفوقها.

وإذا كان النظام الدولى قد كشف بوضوح خلال ما يفوق نصف القرن عن انحياز القوى المؤثرة فيه لصالح إسرائيل والصهيونية،على حساب قضية فلسطين والظلم التاريخى الذى لحق بشعبها،فإن نصيب هذه القضية من الناحية القانونية كان كبيرا،ونعني بذلك مجموعة القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومختلف المنظمات والهيئات الدولية وقبل ذلك كانت عصبة الأمم قد ضمنت ميثاقها بنودا تخص فلسطين؛ فى المادة ٢٢ من الميثاق لعام ١٩١٩، حيث وضع ميثاق العصبة فلسطين ضمن فئة الانتداب (أ) والتى هى أرقى فئات الانتداب،واعتبر الميثاق أن الشعب الفلسطينى هو الذى خلف الدولة العثمانية فى السيادة على إقليم

فلسطين ووضع لممارسة هذه السيادة شرط قيام الدولة القائمة بالانتداب بتقديم المشورة والنصح في هذا المجال وهو شرط لم يكن مستعصيا.
واعترفت معاهدة لوزان في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٣ أن الشعب الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى هو شعب حر مستقل.
أما هيئة الأمم المتحدة فلديها مسؤولية خاصة قانونية وتاريخية نحو الشعب الفلسطيني وقد اعترفت بذلك بإشارتها في توصياتها الحديثة إلى القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين.
وقد غطت قرارات الهيئة الدولية كافة ومعظم جوانب القضية الفلسطينية القدس،اللاجئين،النازحين،حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقوقه غير القابلة للتصرف،وانتظمت هذه القرارات في مدى زمني وتاريخي لاحق تطور القضية ومستجداتها ونتائجها بدءا بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الخاص باللاجئين وحق العودة،وذلك بصرف النظر عن حق هيئة الأمم المتحدة في التدخل للتوصية بتقسيم إقليم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية.
شكلت هيئة الأمم المتحدة لجنة خاصة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،من ٢٣ دولة وذلك منذ أكتوبر عام ١٩٧٥.
وتمحورت قرارت الأمم المتحدة حول تأكيد بعض مبادىء القانون الدولي الحديث،وعلى نحو خاص حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة والخاضعة للاحتلال وممارسة هذا الحق بكافة الوسائل الدبلوماسية والديموقراطية،بل والقوة المسلحة استثناءا من الحظر العام لاستخدام القوة والحرب في العلاقات الدولية،وكذلك مبدأ استمرارية الدولة والذي يعني أن الاحتلال لا يلغي السيادة ولكنه يوقف مباشرة مظاهرها.
في هذا السياق يمكننا أن نثير السؤال التالي كيف أمكن لإسرائيل رغم هذه القرارات الدولية المتراكمة أن تستمر في تجاهلها وعدم تطبيقها والانصياع لها؟ والاجابة تبدو في التفرقة الممكنة بين طبيعة هذه القرارات والمبادىء القانونية الدولية التي أكدتها وبين الواقع السياسي والاستراتيجي،فهذه القرارات تتعلق بمثل ومبادىء وقيم يحرص المجتمع الدولي على ترسيخها وسريان مفعولها في العلاقات الدولية،أما الواقع فإنه يخضع للمصالح والتوازنات وعلاقات القوى الفعلية والفجوة بين الاثنين لاتزال كبيرة وقائمة الآن وربما في المستقبل أيضا.
إلا أن ذلك لا يعني أن هذا الرصيد من القرارات لا يساوي شيئا أو أنه عديم القوة طالما لا يمكن تطبيقه،بل على العكس من ذلك فإنه يمثل مصدرا للشرعية والقانونية بدليل مسارعة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عقب واثناء الانهيار في نظام القطبية الثنائية والتغير العاصف الذي صاحب ذلك بالغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية لأنه ينتقص من مشروعية إسرائيل ويدينها أخلاقيا وإنسانيا.
وهذه القرارات يمكن أن تمثل مصدرا للتعبئة والفاعلية في حالة تغير موازين القوى واتجاه العالم نحو التعددية القطبية التي يتنبأ بها كثير من المحللين خاصة دخول الصين مرحلة التأهل لمكانة القطب الدولي ورفضها الاعتراف طوال عقد التسعينيات بنظام آحادي القطبية وما يترتب عليه من تقليص للسيادة وتقنين التدخل في الشؤون الداخلية للدول وازدواجية المعايير،وتسند الصين في ذلك حصيلة التحديثات العسكرية والاستراتيجية والنووية التي قامت بها مؤخرا ومعدل نمو اقتصادي بلغ في بعض سنوات التسعينيات نحو ١٠% وتمكنت من إنجاز عودة هونج كونج.
على ضوء ما تقدم،يمكننا أن نخلص إلى أن إنجاز تقدم ذو معنى وذو قيمة في قضية فلسطين يستند في المقام الأول على التأثير في السياق الدولي المؤاتي لإسرائيل والمنحاز

لها،بمعنى أن يتمكن العرب من بناء ودعم شبكات عالمية للتأثير فى مواقع اتخاذ وصنع القرار الغربي إعلاميا واقتصاديا وسياسيا.

وهذا التأثير المطلوب لن يكون ممكنا دون إرادة عربية تستطيع أن تقيم معادلة جديدة على الصعيد الإقليمى عبر دعم القدرات العربية واستيعاب طبيعة التحدى المفروض ورسم معالم استراتيجية واحدة وواضحة وذلك عبر دعم القدرات الصناعية والاقتصادية والعسكرية العربية وتغليب الأهداف القومية على المصالح الضيقة ومقرطة الحياة السياسية فى الدول العربية وتعبئة مواردنا الاقتصادية الفعلية والممكنة وتطوير قدرات العطاء الممكن والكامن.

ورغم أن ذلك يبدو مطلبا بعيد المنال،إلا أن استعادة الخبرة العربية الحديثة تؤكد أنه فى متناول الأيدى وليست فى إطار المستحيل،فقد أثبت العرب فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قدرتهم على استخدام النفط كسلاح فى المعركة وحدث تحول فى المواقف الدولية إزاء العرب والقضية الفلسطينية.

كما أن دخول المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مسرح الأحداث الإقليمية والعالمية قد فرض نفسه على الهيئات والمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة وأصبح الرقم الفلسطينى فى معادلة الشرق الأوسط غير قابل للتجاهل،وبالأمس القريب وحتى الآن غيرت انتفاضة الشعب الفلسطينى المشهد الإقليمى ولفتت انتباه العالم وإسرائيل من ضمنه لضرورة البحث عن حل سياسى لتآكل جدوى استخدام القوة المسلحة فى قمع شعب يطمح للحرية والاستقلال.

وتحقيق هذا الهدف لا يتأتى إلا عبر إدراك نمط التفاعل بين سياسة إسرائيل والسياسة الغربية فى المنطقة العربية،ذلك أن مشروع السيطرة الغربية الأمريكية على العرب يتطابق مع حاجات هذه السيطرة وآلياتها،ولو لم نفهم حقيقة وأبعاد هذا التفاعل فلن يكون بمقدورنا أن نستوعب التحدى المفروض.

ومؤدى ذلك أنه بقدر ما يتمكن العرب من إحداث تغيير فى علاقتهم بالغرب،بقدر ما يغيرون من طبيعة علاقة إسرائيل ذاتها بالغرب،وبقدر ما ينجح العرب فى بلورة استقلالية وإرادة واضحة بقدر ما يستطيعون التأثير فى هذا التحالف الثنائى بين إسرائيل والغرب والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص.

٢ - *مأزق المعارضة الفلسطينية:*

تواجه المعارضة الفلسطينية صعوبات جمة، تجد جذورها فى البيئة المحلية والإقليمية والبيئة الدولية والعالمية، وأيضا فى طبيعة الموروث السياسى لفصائل هذه المعارضة، وقصورها عن التعاطى والتعامل مع ما استجد من تغيرات على الصعيد العالمى والإقليمى.

بعض هذه الصعوبات يمكن إدراجه ضمن 'أمراض النشأة الأولي'؛ أى أنها مرتبطة ارتباطا تاريخيا وبنائيا، بنشأة حركة التحرر الوطنى الفلسطينية، كجزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية؛ بأنماط تفكيرها وآليات عمل مرجعياتها الثقافية والسياسية، والتناقضات التى عانت منها، وإذا كان هذا الارتباط البنائى والتاريخى قد حدد طبيعة علاقة حركة الثورة الفلسطينية بالمحيط العربى وحركة التحرر العربية والنظم السياسية العربية، فى أشكال متفاوتة من التعاون والصراع، من الرفض والقبول، وفق علاقات القوى والأهداف والأولويات الخاصة بهذه النظم؛ أى تقليص اندفاع القوة الفلسطينية، وتحديد سقفها فى إطار المقبولية العربية الرسمية، وتحويلها إلى أداة بدرجة أو بأخرى فى هذا الاطار قد خلق بدوره مضاعفات وآثار وتحويرات هيكلية فى بنية الممارسة

السياسية، جعلت من المنظمة وحركة التحرر الفلسطينية، التى تؤطرها أقرب إلى 'النظام'؛ بما يعنيه ذلك من استشراء البيروقراطية والتراتيبية وغياب الديموقراطية، وتكريس نظام السلطة الفردية وغياب معايير المحاسبة والرقابة، وعنى ذلك فى نهاية المطاف، دخول المنظمة التدريجى فى إطار القومية والبحث عن مكان فيها، تحت ضغوط وتحديات داخلية وإقليمية ودولية بات من الصعب مواجهتها فى إطار هذه المعادلة التى حكمت علاقة المنظمة بالنظام العربى.

وقد لا نكون معنيين هنا برصد تجليات هذه المعادلة التى ربطت حركة التحرر الفلسطينية بحركة التحرر العربية، والإشكاليات التى تثيرها، وحدود المسؤولية التى تقع على عاتق كل طرف، ففضلا عن أن مثل هذا التقييم يتجاوز حدود هذا المقال، وموضوعة؛ فإن الأمر متروك للمؤرخين والمختصين من ذوى الاهتمام والعلاقة، بأطراف هذه المعادلة المركبة فى هذه الحقبة الهامة من تاريخ العرب المعاصر.

بيد أننا معنيين بتجليات هذه المعادلة فيما يتعلق بالمعارضة الفلسطينية ومشكلاتها وآلياتها ودينامياتها، ذلك أن أحد مصادر الصعوبات التى تواجهها هذه المعارضة قد نجحت كما سبق الإشارة، إلى ذلك الارتباط العميق بين حركة التحرر الفلسطينية وحركة التحرر العربية، فمن شأن هذا الارتباط أنه قد خلق معارضة فلسطينية على غرار المعارضات العربية؛ أى أنها عانت -ولاتزال- من القيود الداخلية والخارجية، تلك التى نشأت عن تكريس الزعامة الفردية، وافتقاد الحداثة السياسية، وبعث العشائرية التقليدية والغياب الجزئى للديموقراطية فى الداخل، وتلك التى نشأت بسبب امتدادات تأثير ونفوذ بعض النظم العربية داخل المنظمة وداخل المعارضة.

على أن هذا الاستنتاج وحده ليس كافيا لتفسير أزمة المعارضة الفلسطينية؛ ذلك أن الطبيعة الخاصة والاستثنائية لحركة التحرر الفلسطينية، قد خلقت تحديات وصعوبات نوعية 'للنظام الفلسطيني' والمعارضة الفلسطينية على حد سواء، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن افتقاد حركة التحرر الفلسطينية 'لقاعدة آمنة' جغرافية وبشرية تؤمن الانطلاق والدعم اللوجستى والديموجرافي، كانت له نتائج مأساوية على حركة التحرر الفلسطينية، قادت إلى أحداث جرش وعجلون وأيلول الأسود فى الأردن عام ١٩٧٠، والحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥؛ حيث جعلت الضغوط العسكرية الإسرائيلية من وجود المقاومة الفلسطينية فى لبنان، عنصرا لتفجير الوضع الداخلى على نحو ما شهدته وقائع الحرب الأهلية.

لم تستطع المعارضة الفلسطينية تجاوز مضاعفات افتقاد هذه القاعدة الآمنة، وأصبحت بدورها عرضة لتجاذبات الأنظمة العربية ومواقفها إزاء م. ت. ف وقيادتها، وقد أسفر هذا الوضع عن فقدان الاستقلالية، وتعميق الفجوة القائمة بين الخطاب وبين الواقع، وتوقف الجدلية التفاعلية بين المعارضة وبين جمهورها، وأفسح ذلك الطريق لتطبيق سياسة احتواء المعارضة من قبل هذه النظم.

وبالإضافة لهذه الصعوبات المتجذرة فى بنية المعارضة الفلسطينية، فإن ثمة صعوبات أخرى نوعية مصدرها تفاقم تعقيدات الوضع الفلسطينى وخريطة السياسة الفلسطينية، بعد توقيع اتفاقات أوسلو وتجلياتها العملية فى التطبيق؛ إقامة سلطة فلسطينية ذات حكم ذاتى وصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية وأمنية.

ذلك أن إقامة هذه السلطة قد خلق مضاعفات وتحديات للمعارضة، فهى تحظى باعتراف دولى واسع النطاق، كما أنها تمتلك قوة ردع بوليسية مهمة، وتستند إلى قوة

اجتماعية واسعة نسبيا، وتتوفر لها مصادر مالية يجرى توظيفها أمنيا واقتصاديا واجتماعيا لصالح تأسيس شرعية جديدة.

هذا الواقع النوعى الجديد تقصر المعارضة الفلسطينية عن التعامل معه، استنادا إلى بنية الممارسات السياسية التقليدية الموروثة عن حقبة السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات، هذه الممارسات التى انصرفت إلى الرفض والإدانة والشجب والاستنكار والاكتفاء برفع الشعارات، والتحصن وراء المبادىء وتجاهل الواقع الفعلى بعلاقاته وتقلباته وديناميأته.

إن حركة حماس وغيرها من الحركات الإسلامية فى الأراضى المحتلة لم تتوفر لها شعبية ومصداقية، إلا لأنها استعادت وبعثت تراث حركة المقاومة الفلسطينية عند بدايتها، توافقا مع المزاج الجماهيرى العام فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، الذى برز فى النصف الثانى من الثمانينيات.

إن المعارضة الفلسطينية فى الآونة الراهنة ليس بمقدورها الاكتفاء بالحديث عن الوحدة الوطنية والإجماع والبرامج؛ إلا إذا ترجمت هذه الشعارات إلى خطط عمل طويلة المدى فى الواقع الفلسطيني، تستطيع أن تضع نهاية لذلك الانفصام المزمن بين الخطاب والواقع، وذلك يتطلب أولاً التوقف عن الانسحاب أمام التيار السائد، من مؤسسات م. ت. ف المختلفة، وطرح برنامجها في إطار الممارسة الديموقراطية، واستعادة الصلة بالواقع الفلسطيني في الأراضى المحتلة وغير المحتلة أى تلك التى تتواجد فيها السلطة الفلسطينية، وذلك يعنى بناء الجسور والقنوات والمسالك مع كافة المؤسسات والاتحادات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى.

من ناحية أخري، فإن المعارضة الفلسطينية عليها أن تقيم التوازن المفقود بين الواقع والحلم، بين المبادىء وبين الأفعال والممارسات، وهذا التوازن ينبغى أن يتأسس على قاعدة أن التمسك بالحلم ليس أداة لتجاهل الواقع بمعطياته وعلاقاته وليس بديلا للتعامل معه، كما أن هذا التعامل مع الواقع ليس مدخلا لتبرير التخلي عن الحلم المشروع والحقوق الثابتة، ومحصلة ذلك تتجلى فى طرح خيارات واقعية وممكنة، لا تتخذ من التردى الحالى فى الواقع مرتكزا لها، بل تسعى لتطويره نحو هذه الخيارات؛ ذلك أن الاعتراف بالضعف الذاتى هو مقدمة للهزيمة وتبرير للواقع، وهذا وذاك ليس مهمة أية معارضة هنا أم هناك.

٣- *مستقبل السلام فى الشرق الأوسط :*

خلفية المشهد الراهن :

تسارع وقع الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط، منذ أواخر مارس وأوائل أبريل عام ٢٠٠٢، بشكل يجعل من الصعب على المراقب متابعتها، أو تحديد النقطة التى ينبغى أن يبدأ بها فى السياق الزمنى لوقوع هذه الأحداث، ومما يزيد الأمر تعقيدا أن المشهد السابق واللاحق فى الشرق الأوسط، يجمع بين عناصر متعددة ومتنوعة تنتمى للبيئة الإقليمية والبيئة الدولية والبيئة المحلية للصراع العربى الفلسطينى الإسرائيلي، بحيث يتوجب عزل هذه العناصر بعضها عن البعض الآخر، وكذلك تحديد الكيفية التى تفاعلت وتداخلت فى إطارها، لتنتج فى النهاية ذلك المشهد الذى نراه، وتأثيره على عملية السلام أو عملية اللاسلم واللاحرب التى بدأت معالمها واضحة للعيان.

ولتكن البداية هى البيئة المحلية والإقليمية للصراع بين الشعب الفلسطينى وإسرائيل، من أجل انهاء الاحتلال؛ إسرائيل تلك القوة القائمة بالاحتلال، ولكنها لا تريد أن تعترف بذلك، وتجد من يساندها فى التنكر لواقع الاحتلال والتهرب من الاعتراف به.

والواقع أن المواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كانت حصيلة لتراكم كبير من الغموض وسوء الفهم والإرجاء والمماطلة والتسويف، فى تنفيذ الاستحقاقات التى رتبتها أوسلو بمسارها المعروف؛ فمنذ البداية كانت إسرائيل تمنى النفس بأن تكون السلطة الفلسطينية امتدادا أمنيا لأجهزة الأمن الإسرائيلية، وأن يكون عرفات على غرار انطوان لحد فى الجنوب اللبنانى سابقا؛ حيث عولت على التفاوض واللقاءات وشبكات المصالح الاقتصادية والمالية التى ارتبطت بإسرائيل والنخبة الفلسطينية الحاكمة، من أجل ترويض عرفات والسلطة الفلسطينية للقبول بالأهداف الإسرائيلية؛ أى السقف الذى حددته إسرائيل لسلامها مع الفلسطينيين، وهو دولة فلسطينية منقوصة السيادة فى جزء ولو كبير من الضفة الغربية يتراوح بين ٧٠% و٨٠% منها و٦٠% من قطاع غزة، وتواجدا رمزيا فى القدس الشرقية ومناقشة ما لقضية اللاجئين قد تفضى بعودة بضع عشرات الآلاف فى مدى زمنى معين.

بيد أن إصرار إسرائيل فى عهد باراك على وضع نهاية للصراع، والدخول فى صلب قضايا المرحلة النهائية، قد عجل باتضاح مواقف الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى ووضع حدا ونهاية للتلاعب على الغموض والتفاهمات غير المكتوبة والشفوية وغير الملزمة، والحال أن وضعت المطالب بشكل واضح وتحددت المواقف كذلك منها بشكل أكثر وضوحا.

فى كامب دافيد الثانية رفض عرفات السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف فى القدس القديمة، كما رفض التنازل عن أجزاء كبيرة من الضفة الغربية للمستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية الإسرائيلية، ورفض قبول عودة مائة ألف لاجيء فلسطينى من الجيل الأول فى مدى عشر سنوات، فى مقابل انهاء ملف اللاجئين وتخصيص بضعة مليارات من الدولارات لإعادة تأهيلهم وتوطينهم، وإنهاء الصراع على هذا الأساس.

بدأت انتفاضة الأقصى والاستقلال إثر تواطؤ اليمين واليسار فى زيارة شارون للمسجد الأقصى، وبدأ مسلسل التحرش بالفلسطينيين عبر تفجير غضبهم وسخطهم، ومحاولة قمع انتفاضتهم بالقوة المسلحة، وهو المسلسل الذى لم ينتهى حتى الآن، واتخذ مع شارون ابعادا خطيرة، حاولت إسرائيل أن تحصل بالقوة المسلحة من الفلسطينيين على السلام الذى تريده وبالشروط التى تريدها بعد أن فشلت فى الحصول عليه عبر المفاوضات.

أما على الجانب الفلسطينى فقد تعامل مع الفترة الانتقالية، والكيفية التى صاغت بها إسرائيل معالم هذه الفترة؛ عدم اتصال الأراضى الفلسطينية ببعضها البعض، الفصل بين الضفة وغزة والمعابر والحواجز وتكثيف الاستيطان والمستوطنات، وما دون ذلك من ترتيبات هذه المرحلة، تعامل معها الفلسطينيون باعتبار أنها مؤقتة وأنها لا محالة إلى زوال مع المرحلة النهائية، داعب الفلسطينيون الأمل فى الخلاص من الاحتلال والمستوطنات خلال هذه المرحلة، وكان ذلك مبررا ومسوغا لاحتمال تبعاتها وملامحها، وفى كامب دافيد الثانية يوليو ٢٠٠٠ تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وتبين لهم أن الأمل لم يكن سوى محض وهم وسراب، ومن ثم كان الانفجار وكانت الانتفاضة المستمرة منذ ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

صعود شارون إلى الحكم فى إسرائيل بعد سقوط باراك، على خلفية تحقيق الأمن للإسرائيليين، وتحت شعار 'دعوا الجيش ينتصر' اشارة إلى تقييد سلطة الجيش فى قمع الانتفاضة فى عهد باراك، أعد شارون عدة خطط لتحقيق الأمن الموعود فى 'مائة يوم' وخطة جهنم وغيرها، وكان رهان شارون كسر شوكة الفلسطينيين وإرادتهم، وفرض

شروطه عليهم، أى اتفاق مرحلى طويل المدى لا يمنحهم أكثر مما حصلوا عليه، وتحقيق الأمن للإسرائيليين عبر استخدام القوة، بينما كان رهان الفلسطينيين إفشال خطط شارون وإثبات أن القوة الإسرائيلية لا تكفل تحقيق الأمن، وظلت هاتان الاستراتيجيتان القوة والأمن الإسرائيلية، واثبات عجز القوة عن تحقيق الأمن وارتباط هذا الأخير بالسياسة وهي الاستراتيجية الفلسطينية، هما اللتان شكلتا المشهد السابق لأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

القمة العربية ومبادرة السلام :

تبنت القمة العربية الدورية التى عقدت فى بيروت فى السابع والعشرين والثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٢، مبادرة السلام التى قدمها الأمير عبدالله ولى العهد السعودي، ويتمثل مضمونها فى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة حتى حدود ٤ يونيو عام ١٩٦٧ وقبول قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وفى مقابل ذلك تلتزم الدول العربية بإقامة علاقات عادية وطبيعية مع إسرائيل فى حدود الخط الأخضر وتقبل الدول العربية بإنهاء الصراع معها.

رفضت القمة أيضا التهديد بالعدوان على أية دولة عربية وعلى نحو خاص العراق وتمت مصافحة بين نائب الرئيس العراقى والأمير عبدالله ووزير الخارجية الكويتية ومثل ذلك بداية صفحة جديدة فى تاريخ الملف العراقى – الكويتى.

الرد الإسرائيلى على القمة :

بعد مضى ٢٠ ساعة فى بعض الروايات، و٢٤ ساعة فى بعضها الآخر، قامت إسرائيل بالرد على مبادرة السلام العربية بالهجوم الشامل على المدن والقرى الفلسطينية، وأعادت احتلالها مرة أخرى وحاصرت الرئيس الفلسطينى فى رام الله، واعتقلت الآلاف من أبناء الشعب الفلسطينى بذريعة انتمائهم لمنظمات إرهابية، وقتلت العديد منهم بالإعدام رميا بالرصاص أو هدم المنازل عليهم وطردت سكان مخيم جنين بعد حصاره وارتكاب المذابح الجماعية فيه، وعمل مقابر جماعية، باختصار قامت إسرائيل بهدم ممتلكات الفلسطينيين وتقويض بنى السلطة الوطنية والاعتداء على مقدساتهم الدينية.

الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل :

حصلت إسرائيل على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بهذا العدوان، بعد أن تمكنت إسرائيل واللوبى الصهيونى من بناء أرضية مشتركة مع الجناح اليمينى المتشدد فى الإدارة الأمريكية ممثلا فى تشينى ورامسفيلد ونائبه وغيرهم، تتوحد حوله الأهداف الإسرائيلية والأمريكية فى العالم والشرق الأوسط على نحو خاص. كانت الإدارة الأمريكية لديها من الأسباب ما يبرر هذا التوافق والتواطؤ؛ حيث ترى أن الموقف العربى من محاربة الإرهاب كان غامضا ورفضت بعض الدول العربية الانخراط مباشرة فى الحلف العسكرى الذى شكلته الإدارة الأمريكية، لضرب قواعد الإرهاب واكتفت بالتعاون الأمنى وإدانة الإرهاب.

من ناحية أخرى، فقد رفضت الدول العربية صراحة وضمنا ضرب العراق بعد النجاح الجزئى للحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، ولمس نائب الرئيس الأمريكى فى زيارته للمنطقة عدم موافقة الدول العربية على ضرب وتهديد العراق، أو إسقاط

نظام صدام حسين عن طريق القوة الأمريكية، وموافقتها على ضرورة خضوع العراق لنظام التفتيش الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

على صعيد آخر، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول لجم القوة الإسرائيلية حتى لا تبطش بالفلسطينيين، مقابل إطلاق يدها في العراق، ولما تبينت صعوبة إجراء هذه المقايضة أطلقت فيما يبدو يد شارون العسكرية لتأديب الفلسطينيين ووضع حد لانتفاضتهم، ووقف نشاطاتهم المقاومة للاحتلال. في وقت مضى كانت إسرائيل تحاول تقليص خسائرها التي يمكن أن تنجم عن استراتيجية الولايات المتحدة الكونية إزاء الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي، وألا يكون استقرار هذه المنطقة من منظور المصالح الأمريكية على حساب إسرائيل، أما في الوقت الراهن ومنذ أحداث ١١ سبتمبر فقد حاولت إسرائيل أن تخلق تطابقا بين الأهداف الأمريكية والأهداف الإسرائيلية، فالولايات المتحدة تقاوم الإرهاب على الصعيد العالمي بينما إسرائيل تقاومه في الشرق الأوسط وفي فلسطين تحديدا.

بتطور الأحداث وتداعياتها ظهر تقسيم للعمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب؛ فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها إصدار قوائم الخطر والتحريم أي تحديد المنظمات الإرهابية في المنطقة وعلى رأسها حماس والجهاد وحزب الله وشهداء الأقصى وسرايا القدس، بينما تقوم إسرائيل بوضع هذه القوائم موضع التنفيذ والعقاب، ومن ثم حدث تطابق جزئي بين أجندة الولايات المتحدة وأجندة إسرائيل، تطابقت مفردات خطاب بوش وشارون بشكل لافت للنظر؛ فالإرهاب عدو للحضارة وخطر على العالم الحر، ولم تتمكن واشنطن من رؤية تطلع الفلسطينيين إلى إنهاء الاحتلال كمقاومة مشروعة تعترف بها الشرائع الوضعية والدينية.

يعزز من هذا التطابق أن مناخ مابعد ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، جعل من كل عملية انتحارية أو استشهادية ضد إسرائيل شاهدا ودليلا حيا يذكرها بأحداث ١١ سبتمبر وخطورتها، ويمنح مبررا لمزيد من العسكرة ومزيدا من الإنفاق العسكري ويعطي شرعية لحربها ضد الإرهاب.

ومصدر الخطر الذي تراه الولايات المتحدة في مثل هذه العمليات، يكمن في اعتبار الموت في حد ذاته سلاحا فتاكا، ذلك أن النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة والنظام الإقليمي وإسرائيل في داخله بلغا من القوة حدا كفيلا بإنزال وإلحاق الهزيمة بكل من تسول له نفسه محاربتهما وفقا لقواعد اللعبة التي أرسيت قواعدها؛ أي لعبة القوة التقليدية، وهكذا فالأمر يختلف مع هذا النوع من العمليات حيث خلقت لعبة جديدة، تتمحور حول الموت والاستشهاد، ليس بمقدور أي نظام مواجهتها أو التنبؤ بها وإبطال مفعولها.

مستقبل السلام في المنطقة :

سوف تروح عملية السلام في مكانها حيث هي الآن بين السلم والحرب أو إن شئنا الدقة بين اللاسلم واللاحرب، بافتراض صعوبة تراجع أي من الجانبين الفلسطيني أو الإسرائيلي، لأن تراجع الجانب الأول أي الفلسطيني ليس له مقابل سياسي واضح، بعد كل الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون، وليس بمقدور أية قيادة فلسطينية أن تقبل خطة شارون لاتفاق مرحلي طويل المدى وتجنب قضايا سياسية، قضية القدس واللاجئين والدولة وإنهاء الاحتلال، كما أنه ليس بمقدور إسرائيل خاصة في ظل التحالف اليميني القومي واليساري برئاسة شارون أن تقدم تنازلات للفلسطينيين في هذه القضايا، تحت

ضغط القوة والعنف والمقاومة أو حتى فى المفاوضات بسبب السقف الإسرائيلى للسلام مع الفلسطينيين.

من ناحية أخري، فإن تصور أن القوة العسكرية الإسرائيلية قادرة على انهاء تمرد الفلسطينيين ضد الاحتلال وإخضاعهم لقبول شروطها أمر مستبعد؛ ذلك أن الفلسطينيين عرفوا الطريق لنيل حقوقهم بعد سنوات طويلة من المفاوضات العبثية، كما أنهم يعرفون جيدا آلية وديناميه حركات التحرير الوطني وطبيعة ميزان القوى التى حصلت فيه هذه الحركات على الاستقلال؛ حيث كان مختلا دائما لصالح القوى المستعمرة ولم يحل ذلك دون حصول الشعوب على حريتها.

فإذا كان الشعب الفلسطينى غير قادر على إنجاز استقلاله بقوة السلاح والمقاومة فإن إسرائيل ليست بدورها قادرة على إخضاعه إلى مالا نهاية للاحتلال بالقوة العسكرية.

والحال أن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب تكاد تكون مؤكدة، إذا ما بقيت الشروط والظروف الأخرى على حالها، وأعنى بها تحول فى الرأى العام الإسرائيلى لصالح انهاء الاحتلال واخلاء المستوطنات، أو تدخل دولى حاسم من قبل الأمم المتحدة تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما وهذان الأمران مستبعدان فى اللحظة الراهنة.

لن يتحقق سلام فى المنطقة مع الشعب الفلسطينى طالما بقيت فى إسرائيل معالم الاجماع حول خطوط الحل النهائى مع الشعب الفلسطينى والدول العربية حول القدس الموحدة ورفض عودة اللاجئين ورفض قيام دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع ذات سيادة ورفض اخلاء المستوطنات، هذا الاجماع الداخلى الإسرائيلى يقف عائقا فى وجه أية تسوية ممكنة وناجحة؛ لانهاء الصراع العربى الفلسطينى الإسرائيلي، وليس بمقدور شارون أو باراك أو بيريز أو غيره إنهاء الصراع دون تطور مؤاتى فى الرأى العام الإسرائيلي، يحبذ هذا الحل، ومن الصعب تفكيك هذا الاجماع إلا بإرادة إسرائيلية سياسية من قبل النخبة الحاكمة وعلى نحو خاص جناحها العلمانى العمالى والقوى التى تؤيد السلام مع العرب.

إذا كان ذلك غير ممكن ويستغرق حدوثه وقتا طويلا -إذا ما افترضنا إمكانية حدوثه- ويدفع الفلسطينيون والإسرائيليون ثمن هذا الانتظار، فإن تدخلا دوليا حاسما وصادقا يمكنه أن يفرض حلا مقبلا ومرضيا للجانبين، إذا ما تبنت الولايات المتحدة هذا المبدأ واستصدرت قرارا ملزما من مجلس الأمن، وضغطت على إسرائيل بما فيه الكفاية لتنفيذه، ومثل هذا التدخل سيعفى الجانبين من مشقة عدم مقبولية التراجع ودفع ثمن الاستمرار فى حالة اللاحرب واللاسلم.

وعمليا فإن هذا الحل لن يكون جديدا، فالصراع العربى - الإسرائيلى منذ البداية يشتمل على بعد دولى واضح ومسؤولية دولية دون لبس، وسبق للمجتمع الدولى أن أقر مثل هذا الحل فى إقليم تيمور الشرقية وكوسوفا وغيرها.

بيد أن هذا الحل لن يكون ممكنا دون موقف عربى واضح وصريح إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك موقف أوروبى قوى ضاغط على الولايات المتحدة، لتبنى هذا الحل، أو ذلك فى أسوأ الأحوال قيام إسرائيل بارتكاب مجازر فى حق الشعب الفلسطينى تستثير الرأى العام العالمي وتخلق قوة ضغط على صانع القرار الأمريكي، وفى كل الأحوال فإن المقاومة الفلسطينية للاحتلال تظل حجر الزاوية فى أى تطور مقبل يستهدف حل الصراع ومعالجته، فالمقاومة قادرة على تغيير معطيات الموقف، وتعديل المواقف فى إطار تفاعلاتها الإقليمية والدولية وشرعيتها القانونية والسياسية وليس لدى الفلسطينيين ما يفقدونه فى إطار الوضع القائم؛ أى استمرار الاحتلال ومسلسل الإخضاع والإهانة وفقدان الأمل فى مستقبل يحقق لهم الكرامة والأمن.

٤- صورة المستقبل لدى الإسرائيليين :

أى مستقبل لإسرائيل؟

يثير موضوع هذا البحث أسئلة عديدة ومتنوعة، أسئلة ذات طابع إشكالي، أى أن إجاباتها ليست حاسمة أو نهائية، أو أن مثل هذه الإجابات قد تمثل مرحلة بذاتها فى كيفية طرح أسئلة جديدة، أو تفكيك الأسئلة المطروحة إلى أخرى ذات طابع تفصيلي وجزئي، تنقلنا إلى مستوى أرقى من المعارف عن الموضوع المبحوث وفهم أفضل لطبيعته ومداخله.

وفضلا عن هذه الطبيعة الإشكالية للأسئلة، التى يثيرها بحث 'صورة المستقبل لدى الإسرائيليين' فإن هذه الأسئلة أيضا ذات طبيعة نظرية ومنهجية ومعرفية، تستوجب الإثارة والتوضيح حتى نتبين مواقع أقدامنا لدى دراسة مثل هذا الموضوع أو مقاربته على نحو أو آخر فى اطار هذا المشروع البحثى الكبير حول 'الحركة الصهيونية وإسرائيل في مائة عام .. دروس الماضى وآفاق المستقبل'.

أى مستقبل لإسرائيل؟ أو كيف يرى الإسرائيليون مستقبلهم؟ وما هى الصورة التى يحتفظ بها الإسرائيليون لمستقبلهم؟ ذلك هو السؤال الأول المطروح فى هذه الدراسة، ومن الطبيعى بل ومن المشروع أيضا أن نطرح على أنفسنا العديد من الأسئلة الأخري، التى من شأنها أن تضيء لنا الطريق أو تحدد لنا العلامات الإرشادية الضرورية لمقاربة هذا الموضوع، وفى هذا الصدد فنحن نسأل بدورنا -أو نتساءل- هل يمكن -وعلى نحو مرضي وعلمي- تحديد صورة المستقبل كما يراه الإسرائيليون؟ وهل يتأتى ذلك عبر استطلاع رأى كافة الإسرائيليين، أو عينة ممثلة لهم؟ وهل لدى كافة الإسرائيليين صورة ما عن المستقبل؟ أم أن الصورة للمستقبل بمقدور عدد بسيط من الإسرائيليين بلورة صياغتها، باحثون ومثقفون وسياسيون وعسكريون، أى نخبة حديثة ذات ثقافة غربية علمانية أو غربية دينية؟

مصداقية استطلاعات الرأى العام :

من ناحية أخرى هل يمكن الاعتماد على استطلاعات الرأى العام المنشورة والمتاحة، حول قضايا السلام مع العرب والفلسطينيين كما نخلص إلى أن الإسرائيليين يرون مستقبلهم على هذا النحو أو ذاك؟ ذلك أنه من المعروف أن استطلاعات الرأى - ليس فحسب فى إسرائيل- بل فى معظم البلدان التى تجرى مثل هذه الاستطلاعات عن طريق معاهد متخصصة، تعانى من مشكلات منهجية عديدة وافتراضات مثيرة للخلاف، فهى تعانى مشكلة منهجية فى صياغة الأسئلة وانتقائها من قبل القائمين بالاستطلاع، وقدرة هؤلاء على التأثير فى الجمهور المستطلع لاختيار إجابة دون أخري، بل واختيار موضوعات الأسئلة ذاتها والتى تعكس أولويات واعتبارات سياسية وإيديولوجية تتبناها هذه المؤسسات، وفضلا عن ذلك فإن استطلاعات الرأى تقوم على فرضية مثيرة للخلاف، ألا وهى أن كل مواطن لديه القدرة على بلورة وصياغة رأى فى القضايا العامة والتوجهات والسياسات التى تطبقها الدولة، ويتجاهل هذا الافتراض أن تكوين رأى عملية جدلية طويلة، بحاجة إلى تعليم ومستوى معين من الثقافة وتراكم خبرات معينة فى الحياة والممارسة الاجتماعية والسياسية والشخصية[1]، وهذا الرصيد لا يتحصل عليه كافة المواطنين بالتساوى نظرا لتفاوت ظروفهم الاجتماعية والثقافية ومواقعهم الحضرية والريفية، أما اللجوء إلى العينة المنتقاه والتى يفترض أنها ممثلة لجمهور معين فمن الصعب الركون إلى تمثيليتها بشكل مطلق.

كما أن الجمهور ذاته أو العينة المختارة، ليست بالضرورة معطى ثابتا فهذا وذاك عرضة للتقلبات في الأمزجة والتفضيلات والميول وفق الحادثات والوقائع اليومية والتأثير الخطير لأجهزة الإعلام المرئى والمسموع والثورة الحالية فى الاتصالات والمعلومات، حيث أن هذه المؤسسات تصوغ قيم المواطن وأفضلياته، ليس فحسب السياسية والثقافية بل والشخصية أيضا، ويحدث ذلك فى أرقى الديموقراطيات وأعرقها، حيث أصبح المواطن يعرف ما يريد الآخرون أن يعرف، وأن يفكر فى نطاق المسموح بالتفكير فيه وأن يتعرف على الأولويات كما تصيغها هذه المؤسسات العملاقة بارتباطاتها السياسية والثقافية والمالية الممتدة عالميا والعابرة للحدود والثقافات(٢).

وما سقناه ينطبق على نحو خاص على إسرائيل والإسرائيليين، ذلك أن المجتمع الإسرائيلى تشكلت جذوره وتوجهاته السياسية والإيديولوجية مسبقا، وتحددت أهدافه بطريقة حالت دون المشاركة التلقائية والاختيارية للمواطنين نظرا لطبيعة الحركة الصهيونية وإسرائيل، ولو دققنا فى بعض الاستطلاعات قبل وبعد أية عملية فدائية انتحارية لأحد أعضاء حماس أو الجهاد، بصدد عملية السلام أو بعض جوانبها، لرأينا فارقا كبيرا يؤكد حساسية الجمهور الإسرائيلى للوقائع والأحداث نظرا لارتباطها بالموضوع الأمنى.

بطبيعة الحال ليس معنى ذلك رفض الاستعانة باستطلاعات الرأى العام فى إسرائيل، أو استبعادها كمؤشر لصورة المستقبل كما يراه الإسرائيليون، بل معناه الوعى بنسبية النتائج ومحدوديتها، وقابليتها للتغير وتقليص الولع بالأرقام والنسب التى تصاغ بها عادة مثل هذه النتائج، والأهم من ذلك معرفة السياق والتوقيت التى أجريت فيه وتأكيد المصداقية النسبية لهذه القياسات.

المستقبل كما يراه الإسرائيليون وكما يراه العرب :

على أن مثل هذه الدراسة حول مستقبل إسرائيل كما يراه الإسرائيليون تواجه صعوبات ذات طبيعة أكثر تعقيدا وتركيبا مما سبق ذكره، يجيء فى مقدمتها السؤال المتعلق بإمكانية حصر صورة المستقبل فى إسرائيل كما يراه الإسرائيليون فحسب، حيث أن المعنى الواضح لذلك هو امتناع الباحث الذى يقوم بمثل هذه الدراسة عن التدخل فى 'الخطاب الإسرائيلي' حول المستقبل وحجب تحيزاته النظرية والسياسية والمذهبية، وتقليص تأثير القيم التى تأثر بها الباحث وتؤثر بدورها فى مجريات الدراسة(٣)، ومن ثم فإن التداخل بين صورة المستقبل كما هى مطروحة على الصعيد الإسرائيلي، وبين صورة المستقبل كما يراها الباحث واردة، حتى ولو حاول تقليص مساحة هذا التداخل، خاصة وأن من يقوم بإجراء هذا البحث لديه شخصيا تصور ما عن مستقبل إسرائيل واليهود، سبق أن قام بنشره تحت عنوان 'مستقبل الصراع العربى – الإسرائيلي: الدولة الفلسطينية الموحدة'(٤).

ورغم أن هذين الموضوعين –أى مستقبل إسرائيل كما هو مطروح إسرائيليا ومستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى كما يراه الباحث وغيره من الباحثين العرب– منفصلين، غير أن هذا الفصل ذو طبيعة عملية براجماتية، فالارتباط قائم بينهما على نحو وثيق، وهو ارتباط ذو طبيعة بنائية حيث أن صورة مستقبل إسرائيل ترتبط ببيئتها الإقليمية والدولية وعلاقاتها على هذين الصعيدين، ولا يمكن بلورة هذه الصورة استنادا فقط إلى ديناميكية المكونات الداخلية، وكما أننا لا يمكن أن نفكر فى المستقبل دون أن نأخذ فى اعتبارنا تصور نهاية هذا الصراع، وطبيعة حل تناقضاته فإنه ليس بمقدور

الإسرائيليين إدراك كنه المستقبل دون تصور ما عن علاقتهم بالبيئة الإقليمية وبالذات المحيط العربى الثقافى والسياسي، بل والمحيط الدولى أيضا.

بعض مشكلات دراسة المستقبل :

بيد أن الحديث عن المستقبل، والذى ينصرف هنا إلى مستقبل إسرائيل يثير فى حد ذاته مشكلات عديدة، وتكتنفه صعوبات نظرية ومنهجية ذات طبيعة مركبة ومعقدة، ولسنا مطالبين هنا بتحديد ومعالجة هذه الصعوبات، ذلك لأننا لسنا بصدد إنجاز بحث عن مستقبل إسرائيل على غرار مشروع 'مصر ٢٠٢٠' الذى يقوم بإنجازه منتدى العالم الثالث 'مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة'، وإنما بصدد التعرف على صورة ما للمستقبل كما هى مطروحة إسرائيليا عبر قراءة بضع الرؤى والتحليلات والاستطلاعات الإسرائيلية واستخلاص بعض معالم هذه الصورة، كما أن الباحث لا يتوفر له التراكم النظرى والعملى الضرورى لإنجاز دراسة تتعلق بالمستقبليات.

على أن ذلك لن يعفينا من مهمة استكشاف بعض ملامح هذه الصعوبات النظرية والمنهجية، الخاصة بدراسة المستقبل، ذلك أن المستقبل ليس بالضرورة حاصل جمع أو ضرب المعطيات القائمة فى الحضار فى عدد معين من السنوات، وفق معايير المدى المنظور والمتوسط والبعيد، ومع ذلك فإن أفق ومعالم المستقبل تتداخل مع معطيات الحاضر، وتتشكل فى تضاعيفه وخلاياه، وهذه المعادلة تقتضى استبعاد التطور الخطى والآحادى للواقع، وتتطلب الوعى بالتعقد والتركيب وتعدد الاحتمالات والسيناريوهات التى يمكن أن تنخرط فيها عناصر الواقع.

وإذا كان استشراف المستقبل يستند إلى طبيعة الحاضر والمعطيات القائمة فيه، فإن التاريخ والماضى أيضا يمكنهما الإسهام فى إلقاء الضوء على معالم المستقبل، ذلك أن التاريخ ودراسته تعيننا فى فهم الحاضر وتفسيره، ذلك أن الماضى يجد طريقه دائما عبر طرق وأساليب شتى للتأثير فى الحاضر والواقع[٥]، كما أنه من ناحية أخرى قد يعيننا التاريخ فى فهم الكيفية التى جرت بها الوقائع على هذا النحو الذى حدثت به وليس على نحو آخر كان ممكنا فى تصورنا، وبعبارة أخرى فإن الماضى والتاريخ ليسا مجرد بحث عن السببية وراء ما حدث بل وأيضا مالم يحدث[٦]، وذلك يفيدنا فى القاء الضوء على أهمية عناصر وعوامل لم نكن ندرك أهميتها وخطورتها فى مجريات الوقائع.

وينطبق ذلك على الحالة الإسرائيلية على نحو خاص، فعديدة هى العناصر والعوامل التى لم نكن نعيرها انتباها، ونغفل عن أهميتها وتأثيرها فى تطور الواقع الإسرائيلى ومستقبله، كواقع عرب ٤٨ الذين بقوا فى ديارهم وعاشوا تحت الأحكام العرفية والطوارىء حتى الستينيات، وواقع الجغرافيا البشرية والسكانية لإسرائيل، والتوازن الديموجرافى بين العرب واليهود فى فلسطين الانتدابية بعد عدوان عام ١٩٦٧، وموقف المواطن الإسرائيلى من الحرب والدولة وظاهرة جيل السابرا، الذى ولد فى فلسطين ويحكم فى إسرائيل حاليا، هذه العناصر وغيرها توزعت بين الاهتمام المبالغ فيه وبين اللامبالاة وعدم الإكتراث وغلبة التحيزات الإيديولوجية والسياسية على مجريات الوقائع وملاحظة الواقع.

أيضا يدخل ضمن الصعوبات النظرية والمنهجية فى دراسة المستقبل، أن مثل هذه الدراسة تتطلب جهودا علمية عابرة للتخصصات بالمعنى الأكاديمى المعروف، فهى تستند إلى تضافر جهود باحثين عاملين فى حقول المعرفة العلمية المختلفة الاقتصادية والسياسية وعلم الاجتماع وما دون ذلك من التخصصات[٧]، ذلك أن المستقبل يطرح نفسه ككلية شاملة بعناصرها المختلفة المتناقضة، والتى يؤثر أحدها فى الآخر، ويعانى

من تأثير الآخر عليه، كلية تتفاعل مكوناتها عبر أنماط واعية وغير واعية وفق قدرة البشر على ضبط هذه التفاعلات وتحديد مسالكها وقياس آثارها.

من ناحية أخري، فإن المستقبل المقصود دراسته هنا، ينصرف إلى واقعات بشرية وإنسانية واجتماعية وثقافية، وديناميات ومسلكيات شخصية وسياسية، وهى حقائق وعناصر صعبة القياس، بل تستعصى فى كثير من الأحيان على القياس الكمي، ذلك أن عناصر وحقائق حية ومتحركة ومتغيرة، وليست جامدة أو ثابتة، وتحركها دوافع عميقة نفسية وشخصية تستعصى على الرؤية، ويصعب سبر أغوارها فى الشخصية الإنسانية، صحيح أن بعض هذه الحقائق البشرية والإنسانية تنخرط وتنتظم فى مؤسسات وبنى مؤسسية تتخذ طابع الاستمرار والتراتبية الهرمية لكن ذلك لا ينفى طبيعتها المعقدة والمركبة التى تستعصى فى العديد من الأحيان على التنبؤ والقياس، كما أن هذه المؤسسات ذاتها تتعرض بدورها لنوع من الجدل مع المجتمع والمواطن يدفعها إلى التطور أو تغيير أولوياتها، بعبارة أخرى فإنها لا تنأى عن التعقد الكامن فى الواقع الإنسانى.

فى هذا الاطار، فإن دراسة صورة المستقبل لدى الإسرائيليين والتى تمثل جزئية فى 'إطار مشروع بحثى كبير حول الصهيونية وإسرائيل فى مائة عام ..'، وليست مشروعا قائما بذاته على غرار مشروع مصر ٢٠٢٠ أو مشروع 'استشراف مستقبل الوطن العربي' الذى نفذه مركز دراسات الوحدة العربية فى الثمانينيات وكان مستقبل الصراع العربى – الإسرائيلي[٨] ضمن محاوره، يمكنها أن تسترشد بالأسس التالية :

- أن تستند الدراسة إلى نظرة شمولية لحصاد وجود وتطور الظاهرة الإسرائيلية كما تجلت خلال السنوات الأخيرة فى جوانبها وأبعادها السياسية الرئيسية وعمل استخلاصات وخلاصات مركزة حول الجوانب التى تتناولها دون إغراق القاريء وصانع القرار فى تفصيلات كثيرة يعرفها وبصفة خاصة حول الجوانب الآتية :
  ١- الصهيونية وما بعد الصهيونية وإسرائيل.
  ٢- تأثير المشهد الإقليمي والدولى.
  ٣- حدود القوة العسكرية.
  ٤- الجغرافيا والديموجرافيا.
- أن تستلهم الدراسة التعقد فى الظاهرة الإسرائيلية والتناقضات التى تكتنفها وأن تتجنب النظرة الأحادية التبسيطية، فالواقع الإسرائيلى لا يتطور فقط وفق مكوناته الداخلية بل أيضا وفق إطاره الإقليمى والعالمى ويزخر برؤى وتفسيرات شتى مختلفة ومتنوعة للتطورات وحصيلتها على الصعيدين الإقليمى والدولي[٩] ولن تستطيع هذه الدراسة الإحاطة بكافة هذه الرؤى والتفسيرات بل ببعضها فقط المتاحة والممكنة والمهمة.
- تستهدف هذه الدراسة ضمن هذا المشروع لفت الانتباه إلى حيوية وضرورة استشراف مستقبل إسرائيل عربيا وإسرائيليا من المنظور العربى وتوجيه الجهود العلمية والمعرفية نحو هذا الموضوع وهى تقدم فى هذا الصدد إسهاما أوليا وابتدائيا يؤمل استمرار الاهتمام به وتطويره وحشد الإمكانات العلمية والمعرفية لإنجاز إسهامات أكبر فى هذا المضمار[١٠].
- إن أى خطاب مستقبلى سواء تعلق بإسرائيل أم بغيرها، أو كان عربيا أو إسرائيليا ينطوى بالضرورة على بعد إرادى ووعى إنسانى وتوجه مقصود للتأثير فى الواقع وحفزه على الكشف عن إمكانياته المضمرة وإعادة بناء هذا الواقع على نحو مغاير ومتوافق مع قيم ومثل غير تلك السائدة وذلك بصرف النظر عن دقة وموضوعية الحسابات العلمية المطبقة فى بناء السيناريوهات والقياسات الكمية المضمنة، ذلك أن

الواقع لا يخضع لحتمية من نوع ما ولا يتطور إلا وفق تضافر إرادات إنسانية متناثرة حينا وفردية حينا آخر حتى يتأتى لها أن تكون جماعية ومركزة وتصبح أهدافها واضحة ومقنعة للأغلبية.

١ - الصهيونية ومابعد الصهيونية وإسرائيل :

بعدما يفوق الخمسين عاما على إعلان دولة إسرائيل، وبعدما يزيد عن القرن على نشأة الصهيونية، لا تعكس صورة إسرائيل فى بداية القرن الحادى والعشرين انسجاما واستقرارا وتماسكا كما توقع آباء الصهيونية ومؤسسوها الأول، كما أن وجودها لم يحظى حتى الآن بصفة 'الطبيعية' و'العادية' وتتميز علاقتها بالمحيط العربى بالعداء والتوتر والشك والريبة.

تعاني إسرائيل فى بداية القرن الحادى والعشرين من تناقضات داخلية مزمنة، فهى تعلن أنها 'دولة كل اليهود' بمقتضى قانون العودة، ومع ذلك فهى ماتزال 'الجالية اليهودية' الثانية بعد الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لم تستطع -أى إسرائيل- أن تبلور تعريف -موضع إجماع- لمن هو اليهودي(١١)، تطلعت إسرائيل إلى ما يمكن أن نسميه 'الكونية اليهودية' وذلك منذ نشأتها وحتى الآن أى أنها وطن كل اليهود وأرضهم أيضا، كما أنها تعلن أى إسرائيل بمناسبة ودون مناسبة أنها واحة الديموقراطية فى الشرق الأوسط، ومع ذلك، فإن مواطنيها من عرب عام ١٩٤٨ والذين حملوا جنسيتها، عاشوا فى ظل الأحكام العرفية والطوارىء حتى مطلع الستينيات.

كان مؤسسو الصهيونية وإسرائيل يحلمون بوطن نقي لليهود، أى يخلو من الآخر غير اليهودي، أى الشعب الفلسطيني، يمارس فيه هؤلاء، أى اليهود، طقوسهم وشعائرهم وتقاليدهم وعباداتهم بمعزل عن غير اليهود ويحققون فيه خلاصهم الروحى والدينى والمادى.

غير أن واقع الحال قد أفضى إلى غير ذلك، فما تصوره بالأمس هؤلاء أنه 'أرض بلا شعب لشعب بلا أرض' أصبح اليوم واقعا آخر مغايرا ومختلفا، إذ لم تكن فلسطين خاوية على عروشها، بل عامرة بسكانها العرب الفلسطينيين يرعون فيها الزرع والضرع وأشجار الزيتون والبرتقال والزعتر، لم تكن فلسطين جدباء أو صحراء بل كانت مثمرة وعامرة.

كأن هذا الاكتشاف فى تاريخ الصهيونية وإسرائيل كان الأكبر، أى اكتشاف حقيقة الشعب الفلسطيني، ولكن لظروف محلية وإقليمية ودولية آنذاك، ولأخرى تتعلق بدور التصورات الذاتية -أى التصورات الصهيونية- لصورة الوطن اليهودى وأساليب تحقيقه، لكل هذه الظروف تمكنت الصهيونية من التغلب على جذوة المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستيطانى وأعلنت قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

بيد أن الإعلان عن قيام دولة إسرائيل فى هذا العام، وبعد مضى ما يفوق الخمسين عام على إسرائيل ومائة عام على الصهيونية، لم يعن نهاية الإخفاقات اليهودية وبدء نجاح لا يمكن الإرتداد عليه أو تعويقه، كما أنه لم يعن نهاية الشعب الفلسطينى بل بداية مأساته فحسب، تلك المأساة التى ستتحول حلقاتها إلى بعث جديد ووجود من طراز متميز فى حالة نهوض متجدد رغم قسوة النكبة وآثارها.

دخلت إسرائيل وأدخلت المنطقة منذ قيامها فى معترك صراع طويل ممتد زمنيا ومكانيا، وقد أتاح هذا الصراع -رغم مأساويته وتكلفته العربية- لطرفى الصراع، العرب والفلسطينيون فى جانب والإسرائيليون فى الجانب الآخر فرصة تكشف حدودهما وإمكانياتهما وقدراتهما والقيود الإقليمية والدولية التى تؤثر فى هذا الصراع.

رسم الصراع فيما يتعلق بإسرائيل الحدود التى ينبغى أن تتحرك فى إطارها، وأعاد تعريف أهدافها ومراجعة العديد منها، وأكره النخبة الإستراتيجية والسياسية على مناقشة العديد من الأوهام والأساطير ومناقشة الكثير من المثل والمبادىء على ضوء الوقائع والحادثات ومجريات الأمور، ودخلت الأحلام الصهيونية فى جدل مع الواقع المتعين الذى حاولت أن تغيبه منذ البدء فى الداخل أى داخل إسرائيل وفى الخارج أى فى المحيط العربى الإسلامى.

شغلت الصهيونية المكان الأول في جدول الأعمال الجديد المطروح إسرائيليا، أفضى الإفراج عن الوثائق الرسمية بعد المدة المقررة قانونا وعرفا، لإتاحة هذه الوثائق للاطلاع، منذ نهاية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات إلى ظهور نزعة انتقادية للتاريخ الرسمى للدولة، وظهور روايات أخرى غير رسمية لقصة نشأة الدولة والحرب والبطولة واللاجئين الفلسطينيين على يد مجموعة من المؤرخين الذين أطلق عليهم، أو أطلقوا على أنفسهم المؤرخون "الجدد"، حملت هذه الرواية غير الرسمية الدولة الصهيونية مسؤولية قضية اللاجئين الفلسطينيين بالطرد والإرهاب وما دون ذلك من أساليب، كما أن بعض هذه الانتقادات ذهبت إلى أن البطولة التى تشيد بها الرواية الرسمية الصهيونية بالجنود الإسرائيليين والقوات اليهودية آنذاك، غير مقنعة وليس لها مصداقية إذا ما كان العرب فى هذه الرواية الرسمية على هذه الدرجة من التخلف والبدائية[٦٢].

دخلت هذه الرؤية الجديدة حيز النقاش العام فى إسرائيل، وأصبح لها مؤيدون ومعارضون فى إطار النخبة المثقفة، وكانت نواة ما يعرف الآن بظاهرة "مابعد الصهيونية"؛ ذلك أن هذه الرؤية التى تضع الرواية الرسمية الصهيونية لنشأة الدولة وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من الجوانب المرتبطة بإسرائيل، موضع الشك والانتقاد قد خضعت لتفسيرات وتأويلات متباينة ومتعارضة، فالبعض من أعضاء النخبة رأى فيها رفضا للصهيونية كعقيدة لدولة إسرائيل، وبحثا عن تجاوز الصهيونية، بينما رأى البعض الآخر فى هذه الرؤية تجديدا للصهيونية أو تأويلا جديدا لها يلائم ظروف إسرائيل فى هذه المرحلة، ورأى فيها آخرون أنها معادل إسرائيلى لما بعد الحداثة على صعيد الصهيونية.

ورغم أن ظاهرة مابعد الصهيونية قد ظهرت وتبلورت فى إطار المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، أى عبر أبحاث أكاديمية وتاريخية حول حرب عام ١٩٤٨ وغيرها من المحطات التاريخية فى نشأة دولة إسرائيل، إلا إنها بدت مناهضة للرؤية الأكاديمية الرسمية التى تبرر السلوك الإسرائيلى.

تبلورت هذه الظاهرة تدريجيا فى إسرائيل، وعبر سنوات طويلة، ويمكن بطبيعة الحال رد جذورها التاريخية للتقاليد والقوى التى كانت تناوىء الصهيونية، وتخالف الخط السائد فيها[٦٣]، وتحظى فى هذه الآونة بجدل بدا هامشيا ثم تصاعد بعد ذلك ليكتسب دويا إعلاميا فى إسرائيل وخارجها.

وما يهمنا فى هذا المجال ليس بالضرورة تفاصيل تطور هذه الظاهرة، وتاريخها، بل دلالات هذا المنحى فى التفكير، الاجتماعية والثقافية والسياسية ذات الصلة بالمستقبل، وعلاقة إسرائيل بالصهيونية.

تثير هذه الظاهرة فيما يتعلق بمستقبل إسرائيل العديد من الأسئلة بصرف النظر عن محدودية تأثيرها حتى الآن فى الجمهور الإسرائيلى، السؤال الأول هو هل تشير هذه الظاهرة إلى مرحلة انتقالية تمر بها إسرائيل؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هى طبيعة هذا الانتقال وما هى مسالكه؟

من ناحية أخرى، هل تستند هذه الظاهرة وهذه الأفكار التى تمثل مضمون مابعد الصهيونية، إلى وقائع اجتماعية وثقافية وسياسية فى المجتمع الإسرائيلي، تشير إلى إمكانية الانفصال عن الصهيونية وبلورة صيغة فكرية جديدة كبديل؟ أم أنها نتاج لمجموعة من المؤرخين والباحثين والمثقفين الذين يهمهم البحث عن الحقيقة التاريخية، فيما جرى بين إسرائيل والعرب فحسب؟ خاصة وأن كثيرين من أنصار مابعد الصهيونية، يعلنون أنهم لم يتخلوا عن صهيونيتهم، وأن انتماءهم للصهيونية لا يتعارض مع البحث عن الحقيقة التاريخية؟ هل السجال بين أنصار الصهيونية وما بعدها هو مجرد سجال أكاديمى، منبت الصلة بما يدور فى المجتمع الإسرائيلي؟ هل تمثل هذه الأفكار مؤشرا فى قوة المجتمع الإسرائيلى، أم مؤشرا فى ضعفه؟ أم أن هذه الأفكار مجرد تخفيف للجرائم الصهيونية والإسرائيلية، التي وقعت بالفعل ضد العرب والفلسطينيين عبر الاعتراف بمسؤولية إسرائيل والصهيونية عنها؟

على صعيد آخر، هل يمكن اعتبار 'مابعد الصهيونية' وما طرحته من مراجعات لحرب عام ١٩٤٨ ومسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وغير ذلك من نتائج البحوث التاريخية مؤشرا فى تقلص سطوة الصهيونية، على قطاع ولو صغير من النخبة الأكاديمية فى إسرائيل؟ خاصة مع الحديث عن أمركة المجتمع الإسرائيلى وانهيار القيم الأولية الصهيونية المتمثلة فى الجماعية والتعلق بالمثل العليا الصهيونية والتضحية من أجلها، أو قيم ما يسمى 'بالحرس القديم'، تلك القيم التى دفعت بن جوريون لقضاء بقية حياته بعد اعتزاله، فى أحد 'الكيبوتسات' وظهور قيم جديدة تدعم الفردية والمصلحة الخاصة وتعلى من شأن الاستهلاك والرفاهية والدخل المرتفع والحياة طبقا للنمط الأمريكى.

كذلك من بين الأسئلة التي تطرحها هذه الظاهرة يتعلق بالارتباط بين المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية والمؤسسة الأكاديمية الغربية، أى هل تمثل أفكار مابعد الصهيونية انعكاسا لتأثير هذه الأخيرة والمناهج والرؤى الجديدة التي تمثلت فى مسلسل النهايات أى نهاية الإيديولوجيا ونهاية الحداثة وظهور مابعد الحداثة. من ناحية أخرى، هل يمكن أعتبار عقدة الذنب لدى بعض المؤرخين والأكاديميين الإسرائيليين مصدرا وحيدا ودافعا قويا لطرح هذه الرؤى والأفكار؟

ربما تكون الإجابة على بعض الأسئلة بالإيجاب، وبعضها الآخر بالنفى، وأيا كان الأمر فإنه يمكن أن نستخلص دلالتين أساسيتين فيما يتعلق بمستقبل إسرائيل على ضوء ظاهرة مابعد الصهيونية الأولى أن هذه الظاهرة تمثل تعبيرا مختلفا عن التحولات التى طرأت على إسرائيل مجتمعا ودولة، والقول بمحدودية تأثيرها فى الجمهور عرضة للتغير، حيث بث التليفزيون الإسرائيلى بمناسبة مرور خمسين عاما على نشأة الدولة والبدء بالاحتفالات الخمسينية فى أوائل أبريل عام ١٩٩٨ شريطا مصورا عن مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية، فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧، فى صورة أبعدتهم عن الإرهاب، والصورة التى تحتفظ بها مخيلة الإسرائيليين، وأثار هذا العرض ردود فعل واسعة فى المجتمع الإسرائيلى، واضطرت إدارة التليفزيون إلى تبرير العرض باعتباره محاولة لرؤية 'الآخر'(١٤).

أما الدلالة الثانية فهى تغليب الأمن على الاستيطان، والجيوبوليتيكا الإسرائيلية على الجيوبوليتيكا الصهيونية، إذا ما رجحت التطورات والوقائع فى المستقبل المنظور والمتوسط أن ظاهرة 'مابعد الصهيونية' هى مرحلة انتقال يمر المجتمع الإسرائيلى بها، وتتطلب إعادة النظر فى الصهيونية أو تبنى عقيدة مابعد صهيونية.

ذلك أن الاستيطان في الجيوبوليتيكا الصهيونية يخلق مضاعفات ديموجرافية واقتصادية وسياسية متشابكة ومتداخلة ومعقدة، ليس بمقدور أحد التنبؤ بها أو السيطرة عليها، وهو الأمر الذى يقلص قدرة إسرائيل كدولة عصرية على وضع استراتيجية للمستقبل، فالدولة العصرية يمكنها استشراف المستقبل عبر العقود.

التصور الإسرائيلى للمستقبل، محددات واستجابات :

تتحدد تصورات الإسرائيليين للمستقبل على ضوء اعتبارات وعوامل متداخلة ومتشابكة؛ تنتمي لبيئات مختلفة؛ محلية إسرائيلية وإقليمية ودولية، ذلك أن إسرائيل كوحدة سياسية لا تملك -كما لا يملك غيرها من الدول- أن تقرر مستقبلها منفردة ومنعزلة على ضوء تصوراتها الذاتية وبيئتها المحلية، فهى كفاعل له علاقاته وارتباطاته بالمحيط الإقليمي والدولي.

وينطبق ذلك أيما انطباق على إسرائيل، فهى ومنذ البدء مشروعا دوليا غربيا، تعهدته القوى الغربية بالرعاية والدعم وفقا لمراكزها النسبية فى النظام الدولى القديم والجديد على حد سواء.

ومن ثم فإن العناصر التى تدخل فى تشكيل تصورات المستقبل لدى إسرائيل والتى تأخذها فى اعتبارها، عديدة ومتنوعة، ومتفاعلة على نحو تختلف فيه الأوزان النسبية لهذه العوامل، ويتيح هذا التفاعل والتداخل وجود رؤى مختلفة للمستقبل، وفق اعتبارات سياسية وعقيدية واستراتيجية، وطبقا لثقافة أصحاب هذه الرؤى وانتماءاتهم الفكرية.

أ- البيئة الداخلية:

على الصعيد الداخلى وكما أشرنا فإن ظاهرة مابعد الصهيونية، تضع -فى بعض التأويلات- مستقبل الصهيونية على بساط البحث، وتجارى التطورات العالمية المتمثلة فى العولمة ومابعد الحداثة، والمحلية المتمثلة فى انتهاء مرحلة وجود وتأسيس الدولة، واعتبار أن الصهيونية كانت ضرورة في هذه المرحلة، من ناحية أخرى فإن القيم التقليدية للصهيونية ذاتها، ونتيجة للعولمة والأمركة قد تراجعت وتقلصت، وأفسحت الطريق لقيم أخرى، الفردية والمصلحة والاستهلاك[١٥].

وقد وجدت هذه التطورات طريقها إلى المجتمع الإسرائيلى تدريجيا، وبعد عدوان عام ١٩٦٧، حيث دفعت نشوة النصر السهل الذى حققته إسرائيل، على الدول العربية إلى تصاعد الإحساس بالثقة والذات والقدرة على تحقيق الأحلام، وبدأت القيم الجديدة المعبرة عن هذه الحقبة فى الظهور رويدا وعرفت طريقها إلى عقل ووجدان المواطن الإسرائيلي[١٦].

على أن الصعيد الداخلى الإسرائيلى قد حفل بمؤشرات وظواهر أخرى، تفوق فى أهميتها ظاهرة مابعد الصهيونية وتآكل القيم الصهيونية التقليدية، فإذا كانت هذه الظاهرة أى مابعد الصهيونية، تتعلق بعقيدة النظام السياسى الإسرائيلى، أى بقمته الإيديولوجية وبنيته العلوية، فإن عددا آخر من المؤشرات والظواهر كان يمارس تأثيره فى العمق أى فى البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلى.

لتوضيح ذلك نقول أن إسرائيل قد عاشت فى خمسة عقود أو ما يفوق ذلك بقليل ما عاشته الأمة الدولة أو الأمم الدول الحديثة، فى أوروبا وغيرها فيما يفوق الخمسة قرون، حيث عاشت إسرائيل وعايشت المرحلة الدينية التقليدية ومرحلة الحداثة والتحديث والعلمانية ومابعد الحداثة؛ باختصار كافة المراحل التى مرت بها الأمم الحديثة -فى مدى زمنى قصير نسبيا فى تاريخ الشعوب والأمم والدول، ومن ثم اضطرت إسرائيل ونخبتها

الصهيونية الأساسية، إلى تعليق بعض القضايا وإرجائها[١٧]، ومنح أولوية مطلقة لوجودها كدولة وأمنها كدولة في المحيط العربى الإسلامي، وما تفرع عن ذلك من تقديس للعنف ودعم المؤسسة العسكرية وتخصيص نسبة كبيرة من الدخل القومى الإجمالى لنفقات الدفاع والبحوث والتطوير والصناعات العسكرية.

من بين هذه القضايا المرجأة بسبب كثافة التطور وضيق الأفق الزمنى وطبيعة الأولويات، كانت قضية وجود دستور للدولة يحدد طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وقد رأى بن جوريون آنذاك تأجيل البت فى هذا الدستور حتى لا يتفاقم هذا الخلاف بين الدينيين والعلمانيين، في مرحلة تأسيس وتدعيم وجود الدولة، واستبداله بمجموعة من القوانين الأساسية التى تنظم أداء كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[١٨].

ولاشك أن تبرير هذا الإرجاء كان مقبولا من معظم وغالبية أطراف اللعبة السياسية في إسرائيل؛ حيث يرتبط بضرورة وأولوية وجود الدولة وأمنها على ما عداه من القضايا، وكان من الطبيعى بعد مضى هذه العقود، وبعد تثبيت أركان الدولة، ودعم وجودها وأمنها، أن يجد الخلاف بين العلمانيين والدينيين طريقه إلى الشارع الإسرائيلى، والمؤسسات الإسرائيلية وأن تثار التساؤلات حول هوية الدولة وطبيعتها هل هى دولة ديموقراطية أم يهودية؟ أم دولة علمانية أو دينية؟ عزز من ذلك نمو الاستيطان واشتداد النزعة الأصولية اليهودية بعد احتلال إسرائيل للأراضى العربية.

من الواضح الآن أن الصيغة الحالية والقديمة والتى بلورها بن جوريون فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدين والدولة لم تعد كافية، وأن الأسئلة مثارة بشأن مستقبل هذه الصيغة، كما أن الصراع بين الدينيين والعلمانيين لا يرتبط فحسب بالبيئة الداخلية الإسرائيلية، بل أيضا بعلاقة إسرائيل بالمحيط العربى وعملية التسوية، واغتيال رابين كان مؤشرا واضحا فى هذا الصدد؛ لأنه يفرط فى أرض إسرائيل ويتنازل عنها للآخرين أى العرب من وجهة نظر من قام باغتياله.

وبعبارة أخرى، فإن قضايا عديدة مطروحة الآن على الصعيد الإسرائيلى تتعلق بطبيعة الدولة وهويتها والعلاقة بين الهوية اليهودية والهوية الإسرائيلية وسيتوقف على هذه القضايا شكل وجوهر الوجود الإسرائيلى فى المنطقة.

ب- المواطن والدولة:

على صعيد آخر، فإن علاقة المواطن الإسرائيلى بالدولة تطرح نفسها، فقد منح الإسرائيلى الدولة العبرية ثقته منذ نشأتها، ودعمها فى حروبها وغزواتها التى استهدفت دعم وجود الدولة وأمن الإسرائيليين، كانت هذه العلاقة هى التى حكمت مسار هذا المعادلة حتى العدوان الإسرائيلى على لبنان عام ١٩٨٢ فى ظل حكم مناحم بيجين والليكود، كشفت هذه الحرب عن مسار جديد لعلاقة المواطن بالدولة[١٩]، للمرة الأولى التى يرى فيها الإسرائيلى حربا تخوضها الدولة لا هدف لها، وكشفت الحرب عن احتجاج عميق من قبل عدة مئات من آلاف الإسرائيليين ضد المؤسسة السياسية والعسكرية، ورغم وجود القوات الإسرائيلية ومحاصرتها لبيروت إلا أنها لم تحقق أهدافها.

أعادت هذه الحرب التأكيد على ما يسميه البعض ' البعد المنسى فى الاستراتيجية'، أى القدرة على تحمل الألم والثبات رغم تفوق الخصم[٢٠]، فإسرائيل متفوقة ولكن عديدا من العوامل تحيط بقرار استخدام القوة: ارتفاع تكلفة الحرب المادية والبشرية، التعب العام من الصراع الطويل والحروب المتكررة، تزايد مضاعفات الحل العسكرى وتآكل جدواه وتقلل بذلك من اللجوء إلى القوة. بناءا على ذلك، فإن استخدام القوة من جانب

إسرائيل لم يعد موضع إجماع، كما حدث في الحالة اللبنانية والانتفاضة كما أن استخدام القوة قد خلق تراكمات وطبقات من الوعى بفقدان الأمن والتوتر.

والسؤال الذى ينصرف لمستقبل هذه العلاقة بين الإسرائيلي والدولة هو هل ستتمكن الدولة العبرية من مجاراة الرغبة العامة لدى قطاع كبير من الرأى العام الإسرائيلى في التوجه للتسوية والسلام مع العرب؟ هل يمكن أن يشهد المستقبل معادلة جديدة بديلة لاستخدام القوة؟

إن أحداث العدوان الإسرائيلى على لبنان عام ١٩٨٢، والانتفاضة فى الأراضى المحتلة يمثلان مرحلة مهمة ونوعية في علاقة الإسرائيليين بالدولة والنخبة الحاكمة، لم يعد الجيش يحظى بالمكانة التى كان يتمتع بها من قبل ولم يعد الشباب الإسرائيليون أو قطاع منهم مقبلا على الخدمة في الأراضى المحتلة، ومواجهة المدنيين الفلسطينيين، بل إن مدركات الإسرائيليين عن الفلسطينيين قد وجدت طريقها إلى التغير خلال وأثناء الانتفاضة[٢١].

٢ - تأثير المشهد الإقليمى والدولى:

بالإضافة إلى ما تقدم فإن ثمة عناصر عديدة في المشهد الإقليمى والدولى، تدفع نحو استشراف مستقبل إسرائيل وتقليص اللجوء إلى القوة، حيث أفضت التطورات العالمية وانتهاء القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج وبدء عملية مدريد إلى تفكير إسرائيلى جديد على الصعيد الاستراتيجي.

فقد العرب بموجب هذه التطورات حليفا هو الاتحاد السوفيتى، الذى كان يدعمهم فى المواجهة وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من هزيمة العراق وتقليص خطورته على إسرائيل، فى الوقت ذاته تحظى إسرائيل باعتراف المحيط العربي، بدءا بمصر كبرى الدول العربية، والفلسطينيين، والأردن، وفقا للمعاهدات المبرمة، معاهدة السلام مع مصر ١٩٧٩، معاهدة السلام مع الأردن ١٩٩٤، اتفاق إعلان المبادىء مع منظمة التحرير الفلسطينية.

يعتبر رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق 'بأن العالم لم يعد ضدنا' في محاضرة ألقاها فى كبار ضباط الجيش، ويرى بيريز أن شرقا أوسطيا جديدا فى الطريق إلى الظهور، بينما بيلين يرى أن هذه التطورات الكونية والإقليمية توفر بيئة أكثر أمنا لإسرائيل[٢٢].

هذا الثلاثى الإسرائيلى رابين - بيريز - بيلين يرى أن عصر الصواريخ قلل من أهمية الحدود الآمنة، ومن عنصر الأرض كدعامة للأمن، وأن أفضل الحدود الآمنة هى الحدود السياسية التى يتم بشأنها الاتفاق بين العرب وإسرائيل، أما الحرب البيولوجية والكيماوية والصواريخ وهي حروب المستقبل ستكون فيها الخسائر كبيرة بين الإسرائيليين. وفقا لهذه الرؤية فإن التعاون السياسى والاقتصادى سيكون دواء وعلاجا لكل المشكلات الإقليمية.

يذهب شيمون بيريز بعيدا فى أطروحته حول الشرق الأوسط الجديد، الذى سوف يتحول عن طريق عائدات النفط العربى 'جزء منها' والمياه التركية والخبرة والمهارات الإسرائيلية والتكنولوجيا من اللون الأصفر إلى اللون الأخضر، وأنه سوف يشهد نموا ورفاهية من جراء التعاون الإقليمى على الصعيد الاقتصادى، فى مجال السياحة والزراعة والمياه والهياكل الإرتكازية في النقل والمواصلات والاتصالات[٢٣].

عبر مثل هذا الشرق الأوسط ببنيته الجديدة الاقتصادية سيتأمن وجود إسرائيل، لأنها ستتبادل المنافع والمصالح مع المحيط العربى، وستخلق حالة 'اعتماد متبادل' فى المنطقة

بين إسرائيل وجيرانها من العرب تجلب المزيد من المنافع والعوائد لكافة الأطراف، وللمنطقة على حد سواء، وتخلق دعائم قوية لهذه العملية التاريخية وللسلام الذى سينبثق عنها لا يمكن لطرف أن ينقلب عليه.

تقوم إسرائيل وفقا لبيريز ضمن بنية هذا الشرق الأوسط الجديد، الذى يتجه صوب النماء والسلام والجمال والخضرة بدلا من الإفقار والحرب واللون الأصفر، بترسيخ تقسيم جديد للعمل على الصعيد الإقليمى، فدول الخليج تتخصص فى الصناعات البتروكيماوية ومصر فى صناعة السيارات والصناعات التحويلية وإسرائيل فى صناعات المستقبل؛ البرمجيات والكمبيوتر والصناعات المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة[٢٤].

فى نظر رابين -بيريز- بيلين فإن التطورات الدولية والإقليمية تفتح الطريق لنظرة جديدة إسرائيلية فهى تخلق بيئة مؤاتية لأمن إسرائيل من ناحية، وتخلق قيودا إقليمية ومحلية ودولية على اللجوء لاستخدام القوة من وجهة النظر الإسرائيلية طالما يقل احتمال لجوء العرب إلى الحرب، مع بقاء قدرتهم على إيذاء إسرائيل من وجهة نظر رابين[٢٥].

ورغم بريق دعوة بيريز الشرق أوسطية وتعبيرها الأكثر وفاءا للصهيونية العمالية الثقافية والسياسية، فإن هذه الدعوى تحظى بانتقادات كبيرة، فهى تارة طوباوية وغير واقعية وأخرى تبشيرية من وجهة نظر بعض أعضاء النخبة الإسرائيلية، بل والنخبة العمالية اليسارية ذاتها.

رؤية مختلفة :

يشكك إلياهو كانوفسكى أستاذ الإقتصاد بجامعة بارايلان الإسرائيلية فى الافتراضات التى تربط بين السلام العربى - الإسرائيلى، وبين جذب الاستثمارات الخاصة إلى المنطقة وتطوير اقتصاداتها وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستويات الدخول والحياة. ويقيم كانوفسكى معارضته لهذه الافتراضات على أساس عدم الاستقرار السياسى واستمرار الكراهية لعقود عديدة فى المنطقة، ومن شأن ذلك تعويق وتقليل جاذبية المنطقة للاستثمارات الخاصة[٢٦].

وحتى بافتراض السلام والاستقرار السياسى فإنهما ليسا كافيين فى ذاتهما لتحقيق جذب هذه الاستثمارات، ذلك أن المستثمرين أكانوا عربا أو إسرائيليين أو أوروبيين أو أمريكيين سيبحثون عن أقصى عائد ممكن لاستثماراتهم وبأقل مخاطر ممكنة لرؤوس أموالهم، وهذه الشروط متوفرة فى البلدان الصناعية المتقدمة وبعض بلدان شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر من بلدان الشرق الأوسط، التى لا تطبق سياسات اقتصادية كتلك المطبقة فى البلدان الأولى كما أنها لم تحقق إنجازات عالية[٢٧].

ويعزز الكاتب تحليله بمثال مصر وإسرائيل، فرغم عقدهما لمعاهدة السلام منذ ما يفوق العشرين عاما، إلا أنهما لم يحققا قفزة فى مجال السياحة، كما أن السلام لم يخفض النفقات العسكرية فى المدى القصير.

من ناحية أخرى، فإن هذه الرؤية تقلل كثيرا من أهمية إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث ترى أن الغرفة التجارية الإسرائيلية تقدر الخسارة التى ألحقتها المقاطعة العربية بإسرائيل بـــ ٢٠ بليون دولار فى مجال الصادرات و١٦ بليون دولار فى الاستثمارات، وأن بعض الشركات التى لم تستثمر فى إسرائيل مثل 'جنرال موتورز' لم تفعل ذلك بسبب المقاطعة العربية، بل لأن إسرائيل ليس لديها مزايا نوعية ونسبية فى مجال صناعة السيارات[٢٨].

وربما تكون شركات البترول التى لم تستثمر فى إسرائيل نتيجة جزئية لهذه المقاطعة، ولكن نفس هذه الشركات الدولية لم تستثمر فى الأردن أو لبنان لأنها ترى إمكانات اكتشاف البترول أكبر فى مناطق أخرى.

٣- حدود القوة :

يضاف إلى ما سبق اكتشاف إسرائيل لحدود القوة، فرغم تفوقها النوعى والتكنولوجى، فإن قوتها العسكرية قصرت وعجزت عن التطابق مع الجغرافيا التوراتية، فى لبنان تكشف هذا القصور وقبل ذلك فى حرب عام ١٩٧٣، واكتشفت إنه ليس بمقدورها إخضاع العرب بالقوة، وفى مجرى هذا الاكتشاف تعيد إسرائيل التعرف على حقائق الموقف فى المنطقة، حيث أن قدرة المنطقة على المقاومة والممانعة طويلة المدى وكذلك قدرتها على الإبقاء على جذوة المقاومة مشتعلة خاصة فى جنوب لبنان.

ولعل قبول إسرائيل بالدخول فى تسوية مع العرب أيا كانت حدودها من وجهة النظر الإسرائيلية هى فى حقيقة الأمر استيعاب لحقائق الموقف فى المحيط العربى الإسلامى، فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى منحى ركودى منذ ١٩٧٣ و١٩٨٢ وبدء الانتفاضة والقيود المفروضة عالميا وإقليميا على الاستخدام الكثيف للقوة تتزايد بل وتفضى إلى نتائج عكسية.

٤- الجغرافيا والديموجرافيا :

من ناحية أخرى، تفرض الجغرافيا البشرية تحديات من نوع آخر بوجود الشعب الفلسطينى واحتمالات الخلل والتوازن الديموجرافى بينه وبين اليهود فى دولة يهودية تتزايد ولم تفلح أية وسائل فى وقف هذا السباق الديموجرافى، فبعد أن كان عرب ١٩٤٨ فى ذلك العام يقربون ١٦٠ ألفا أصبحوا الآن ما يقرب من المليون يفرضون أنفسهم كفاعل سياسى داخلى فى بعض الأحزاب والمؤسسات، يضاف إليهم الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة وهكذا تقترب فلسطين تحت الانتداب من توازن ديموجرافى بين العرب الفلسطينيين، واليهود فى العقدين القادمين.

ينعكس ذلك فى النقاش الدائر والسجال السياسى حول الدولة وهويتها والدولة الفلسطينية فى ضوء التسوية والاتفاقات.

المستقبل فى استطلاعات الرأى :

الإسرائيليون وفقا لاستطلاعات الرأى العام مع سلام إسرائيلى للفلسطينيين والعرب يتمثل فى دولة فلسطينية مستقلة منزوعة السلاح ذو الطابع الهجومى فى غالبية مناطق الضفة الغربية وغزة نسبة من يؤيدون ذلك ٥٧% ومن يعارضونه ٣٧% و٦% لم يكن لها رأى فى الموضوع (مقياس السلام أكتوبر لعام ١٩٩٦)[٢٩].

غالبية الجمهور الإسرائيلى يؤيد إقامة دولة فلسطينية مع إخلاء بعض المستوطنات ووضع بقية المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية، وتأييد فكرة إقامة الدولة الفلسطينية وفق هذه الاستطلاعات هو تحسين الوضع الأمنى وليس بالضرورة الإيمان بعدالة المطالب الفلسطينية[٣٠]. وفقا لاستطلاعات الرأى غالبية الجمهور الإسرائيلى يؤيد فكرة الاستفتاء حول الاتفاقات النهائية مع الفلسطينيين والسوريين، ويلاحظ تأثير هذه الاستطلاعات بالعمليات الانتحارية، فالانخفاض فى معدل الاعتقاد فى فرص السلام أكثر حدة، ففى يوليو عام ١٩٩٦ أيد الجمهور الإسرائيلى مسيرة السلام بنسبة ٧٠% حتى بعد

وقوع العملية الانتحارية فى حين بلغت نسبة المؤمنين بفرص تحقيق السلام ٢٣%، ويعتقد ٦١% أنه لن يتحقق السلام[٣١].

فى أبريل عام ١٩٩٨ وبمناسبة بدء احتفالات العيد الخمسينى للدولة أظهر مقياس السلام طبيعة القضايا التى تهم الإسرائيليين وهى وحدة الصف وتحقيق السلام مع العرب، وفي حين أن نسبة كبيرة من عينة الاستطلاع أعطت أهمية كبيرة لنجاحات الدولة فى تأمين وجودها من الناحية العسكرية (٩٣%) وأنها حققت إنجازا ضخما فى مجال العلوم والتكنولوجيا (٨٧%) وتشجيع الهجرة وبناء نظام ديموقراطى (٧٩%)، (٧٦%) على التوالى، فإن ثمة إحساسا عاما بأن الدولة عجزت عن تحقيق الوفاق بين القطاعات الدينية والقطاعات العلمانية وتساوت نسبة من يرون أن المجتمع الإسرائيلى منقسم على نفسه ومن يرون أن الديمقراطية الإسرائيلية قادرة على التعبير عن هذين الاتجاهين، وقد منح هذا الاستطلاع هدف وحدة الصف (٣٧,٤%) و(٣٤,٦%) لتحقيق السلام مع العرب[٣٢].

وهكذا يمكن إجمالا القول بأن عناصر السلام، من وجهة النظر الإسرائيلية ووفقا لاستطلاعات الرأى، تشمل تأييد إقامة دولة فلسطينية فى مساحة محدودة من الضفة وقطاع غزة تتراوح بين ٤٠% و٦٠% وإخلاء بعض المستوطنات ووضع بقيتها تحت السيادة الإسرائيلية وإجراء الاستفتاء حول الاتفاقات النهائية مع الفلسطينيين ومع سوريا والإنسحاب من الجنوب اللبنانى مقابل تحقيق الأمن للإسرائيليين وإنهاء الحرب.

وينبغى أن نأخذ فى الاعتبار تفاوت هذه العناصر بين اليمين واليسار العمل والليكود، خاصة فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات والحدود واللاجئين، وأيضا تأثير التقلبات والعمليات الانتحارية والمزاج العام فى العديد منها، وكذلك صغر حجم العينة أو اتساعها، حيث بلغت العينة فى بعض هذه الاستطلاعات ٥٠٩ أشخاص وأحيانا ٥٠١ شخصا و٢٠٥ أشخاص (مقياس أغسطس ١٩٩٨، هآرتس، ٢ سبتمبر ١٩٩٨).

فى استطلاع للرأى نشر فى هآرتس ٤ نوفمبر ١٩٩٩، تم التعرف على رأى العينة حول القضايا التى تستعصى على الحل وتلك التى تحظى فى والوعى العام بأهمية كبيرة، وخلصت النتائج إلى أن قضية القدس تشغل حيز الصدارة فى رأى الجمهور الإسرائيلى، فمن يرون هذه القضية هامة يمثلون ٤٨%، وهى نسبة أقل ممن يرونها مستعصية على الحل حيث تقدر بـــ ٧١%، وهذا التباين يعود إلى تصور شائع لدى الإسرائيليين بأن قضية القدس تشمل بعدا رمزيا ونفسيا للطرفين الإسرائيلى والفلسطينى.

ويرى ١٤% من الجمهور المستطلع أن قضية الدولة الفلسطينية على درجة كبيرة من الأهمية تليها الحدود، بينما قضايا مثل المياه واللاجئين والمستوطنات جاءت فى ذيل القائمة.

من ناحية أخرى، فإن الاستطلاع الذى أجرى فى شهر نوفمبر ونشرت نتائجه فى هآرتس ٨ ديسمبر ١٩٩٩ حول اتفاقات السلام النهائية مع الفلسطينيين تشير إلى اتفاق الجمهور اليهودى والعربى حول انتهاء هذه الاتفاقات بإقرار مبدأ دولتين للشعبين، ويتركز التباين والخلاف حول مضمون الحل الخاص بإقامة الدولتين، ففى حين أن الجمهور اليهودى يرى فى الدولة الفلسطينية وسيلة للإنفصال عن الفلسطينيين، لا يرى جمهور عرب ٤٨ حل الدولة الفلسطينية كوسيلة للانفصال بالنسبة لهم بل التنقل بين الدولتين.

وفقا لهذا الاستطلاع يرى ٥٧% من اليهود و٦٠% من عرب ٤٨ أن صيغة الدولتين تشكل أساسا ملائما للاتفاق، وهذا مؤشر فى اتجاه الإسرائيليين نحو الواقعية.

خاتمة :

نخلص في نهاية هذه الورقة إلى أن صورة المستقبل لدى الإسرائيليين تتوزع بين دوائر وعوامل مختلفة محلية إسرائيلية، مستقبل الصهيونية والهوية اليهودية والهوية الإسرائيلية، وإقليمية العلاقة مع المحيط الإقليمى والسلام مع العرب، والعلاقة مع العالم والولايات المتحدة وأوروبا والجاليات اليهودية واختلافها وخلافاتها حول من هو اليهودى والهجرة أو البقاء فى البلدان التى تقيم فيها هذه الجاليات وعلاقاتها بإسرائيل والشكل الذى يمكن أن تتخذه فى المستقبل خاصة بعد استنزاف مصادر هجرة اليهود الروس.

تفاعل هذه العناصر مجتمعة سيكشف إن كان من الممكن تقليص الموروث اليهودى وعقلية الجيتو والانفتاح على المنطقة أو تمترس الإسرائيليين فى ماضيهم خوفا من عدم اليقين ودخول منعطفات جديدة يخشون التيه فيها مرة أخرى.

وأيا كان الأمر بل وأيا كانت صورة المستقبل، فمن الواضح أن ثمة فى إسرائيل عناصر تشكل التوافق السياسى والأخلاقى فى إسرائيل فى الداخل بين اليمين واليسار الدينيين والعلمانيين وهى حق إسرائيل فى الوجود وحقها فى الأمن وضمان هذا الأمن عن طريق إسرائيل ذاتها وليس عن طريق القوى الكبرى والحق فى الوجود والأمن يجب أن يتمظهر –من وجهة النظر الإسرائيلية– فى ترتيبات أمنية ويقع خارج هذا التوافق الحركات العنصرية السافرة كحركة كاهانا وكاخ وموليدت وتلك الحركات اليهودية المناهضة للصهيونية التى ترفض الصهيونية ودولة إسرائيل[٣٣]، كحركة 'ناطور كارتا' أو حراس المدينة التى يقيم أفرادها فى القدس[٣٤].

هوامش ومصادر :

١- Pierre Bordieux: Questions de sociologie، Eds de Minuit Paris، .1990

٢- انظر حول الإعلام والإتصالات

Etienne Allemand، pouvoir et television، les Machines dصorganisation، Eds، anthropos، Paris، .1980

٣- وانظر أيضا: د. عبدالعليم محمد: الإعلام وتوحيد العالم، الأهرام، ١٠ يناير ١٩٩٧.

٤- انظر: عبدالعليم محمد: مشكلات معرفة إسرائيل، الأهرام، ٢٦ يوليو ١٩٩٩.

٥- د. عبدالعليم محمد: مستقبل الصراع العربى - الإسرائيلي: الدولة الفلسطينية الموحدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

٦- Fernand Braudel: Lصidentite de la France، Espase et Histoire، Eds Arthaud Flamarion، Paris، .1986

٧- د. إبراهيم العيسوى وآخرون: الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠، أوراق مصر ٢٠٢٠، رقم ٤، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، يوليو ١٩٩٩، ص٩.

٨- نفس المصدر السابق، ص٨.

٩- انظر أيضا: إسماعيل صبرى عبدالله: توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، رقم ٣، منتدى العالم الثالث.

١٠- انظر: د. أسامة الغزالى حرب: مستقبل الصراع العربى - الإسرائيلى، ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى محور 'العرب والعالم'، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر ١٩٨٧.

١١- محمد سيد أحمد: سلام أم سراب، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.

١٢- معين حداد: تحليل ظاهرة مابعد الصهيونية، شؤون الأوسط، العدد ٧٢، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت، مايو ١٩٩٨.

١٣- رشاد الشريف: مابعد الصهيونية: ظاهرة هامشية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، العدد ٧٢، بيروت، مايو ١٩٩٨.

١٤- صمويل ساندلر: الصراع العربى - الإسرائيلى الممتد: تحليل زمانى ومكانى، ترجمة مركز التخطيط الفلسطينى عن مجلة القدس للعلاقات الدولية، The Jerusalem Journal of International Relations، تونس، سلسلة شؤون استراتيجية، العدد ١١، ١٩٨٩.

١٥- Amnon Rubinstein: Le Reve et lصhistoire،le zionisme، Israel et juifs، Eds Calmen Levy، Paris، .1985

- Ibid.١٦

١٧- أمير طاهري: إسرائيل المنقسمة فى مواجهة أزمة الحداثة، الشرق الأوسط، ١٦ فبراير ١٩٩٩.

١٨- إلياس شوفاني: نظام الحكم فى (أحمد خليفة وصبرى جريس) محرران، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

١٩- عزيز حيدر: إسرائيل الفرد والمجتمع والنظام السياسى والاتفاقات مع الفلسطينيين، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ١٩، بيروت، ١٩٩٤.

٢٠- أفرايم أنبار: التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى الجديد، شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ٥٧، نوفمبر ١٩٩٦.

٢١- يهو شفاط هاركابي: إسرائيل الخيارات المصيرية، ترجمة مركز التخطيط، تونس ١٩٨٦.
٢٢- أفرايم أنبار: نفس المصدر السابق.
٢٣- أحمد حسن: الموقف الإسرائيلى من التعاون الاقتصادى الإقليمى فى أحمد الرشيدى (محرر) القضيةالفلسطينية وآفاق التسوية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.
٢٤- نفس المصدر السابق.
٢٥- أفرايم أنبار: التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى الجديد، مصدر سبق ذكره.
٢٦- Eliyahu Kanovsky: Assessing the Mideast Peace Economic Dividend، Besa Center for StrategicStudies، Bar-Ilan University، Israel، .1994
- Ibid.٢٧
op. cit.،- Eliyahu Kanovshy٢٨
٢٩- مقياس السلام خلال شهر أكتوبر ١٩٩٦، هآرتس فى ٦ نوفمبر ١٩٩٦.
٣٠- مقياس السلام خلال شهر مارس ١٩٩٧، هآرتس فى ٢ أبريل ١٩٩٧.
٣١- مقياس السلام خلال شهر يوليو ١٩٩٧، هآرتس فى ٤ أغسطس ١٩٩٧.
٣٢- مقياس السلام خلال شهر أبريل ١٩٩٨، هآرتس فى ٣ مايو ١٩٩٨.
٣٣- ميشال نوفل: إسرائيل من الداخل، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ٥٢، يونيو ١٩٩٦.
٣٤- يمكن للقاريء الإطلاع على نص المقال المترجم فى شؤون الأوسط حول التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى الجديد باللغة الإنجليزية فى :
- Efraim Inbar: Contours of isrdels New Strategic Thinking، Besa Center for Strategic Studies، Bar Ilan University، Israel، Spring - June .1996
وحول الصهيونية يمكن الاطلاع على :
- Alan J. Yuter، the Zionist Dream: Reality and the Threat of Nightmare، Midstream، Nov. - Des. .1998

الفصل الثالث

دراسة إسرائيل

١-التيار القومي ودراسة إسرائيل:

السؤال المتعلق بكيف تمت دراسة إسرائيل فى العالم العربى، أو كيف يمكن دراستها في المستقبل، - وهو موضوع هذه الندوة -، هو سؤال متداخل الأبعاد، ويحتمل قدرا لا بأس به من التعقيد والتشابك، إن من حيث موضوعات هذه الدراسة أو من حيث أهدافها، أو من حيث التوقيت والإطار والمدى الزمنى الذى تتم فيه هذه الدراسة.

من حيث موضوع الدراسة، علينا أن نقرر ما هى الحقول والموضوعات التى يمكن دراستها؟ هل يمكن الاكتفاء بدراسة السياسة الخارجية لإسرائيل أو المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية؟ وهى المؤسسات التى تؤثر فى قضايا العالم العربى وصراعه مع إسرائيل؟ أم أنه يفضل دراسة المجتمع الإسرائيلى من الداخل: تقسيماته العرقية والدينية والثقافية والسياسية وعلاقة ذلك بالمجتمع الإسرائيلى والدولة، ونمط هذه العلاقات وديناميكياتها، ومن الواضح أن اختيار أى من هذه القضايا للدراسة يخضع لظروف مركبة، ويعكس رؤى واختيارات أيديولوجية مضمرة، ووجهات نظر متباينة، حول الهدف أو الأهداف التى تنخرط فيها هذه الدراسات وهذه التفضيلات.

على صعيد آخر، فإن دراسة إسرائيل تثير قضية الهدف من هذه البحوث والدراسات، ومن الواضح أن تجربة دراسة إسرائيل فى العالم العربى قد اشتملت على أهداف محددة مضمرة أو صريحة من القوى والتيارات السياسية المختلفة فى العالم العربى، وإذا كانت أهداف هذه التيارات إزاء إسرائيل متباينة، فإنه من المفترض أن تكون دراستها كذلك أيضا؛ أى تعكس تنوع هذه الأهداف، حيث كانت مواجهة إسرائيل سياسيا وعسكريا وحضاريا أو دينيا هو الهدف باعتبارها 'العدو' رقم واحد للأمة العربية والإسلامية، ولاشك أن تحديد الهدف الذى تنخرط فيه الدراسات والأبحاث من شأنه أن يسهم فى بلورة القضايا وتحديد مجال الدراسة وأدواتها المنهجية والتحليلية.

أما من حيث المدى الزمنى الذى تجرى فيه هذه الدراسات وطبيعة الظروف والملابسات التى تصاحبه، بشأن مجريات وتطورات الصراع العربى الإسرائيلى، فهو بلاشك عنصر مهم ومؤثر فى اختيار وبلورة القضايا والموضوعات التى ينبغى دراستها، وتحديد 'أجندة' الأبحاث عن إسرائيل فى العالم العربى، فقبل عام ١٩٦٧، اختلفت طبيعة هذه القضايا عما بعد عام ١٩٦٧، واختلفت هذه الموضوعات خلال النصف الأول من التسعينيات عنها خلال عقد الثمانينيات.

بيد أن دراسة إسرائيل فى العالم العربى من الصعب أن تشكل مبحثا نظريا تأمليا أو مجردا، أى مبحثا معرفيا يمكنه أن ينحى ظروف وملابسات الصراع معها عبر العقود الماضية وربما المقبلة أيضا - إذا ما استمرت الظروف على ما هى عليه الآن - ومن الصعب عزل تأثير نتائج ومحصلة وانعكاس هذه المواجهة على التوجه المعرفى والبحثى إزاء الظاهرة الإسرائيلية، وذلك لسببين: أولهما، أن المعرفة العلمية بشكل عام والمعرفة الاجتماعية بشكل خاص تستهدف منذ البدء، التأثير فى الواقع والممارسة وأنه يمكن اعتبار القدرة على التغيير والتأثير أحد معايير فاعليتها وعلميتها، خاصة إذا ما ارتبطت هذه المعرفة بصراع تاريخي وطويل على غرار الصراع العربى - الإسرائيلى وتأثيره فى مجريات الأمور فى المنطقة على كافة الصعد.

فى إطار هذا الصراع تصعب دراسة إسرائيل بهدف المعرفة فحسب، أو الاقتراب من الحقيقة مجردة، من تأثير سياق تعارض المصالح والأهداف والتيارات الثقافية والسياسية التى تؤطرها، وإذا كانت الحقيقة هى مطلب العلم وكل علم، فهى ليست مطلقة أولا، بل نسبية وجزئية وفقا لظروف البحث العلمي، والحقبة التاريخية التى يجرى فيها والنموذج الإرشادى للمعرفة السائد، كما أنها أى الحقيقة فى المجال الاجتماعى على نحو

خاص تتأثر بمواقع الفاعلين الاجتماعيين ورؤاهم ونظام القيم والثقافة الذى تنتظم فيه حركتهم.

أما السبب الثانى، فهو أن غالبية الباحثين والمختصين فى الشأن الإسرائيلى والصهيونى، هم بدرجة ما فاعلين اجتماعيين منتظمين فى إطر وهياكل سياسية وفكرية، تحدد مواقف بشأن الصراع مع إسرائيل، وتبلور اختيارات وأفضليات مختلفة، ولا يعنى بالضرورة ذلك إمكانية الفصل بين هذا وذاك؛ أى بين الانخراط فى مواقف ورؤى سياسية ازاء الصراع مع إسرائيل وبين الانتظام فى دراسة الشأن الإسرائيلى دراسة أكاديمية علمية، كما أن ذلك لا يعنى أيضا التقليل من إتقانهم لتخصصهم ومستوى المهنية والحرفية، الذى يتعاملون به فى حقول دراستهم، وإنما يعنى ذلك بالدرجة الأولى صعوبة الفصل فى دراسة إسرائيل، بين الطبيعة العلمية الأكاديمية وبين المعامل الايديولوجى الذى يؤثر فى طبيعة هذه الدراسة وموضوعاتها والنتائج التى يمكن أن تخلص إليها.

وقد أفضت هذه العناصر والعوامل المتداخلة والمتشابكة التى تؤثر فى طبيعة المعرفة فى المجال الاجتماعي بوجه عام ومعرفة إسرائيل والصراع العربى – الإسرائيلى بوجه خاص، إلى تقليص إمكانية تشكل مدرسة علمية عربية مستقلة، فى مجال دراسة إسرائيل، ذلك أن مثل هذه المدرسة العلمية ليست مجرد وجود أستاذ وتلميذ فى هذا الحقل الدراسى، يربطهما مقرر دراسى حول موضوع معين، إذ لابد لهذه المدرسة العلمية من تملك رؤية قومية ووطنية للذات والآخرعلى حد سواء، وأن تتفهم حدود الدور التاريخى المنوط بالأمة وأبنائها، فضلا عن نسق قيمى وأخلاقى بالمعنى الواسع للأخلاق، تتحرك الأمة فى إطاره، يضاف إلى كل ذلك رؤية لإسرائيل وتفسير وجودها وتطورها وفق مناهج وأساليب علمية تطرح على صناع القرار فى العالم العربى، خيارات متنوعة، واستراتيجيات متباينة وبديلة، تتلاءم وظروف هذه المواجهة الممتدة وملابساتها النوعية.

خضعت دراسة إسرائيل منذ البداية للاجتهادات الفردية والصدفة، وكلاهما ليسا كافيين لبلورة مدرسة علمية فى هذا الحقل، ذلك أن أية مدرسة علمية فى حقل من الحقول ينبغى أن يتوفر لها الوحدة والإشعاع وأن يتم الاعتراف بذلك من قبل المجتمع ذاته ومن قبل الجماعات العلمية الأخرى فى الخارج، وهو مالم يتوفر إلا جزئيا فى الحالة العربية.

من ناحية أخرى، فإن تقييد الحرية الأكاديمية والمناخ الثقافى العام وغياب الاحتكاك بالأوساط الأكاديمية الدولية، ناهيك عن فقر المكتبات وقلة الاعتمادات المالية وقلة الدوريات العلمية، ساهمت جميعها فى إضعاف فرص تشكل مدرسة علمية فى دراسة إسرائيل فى العالم العربى، وإذا ما استثنينا نفرا قليلا من ذوى الاختصاص الذين تمكنوا من الانتظام فى الوسط العلمى العالمى، بسبب معرفتهم للغات الأجنبية وتكوينهم الأكاديمى، فإن ما سبق ينسحب على الغالبية من المهتمين والباحثين فى الظاهرة الإسرائيلية.

وعلى ضوء ذلك يمكن لهذه الندوة الهامة حول دراسة إسرائيل فى العالم العربى أن تقارب على نحو أو آخر الهدف والغاية المبتغاة منها وهل يتمثل مثل هذا الهدف فى جعل دراسة إسرائيل مجرد مقرر جامعى يضاف إلى غيره من المقررات؟ يستهدف التعريف بإسرائيل واستعراض قسمات ومعالم تكوينها وحسب، أم أن الهدف هو خلق مبحث جامعى أكاديمى مستقل Discipline يستند إلى تحديد موضوع هذه الدراسة تحديدا دقيقا وابتكار أدوات ووسائل بحثية بهدف الارتقاء بالمعارف العامة عن إسرائيل إلى

معارف موضوعية منظمة وحقل متميز من حقول الدراسات السياسية والاجتماعية بموضوعه ومناهجه وهى مهمة كما هو واضح ابيستمولوجية، أم أن الهدف هو وضع نواة لمدرسة عربية فى الدراسات الإسرائيلية مستقلة وليست مجرد صدى وتنويع على لحن المدارس الأجنبية فى معالجة الظاهرة الإسرائيلية والصهيونية.

ومن الواضح أن تحديد أى من هذه الأهداف وترجيحه على الأخرى قد يتطلب مهمات تأسيسية ومعرفية ومنهجية مختلفة، ويستلزم 'عملية' جدلية بهدف حشد الجهود الأكاديمية والبحثية على الصعيد العربى لإنجاز مثل هذا الهدف.

وأيا كان الأمر فواقع التخلف العلمي العربى وفق المؤشرات الدولية المعروفة، قلة النشر فى الدوريات الأجنبية، ضعف الاحتكاك بالمؤسسة العلمية الدولية، تقلص نسبة المساهمة فى المؤتمرات وتنظيمها، وضعف براءات الاختراع ونسبة المنفق من الدخل القومى الاجمالى على البحوث والتطوير، سينعكس ذلك بشكل أو بآخر على هذه الجهود.

التيار القومى والصراع العربى - الإسرائيلى وإسرائيل:

لم يكن التيار القومى بتنوعاته المختلفة التنظيمية والسياسية ومواقعه إن فى الحكم أو فى المعارضة، بمنأى عن تأثير وانعكاس الإشكاليات والتحديات والظروف والعناصر التى ذكرناها سلفا على موقفه من الصراع العربى - الإسرائيلى ونظرته لإسرائيل، بل ساهم هذا التيار الموزع بين حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا والعراق وحركة القوميين العرب والناصرية فى مصر والمؤتمر القومى العربى فى الفترة الأخيرة فى تأسيس مناخ دراسة إسرائيل وكيفياته المعرفية والفكرية ووضع فيما يبدو سقفا عربيا عاما للنظر إلى إسرائيل ورؤية الظواهر التى ارتبطت بوجودها، وبطبيعة الحال، فإن استيعاب وتمثل المبادئ التى حكمت النظر إلى إسرائيل، كانت بينة فى نتاج هذا التيار الفكرى والسياسي الممتد فى العالم العربي.

ولا نزعم أننا قمنا فى هذه الورقة بدراسة وتحليل خطاب التيار القومى بتنوعاته البراجماتية والكلاسيكية ازاء الظاهرة الإسرائيلية والصراع العربى - الإسرائيلى وربما يكون ذلك مستهدفا في مرحلة لاحقة - ولكننا قمنا بقراءة وتحليل جزء يسير من الإنتاج البحثى والأكاديمي والسياسى للتيار القومى عبر إنتاج المؤتمر القومى العربى الذى يتميز بأنه منشور وموثق ويجمع بين السياسة والبحث والأكاديميا وينحو منحى تنظيمى مختلف عن الحزب، ويحظى بثقة ومصداقية على الصعيد العربى، خاصة بعد سعيه الناجح للتوفيق بين العروبيين والإسلاميين فى مرحلة لاحقة من تكوينه.

وبناءا على ذلك، فإننا فى هذه الورقة اخترنا 'عينة' صغيرة من الإنتاج البحثي والعلمي والفكرى لبعض أعضاء المؤتمر القومي العربى يمكن أن نذكر منهم، الأستاذ معن بشور والأستاذ محمد زكريا إسماعيل والدكتور عبدالله عبدالدائم ورؤية قومية لحال الأمة (ورقة عمل)، والدكتور أحمد يوسف أحمد والدكتور محمود عبدالفضيل، وقد توزعت هذه العينة على مساحة زمنية ممتدة من عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٢، وهى فترة شهدت مستجدات عديدة على الصعيد الدولى والإقليمى ومثلت مرحلة انتقالية تمهيدية، اهلت للدخول فى عملية مدريد وأوسلو وبدء سلام فلسطينى - إسرائيلى - أردنى على ضوء إعلان المبادئ فى عام ١٩٩٣ ووادى عربة عام ١٩٩٤ وصعود ظاهرة وفكرة النظام الشرق أوسطى والمؤتمرات التى عقدت بهذا الخصوص.

ويمكن القول أن هذه العينة استرشادية، وأن اختيارها لم يستند إلى معايير موضوعية وصارمة تمت صياغتها سلفا، لأن اختيارها - فيما يبدو - استند إلى توفر مادتها فى متناول البحث، ومن ثم فإن اختيارها لم يتأسس على معيار زمنى صارم أو معيار

تاريخي موضوعي ولكنها قد تؤدي الغرض المطلوب، ألا وهو مناقشة واستطلاع كيفية معالجة بعض التيارات القومية للصراع العربي – الإسرائيلي وإسرائيل، جمعت هذه العينة الاسترشادية الجزافية نسبيا دراسات حول الهوية العربية في مواجهة إسرائيل ورؤية قومية لحال الأمة وتأثيرات هزيمة عام ١٩٦٧ على الحركة القومية العربية وموقف الحركة الصهيونية كفكرة وحركة من القومية العربية، وكذلك بعض الدراسات حول العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، وكلها منشورة في مجلة المستقبل العربي باستثناء واحدة نشرت ضمن قراءات في الفكر القومي، الكتاب الخامس تحت عنوان القومية العربية وفلسطين والأمن القومي وقضايا التحرر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

ورغم أنها لا تنصب بالضرورة على دراسة إسرائيل، بل على الصراع العربي – الإسرائيلي وموقف الصهيونية من القومية العربية وفلسطين، إلا أنها تنطوي على نظرة ورؤية لإسرائيل وطبيعتها وتحدد سقفا عاما لمعالجتها والاقتراب منها، ذلك أن بلورة موقف من الصراع العربي – الإسرائيلي يتضمن بالضرورة فكرة محورية عن إسرائيل ورؤية لطبيعة وجودها ومغزاه.

وقد لاحظنا من خلال قراءة هذه 'العينة' الاسترشادية أن ثمة قاسما مشتركا أعظم بينها فيما يتعلق بتشخيص إسرائيل وتوصيفها كمرحلة أولية في التحليل والبحث، وينصرف مضمون هذا التشخيص إلى اعتبار إسرائيل قاعدة للاستعمار والامبريالية في المنطقة، بل هي مشروع ولد في رحم الامبريالية ومن ثم فهو مشروع امبريالي بالأساس وليس فحسب دولة يهودية أو دولة لليهود، وتذهب الاستشهادات في معرض التدليل على هذه المقولة كل مذهب، أي تستعين بأقوال وتصريحات قادة الغرب الأوروبيين في مراحل مختلفة قبل نشأة إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن المرحلة الناصرية نظرت إلى إسرائيل باعتبارها كذلك أي قاعدة للاستعمار والامبريالية والغرب في المنطقة، وكان يعزز من ذلك طبيعة الدور الإسرائيلي في تلك الفترة والمواجهة الغربية الإسرائيلية للمشروع الناصري النهضوي.

وفي هذا الصدد فإن بعض هذه الدراسات ترى أن الصهيونية والاستعمار 'وجهان لحقيقة واحدة' وأن التوافق بين دور كل منهما والصلة بينهما قديما وحديثا قائمة، وأن المسألة اليهودية هي في جوهرها 'تمثل الاستعمار والامبريالية من جانب والصهيونية وإسرائيل من جانب آخر'، والتدليل والبرهنة على ذلك يتم عبر استدعاء التاريخ والوثائق مثل تقرير 'كامبل بانرمان' والذي كان رئيس حزب الأحرار في المملكة المتحدة البريطانية وفاز عام ١٩٠٧ بعد سقوط حزب المحافظين.

وتستفيض الدراسة في شرح الفكرة التي اقتنع بها بانرمان، ألا وهي تشجيع تشكيل جبهة موحدة للاستعمار (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وايطاليا وأسبانيا) والذي ترتب عليها تشكيل لجنة من مشاهير المؤرخين وكبار علماء الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والنفط والزراعة والاستعمار في دول الاتحاد مهمتها البحث في الوسائل التي تحول دون سقوط الاستعمار عبر فصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي بإقامة حاجز بشري غريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا ويربطهما معا بالبحر الأبيض المتوسط، وهكذا فإنه وفقا لهذا الاستدلال، فإن الصهيونية وإسرائيل تعود جذورهما إلى 'ديناميات التاريخ الأوروبي' وليس إلى تاريخ اليهود أنفسهم.

وبالطبع ليس المقصود هنا إدانه أو تأييد هذا التوجه، وإنما استقصاء الكيفية التي يدلل بها على موقفه ومفاهيمه وهو ما يميز النظرة الايديولوجية عن النظرة العلمية، وقد

لا يكون صانعي السياسات والقرارات معنيون بهذه الكيفية والاستقصاء عن خلفيتها على أساس إنهم يتخذون قراراتهم على ضوء خلاصات عامة وحقائق القوة وموازينها فى اللحظة الراهنة التى تكتنف اتخاذ قرارهم، بينما فى إطار البحث العلمى، فإن ذلك مطلوب على نحو ملح بل هو جوهر العملية الأكاديمية والبحثية.

وفى هذا الإطار، فإن الإحالة المرجعية للتاريخ 'حالة تقرير بانرمان' قد لا تبدو كافية، حيث أن المطلوب للبرهنة على ذلك تحديد شبكة العلاقات التى تم نسجها بين قادة الغرب الاستعمارى آنذاك وقادة الحركة الصهيونية والتداخل بين هاتين الفئتين.

من ناحية أخرى، فإن مصادر بعض هذه الدراسات اقتصرت على المصادر العربية (فى العينة الحالية) وعلى نحو خاص مؤلفات أعضاء المؤتمر القومى العربى، فى حين ندر اللجوء إلى المصادر الأجنبية باللغات الإنجليزية والفرنسية، وإن حدث، فإنه يتم الاستعانة بمصادر أجنبية يتميز مؤلفوها بوجهة نظر نقدية لإسرائيل والصهيونية ومتعاطفة مع وجهة النظر القومية.

ويمكن أن يفسر ذلك بالعزلة عن الوسط العلمى الدولى وعدم الاطلاع على ما يكتب عن صراع الشرق الأوسط والارتياب فى الإنتاج العلمى الغربى المبنى على أحكام مسبقة تتمحور حول تعاطف الغرب مع إسرائيل، أو بسبب فقدان الثقة فى وجهة النظر المطروحة والخوف من التعامل بندية مع وجهات النظر الأخرى المخالفة.

وفى الحالتين، فإن تطوير مدرسة لدراسة إسرائيل فى العالم العربى لن تتأتى إلا عبر الاحتكاك بالإنتاج العلمى عن إسرائيل والصراع العربى - الإسرائيلى فى الخارج، والقدرة على الحوار والتفاعل مع وجهات النظر المختلفة والمخالفة لوجهة النظر العربية وبناء المصداقية يتأكد من خلال هذا التفاعل.

أما من حيث اللغة التى كتب بها الإنتاج الفكرى القومى حول الصراع مع إسرائيل والصهيونية، فهى لغة تتفاوت من التعميم والعاطفية والرومانسية إلى الدقة واللغة العلمية، ويتوقف الأمر على منتجى هذا الخطاب ومواقعهم وثقافتهم وتباين تخصصاتهم، ففى حين أن بعض منتجى هذا الخطاب من ذوى المناصب السياسية السابقين تميزت لغتهم بالعاطفية وتستعين بالأساليب البلاغية كالاستعارة والتشبيه وتحفل باليقين المطلق عن زوال إسرائيل وتفككها وبقاء الأمة العربية فى تراصها وتراحمها كالجسم البشرى، فثمة إنتاج أكاديمى تتميز لغته بالدقة والتخلى عن اليقين الإيديولوجى، بل والوعى بضرورة التفرقة بين الخطاب الإيديولوجى والمواقف العملية المرتبطة بالسياسة الجارية، والفارق بلاشك كبير بين هذه التفرقة وبين استخدام جمل مثل '... فى كل طرفة عين ونفثة صدر تنطلقان من الحياة السياسية فى إسرائيل تشهد بتكامل أهدافها مع الاستعمار والامبريالية ..'.

بالإضافة إلى ذلك فإن العينة التى قرأناها يبرز فيها الاستناد إلى النصوص الصهيونية المتناثرة قبل نشأة إسرائيل وبعدها وكذلك أقوال وتصريحات القادة الصهيونيين، وهذا الاستناد يستخدم للتدليل على ما قاله الكاتب والمؤلف ويتوافق مع ما قاله ويؤكده ولسان حاله يقول 'شهد شاهد من أهلها'، وكذلك لتأكيد الطابع التوسعى العدوانى الاستعمارى لإسرائيل باعتبار أن هذه التصريحات مسلمات كاشفة لطبيعة الصهيونية وإسرائيل.

وتغفل هذه النظرة أمرين على درجة كبيرة من الأهمية الأول أن هذه النصوص والأقوال والتصريحات تتفاوت أهميتها وثقلها ومصداقيتها وفق المكان والزمان وموقع القائلين بها ومسؤولياتهم فى صنع القرار، فهى ليست متجانسة بالضرورة أو تحظى بذات الأهمية جميعا، ومن ناحية أخرى فإن الخطاب المضمن هذه النصوص

والتصريحات لا يعنى أنها ستترجم عمليا فى الواقع جميعا وعلى قدم المساواة، فقد يكون الغرض هو بث الرعب فى قلوب العرب وشل تفكيرهم ومبادراتهم ومنعهم من التفكير فى المواجهة أو حملهم على اليأس.

كما أن الخطاب يواجه تحديات فى الواقع المتعين قد تفشله وتعرقله وتقلل من آثاره، وذلك لا يقلل بالطبع من أن عديدا من التصريحات والخطابات الصهيونية المعلنة قد وجدت الطريق إلى حيز الواقع، كان موشى دايان يقول 'أفضل شرم الشيخ بدون سيناء على سيناء بدون شرم الشيخ' ومع ذلك فإن إسرائيل قد تخلت عن شرم الشيخ فى إطار المعاهدة المصرية - الإسرائيلية ولو بثمن سياسى كبير من جانب مصر.

على صعيد آخر، فإن التكرار والإلحاح فى الربط بين المسائل الأساسية من وجهة النظر القومية، واضح على نحو كبير، خاصة الربط بين الاستعمار والامبريالية والصهيونية، وتكامل أهدافهما، ولمثل هذا التأكيد فى تقديرى دلالتان الأولى التربية والتنشئة السياسية القومية وتصدير هذا الإدراك والوعى للأجيال الجديدة بالمقولات المركزية فى الوعى القومى، أما الثانية فقد تكون ضعف الارتباط بين هذه الظواهر والصلة بينها فى ذهن المتحدث، أو أنهما على الأقل ليستا بالعمق المتصور، أو ضعف الحجج والبراهين على مثل هذا الارتباط والتعويض عنه بالتأكيد والتكرار.

يهتم الانتاج الفكرى موضوع هذه الورقة بإبراز التناقض بين العرب وإسرائيل، على نحو يؤكد التعارض وصعوبة الالتقاء، وذلك عبر إبراز تناقض مقولات الفكر الصهيونى ومقولات الفكر العربى القومى، مثل: أمة عربية فى مواجهة أمة يهودية، وقومية عربية فى مقابل قومية يهودية، ويضع أيضا الاستعمار والامبريالية والصهيونية وإسرائيل فى مواجهة العالم العربى والقومية العربية، فالقومية العربية فى وجهة نظر هذا الخطاب، هى واقع تاريخى بينما أن القومية اليهودية افتراضية، كما أن الأولى أى القومية العربية تحررية إنسانية أما الثانية فهى عنصرية استعلائية.

وهذه الثنائيات المتناقضة والمتناحرة تفضى إلى عداء العرب لليهود وعداء اليهود للعرب، كمبدأين متناحرين، وشعبين متعارضين حتى يتغلب أحدهما على الآخر.

يغفل هذا الخطاب، الواقع العربى المتعين؛ ألا وهو انقسام الأمة العربية إلى دول وحكومات قطرية بعضها ينازع بعضها الآخر، فى عديد من الظروف. وتنبئ المؤشرات التجارية والاقتصادية إلى تعميق الواقع القطرى وتضاؤل معدلات التبادل التجارى البينى العربى مقارنة بأقاليم أخرى، وهذا الأمر يجعل من الوحدة والسوق المشتركة مجرد احتمال لا يحققه إلا العمل الجاد والدؤوب بهدف تغيير هذا الواقع.

ومصير إسرائيل فى إطار هذه الرؤية، إلى زوال؛ لأنها تماثل 'الغزوة الفرنجية' و'الزحف التتاري' والغزوة الاستعمارية، وهنا جمع الخطاب القومى بين ثلاث حقب تاريخية مختلفة نوعيا، وتمتد لنحو ما يفوق ثمانية قرون؛ حيث وقعت الحروب الصليبية فى القرن الحادى عشر والثانى عشر، وبعدها الغزو المغولى ثم الاستعمار فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وفى كل من هذه المراحل ظروف مختلفة وديناميات متباينة تحول دون إعمال هذا القياس بشكل مطلق، فمن الصحيح أن الدرس التاريخى المستخلص هو مقاومة هذه المنطقة العربية الإسلامية للقوى الخارجية وقدرتها على الممانعة والرفض، ولكن من الصحيح أيضا أننا لم نعد العدة والعتاد كما فعلنا ذلك فى التاريخ، وبالقدر الذى يسمح بإعادة إنتاج هذه الانتصارات.

وإذا انطبقت الملاحظات التى سقناها حتى الآن على جزء من العينة التى اخترناها، فإنه لا ينسحب بالضرورة على كل الإنتاج الخطابى والفكرى فى هذه العينة، بل ولا ينسحب أيضا على كافة أشكال الخطاب القومى، حيث تطور هذا التيار فى سياق

الظروف والمتغيرات على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي ، وأمكن التمييز بين تيار قومي متشدد اتسمت رؤيته بالجمود وتغليب الخطاب على الواقع، وآخر تيار قومي براجماتي يأخذ في اعتباره التمييز بين الخطاب والواقع المتعين والسياسة القائمة وثالث تيار قومي إسلامي يجمع بين القواسم المشتركة في هذين التيارين خاصة ما تعلق منها بهاجس الاستقلال الوطني والقومي والتمسك بالحقوق العربية ورفض التسويات القائمة.

فالتيار القومي المتشدد الذي يرى التناقض غير قابل للحل بين القومية العربية وبين القومية اليهودية، وأن إسرائيل مصيرها إلى زوال بحكم طبيعة الأمور، لايزال ممثلا في الفكر القومي وقائما، بيد أن وجوده لم يحل دون ظهور تيارات أخرى كما سبق الاشارة استوعبت الخبرة الطويلة للصراع المتمثلة في صعوبة حسمه عسكريا واستحالة تحقيق الأهداف المتناقضة لكل من العرب وإسرائيل بالقوة المسلحة، فإسرائيل هزمت العرب في عام ١٩٦٧ ولكن هذه الهزيمة لم تجعل العرب يقبلون بالشروط السياسية الإسرائيلية وبعد الهزيمة مباشرة دخلت مصر في حرب الاستنزاف التي مثلت إنجازا عسكريا وخسرت إسرائيل في هذه الحرب ما يفوق الثمانمائة قتيل وخاض العرب (مصر وسوريا) حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وعندما قامت إسرائيل بغزو لبنان اضطرت تحت وطأة المقاومة للانسحاب والاحتفاظ بشريط حدودي في جنوب لبنان، بيد أن المقاومة الوطنية الإسلامية اللبنانية بقيادة حزب الله أجبرت إسرائيل على الانسحاب من الجنوب دون قيد أو شرط ولاتزال إسرائيل مشتبكة مع الانتفاضة في مواجهة غير متكافئة ولم تتمكن من القضاء عليها.

في رؤية التيار القومي البراجماتي أو المعتدل، يبرز فشل التيار المتشدد في تغيير الواقع وإعادة بنائه، على نحو يمكنه من تغيير شروط المواجهة، واكتفى 'بالصراخ الإيديولوجي'، في حين أن النظم المعتدلة قد اكتفت بتوقيع 'الاتفاقات الوديعة'، وقد تطور خط المواجهة بين العرب وإسرائيل من منظور نفي أحد هذين الطرفين للآخر، إلى منظور يؤكد استحالة ذلك النفي، وإمكان التعايش في إطار دولة ديموقراطية علمانية في فلسطين، يعيش فيها اليهود والفلسطينيون على قدم المساواة، بلا صهيونية وبلا ارتباط مع المراكز المالية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للقوى الامبريالية الغربية وذلك من خلال استراتيجية حضارية شاملة تستثمر كافة الوسائل السلمية والقانونية والدبلوماسية والإعلامية لتعزيز آفاق هذا الحل الديموقراطي كبديل للحل العنصري الصهيوني.

وقد برز على نحو كبير التمايز بين هذه التيارات القومية من خلال تجليات السوق الشرق أوسطية التي صاحبت اتفاقات أوسلو، ففي حين رأى المتشددون في هذه السوق خطرا على الهوية العربية وتقويضا لها وبديلا عن السوق العربية المشتركة الموحدة، رأى المعتدلون أن كلا من السوق العربية والسوق الشرق أوسطية، أو المشروع الشرق أوسطي والمشروع العربي كلاهما فعل إرادة راهنة وفكرتين يرتبط مصيرهما بالعمل الحقيقي والجاد وترتبط حظوظهما في التطبيق بالقدرة على التأثير في الواقع المعاش وتغييره، فالمشروع العربي متمثل في دول وحكومات وشعوب وهو واقع لا يمكن تجاهله، وأن مصير هذين المشروعين يتوقف على استجابة كل منهما لمعايير الحداثة والعقلانية والرشادة والقوى التي تقف وراءهما.

في أفق هذه الرؤية فإن النظر إلى المشروعين، أي المشروع العربي والمشروع الشرق أوسطي على ضوء أن الأول يمثل 'الأصالة' و'طبيعة الأمور' وأن الثاني 'وافد' واستثنائي، لن يغير من جوهر الأمر شيئا، أي لن يؤثر في حقيقة ارتباطهما بالعمل والقدرة والتطلع إلى تغيير الواقع.

أما الخطر على الهوية من جراء الاختراق الإسرائيلي باعتبار إسرائيل 'امتداد للمراكز الاقتصادية والمالية في العالم الرأسمالي المتقدم في قلب المنطقة العربية' عبر ما يسميه أنصار التيار المتشدد 'بقانون التفتيت المستمر' للعالم العربي، فيشغل حيزا ضئيلا ذلك أن البديل لا ينبغي أن يكتفي 'بالانغلاق على الذات' وإنما يجب أن يستند إلى تدعيم مرتكزات الهوية المادية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبدون ذلك سيصبح خطاب الهوية مجرد وهم وسيصبح الطريق مفتوحا للمشروعات الأخري.

وأخيرا وليس آخرا، فإن هذه الورقة الأولية حول التيار القومي ودراسة إسرائيل قد كشفت عن بعض الملاحظات الأساسية في البنية الفكرية والسياسية لرؤية قطاع من التيار القومي العربي صغير نسبيا، وذلك بسبب تشعب هذا التيار وتفاوت مواقعه وحاجة كل منها إلى استقصاء دقيق كما أن الوقت لم يسمح باختيار ودراسة عينة أكبر لها تمثيلية أوضح وأعمق.

من ناحية أخرى، فإن الورقة استهدفت منذ البداية إعطاء فكرة مركزة حول البحث الممكن إجراؤه في إطار دراسة إسرائيل والخلفية العلمية والفكرية التي يمكن أن تنطلق منها وهو ما يتوقف على توصيات هذه الندوة وطموحها.

يبقى أن كاتب الورقة لم يستهدف منذ البداية نقد التيار القومي أو نسبة التقصير إليه في معالجة إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي، خاصة وأن الكاتب ليس بعيدا عن رؤية هذا التيار سواء كان ذلك صادرا عن تقديره أو صادر عن الآخرين الذين يضعون رؤيته في إطار التيار القومي،لم يكن ذلك هو الهدف منذ اللحظة الأولى – أي نقد هذا التيار – وإنما استهدفت هذه الورقة استطلاع رؤية هذا القطاع الصغير من التيار القومي بهدف إبراز المقولات والتناقضات والكيفيات التي استندت إليها هذه الرؤية ربما بهدف تطويرها وتسليط الأضواء عليها وإخراج منطلقاتها من حيز اللاوعي والمضمر إلى حيز الوعي والصريح المعلن.

٢ – *إسرائيل والسياسة وعلم النفس:*

قصرت حتى الآن كافة المقاربات المنهجية التي تنتمي لعلم السياسة المعاصر، عن الإحاطة بجوانب الظاهرة الإسرائيلية وإدراك طبيعة دوافعها، وذلك فضلا عن التنبؤ بسلوكها وطبيعة ردود الفعل ومداها، والكيفية التي تشكل بها المواقف وتوجه بها الطاقات، لم يستطع علم السياسة أو علم العلاقات الدولية أو مقاربات حل الصراعات والتفاوض وإنهاء النزاعات أو التصورات المستقبلية التي يمكن على ضوئها ضبط هذه النزاعات وإدخالها ضمن النماذج الممكنة نظريا، التنبؤ بما سوف تؤول إليه الأمور.

من المعروف أن أوسلو[١] والتي وقعت في احتفال مهيب في البيت الأبيض في واشنطن، بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣، كانت في واقع الأمر حصيلة لقاءات واجتماعات ومناقشات وسيناريوهات ومقابلات ذات طابع أكاديمي، شاركت فيه الأطراف كافة، الأمريكية والإسرائيلية والعربية وفي أماكن وبلدان شتى، سبق هذه اللقاءات أوسلو وأعقبتها، وتبنتها مؤسسات بحثية وأهلية مختلفة.

تناولت هذه اللقاءات الأكاديمية كافة القضايا الممكنة، في صيغة الحل المرحلي والنهائي للصراع بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، الحكم الذاتي الانتقالي، مدته وصلاحياته وطبيعة تشكيله ومسؤولياته الأمنية والسياسية، ومعالم المرحلة الانتقالية ومعالجات لقضايا المرحلة النهائية وإنهاء النزاع، وأدلى المشاركون في هذه اللقاءات، وكلهم خبراء في المجالات التي عالجوها، بتصورات مختلفة ومتباينة، بتباين مواقعهم

وانتماءاتهم، وجمع بينهم الأمل والرغبة فى تحريك الجمود السابق على أوسلو فى مسار الصراع العربى – الإسرائيلي.

بطبيعة الحال، لا تقع هذه اللقاءات والاجتماعات الأكاديمية فى حيز التجريم والحظر ذلك أن جميع السياسات فى العالم إن فى الشرق أو الغرب، وإن فى الشمال أو الجنوب، تسترشد بآراء وتصورات ذوى الرأى والمشورة والاختصاص، الذين لا يشغلون بالضرورة مناصب رسمية فى بلدانهم أو حكوماتهم، ووجدت هذه الظاهرة عبر العصور المختلفة وشكل عمادها الحكماء وذوى البصيرة والخبرة من رجال الدين والمجربين وغيرهم، ويقوم بها الآن فى عصر التخصص وتقسيم العمل والمعلومات، خبراء ومختصون تحصلوا على قدر لا بأس به من المعارف الحديثة والعلمية، فى حقول معرفية شتى، وذات الصلة بالقضايا التى يدلون بآرائهم وتصوراتهم فى معالجتها واقتراح حلول لها.

بيد أن ما يستلفت الانتباه والتأمل هو أن استثمار حصاد هذه المعارف العلمية الحديثة فى تقريب الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفهم الشخصية الإسرائيلية والتنبؤ بمسلكها وتوقع ردود أفعالها واستشفاف كيفية احتواء هذه الردود والحؤول دون تدمير ما تم بناؤه وإنجازه، أسفر ذلك عن قصور مروع وعن عجز مفرط، فى فهم الدوافع الإسرائيلية والكيفية التى تشكل المواقف الإسرائيلية وطبيعتها وحدودها.

ولهذا القصور والفشل والعجز عن فهم الشخصية الإسرائيلية والدوافع التى تحركها، وتبلور مواقفها، مصادر عديدة، تكمن تارة فى طبيعة المناهج والمقاربات والمعارف التى تتأسس عليها والرؤى التى تنبثق عنها، وتارة أخرى فى أصحاب هذه المعارف ذاتها من الخبراء والفنيين ومواقفهم وإدراكهم لطبيعة هذا الصراع السابق على قيامهم بهذا الدور، وتارة ثالثة تكمن فى الشخصية الإسرائيلية والثقافة التى تطورت فيها والسياق الذى تشكلت فيه معالمها ومفاصلها الرئيسية.

فيما يتعلق بالمقاربات والمعارف فهى تستند أولا إلى مبدأ الكلية التحليلية، أى صلاحية المقولات والمفاهيم والأدوات لكل زمان ولكل مكان وقدرتها على أن تنطبق فى جميع الثقافات والصراعات، وتتجاهل بذلك الخصوصية التاريخية والثقافية لكل إقليم، تلك الخصوصية تفترض بداهة وجود قسمات مميزة ومعالم بارزة وآليات مختلفة لتشكيل الأحكام ومعايير القبول والرفض فى الأقاليم والثقافات المختلفة، من ناحية ثانية فإن هذه المعارف تنحو نحو التجريد والإطلاق، وإن ارتبطت بخبرة إمبيريقية تجريبية، فهى غالبا خبرة بعيدة عن إقليم الشرق الأوسط، وثقافته، ولا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات التجريبية للصراع فى المنطقة وتجلياته الظاهرة فى استمراريتها التاريخية، والحال أن هذه المعارف تتمحور حول 'نموذج' يعتقد أصحابه فى إمكانية انطباقه فى كل الأمكنة، وجميع الصراعات، والنتيجة بالطبع هى رفض صراع المنطقة فى الدخول فى نموذج، لم يأخذ بعين الاعتبار العناصر التكوينية الهيكلية فى تاريخه، وبدلا من أن يتطور النموذج فى اتجاه استيعاب هذه العناصر الواقعية، يوصف الواقع بأنه عصى على التحليل ويتحمل الطرف الضعيف مسؤولية الفشل والانهيار فى العملية برمتها.

المشاركون فى هذه اللقاءات غالبا ما تتوافر لديهم حوافز أخلاقية ومعنوية سامية، خاصة من الجانب الفلسطينى، ويمكن افتراض حسن نيتهم ونبل مسعاهم لحل تفاوضى، بيد أن حل الصراع قد لا يرتهن بالضرورة بمثل هذه الدوافع النبيلة والأخلاقية، لأن جميعهم وقع ضحية الوهم، وهم تصور أن فكرة أيا كانت عبقريتها وغناها قادرة على إنهاء صراع يفوق عمره الخمسين عاما، ولايزال مستمرا، وأن عددا منتقى بعناية من

الأطراف المختلفة يمكنه وضع تصور لحل سلمى تفاوضى تعجز الحرب والقوة العسكرية عن فرضه.

جمع بين هؤلاء المشاركين الاعتقاد فى إمكانية تجنب الحرب والقتال وأن قيودا كثيرة تقلل من فرص اللجوء إلى القوة، دولية وإقليمية، وأن عالم القطب الواحد الأحد يفتح إمكانية كبيرة للسير فى هذا الطريق، وغاب عن هذا الإدراك الوضع الاستثنائى الذى حظت وتحظى به إسرائيل طوال تاريخها، وهو الوضع الذى لا يضع قيدا عليها، ويحررها من أى التزام، يقلص من لجوئها إلى القوة وأن القطب الواحد يضع كل ثقله الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى والتكنولوجى لصالح انحيازه إلى إسرائيل ظالمة أو مظلومة، وأنه يعتزم إخراج صورة للحل النهائى والانتقالى توافق التصور الإسرائيلى والمخاوف الإسرائيلية وأن على الجانب الفلسطينى القبول لأنه لا يملك خيارا آخر.

أما المصدر الثالث وراء فشل التصورات والرؤى التى أسفرت عنها لقاءات الأكاديميين، فتتمثل فى قصور المقاربات والرؤى عن فهم الشخصية الإسرائيلية والسلوك الإسرائيلى، ذلك أن هذه المقاربات قد استبعدت 'الإستثناء' الذى صاحب نشأة إسرائيل وطبع الشخصية الإسرائيلية بطابعه، وافترضت السواء فى المسلك والشخصية الإسرائيلية، وإمكانية أن ينطبق عليها ما ينطبق على بقية خلق الله فى تدافعهم وصراعاتهم، وهذه الافتراضات المضمرة أو الصريحة تتجاهل كافة الأدلة والوقائع والحادثات التجريبية والامبيريقية، على مدار نصف القرن العشرين، ولاتزال تتوالى فى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين.

يعتقد الإسرائيليون فى إستثنائية وضعهم السياسى والديموجرافى والأمنى والدينى، يستوى فى ذلك النخبة الحاكمة والجمهور، وأن هذا الإستثناء الذى حكم وضعهم منذ البداية، يسوغ لهم مالا يمكن تسويغه لغيرهم، فهم شعب محاط بالعداء وكان موضع اضطهاد عديد من الأقوام والشعوب، وعاش محاصرا فى 'الجيتو' اليهودى، فى العديد من العواصم الأوروبية، ويحفل تاريخهم بشتى صنوف الاضطهاد الفردى والجماعى الدينى والسياسى والقومى، ومن أجل ذلك فهم لا يثقون فى الآخرين، لأنهم غير يهود، ولأن هؤلاء الآخرين يحيكون المؤامرات ضد اليهود ودولة اليهود، ولابد من فحص ماذا يكمن ووراء ما يقترحه هؤلاء، ومدى توافقه مع الشخصية الإسرائيلية ومخاوفها التاريخية.

وحصاد ذلك فى الواقع يزكى المقاربة النفسية للحالة الإسرائيلية والسلوك الإسرائيلى، فهم -أى الإسرائيليون- ينعون العزلة التى فرضت عليهم، ولكنهم يبحثون عنها ويتمسكون بها، وهم محاطون بالمخاوف على الهوية والأمن والوجود، ولكنهم فى الوقت ذاته يتخلصون منها عبر تصديرها إلى الآخرين، أى الشعب الفلسطينى والعرب، ويمزقون أوصال الهوية الفلسطينية والوجود الفلسطينى، وينزعون الأمن عن الفلسطينيين بكافة وسائل الترهيب والتخويف والقتل، ويزعمون أنهم مضطهدون وضحايا التاريخ، ويقومون فى الوقت ذاته باضطهاد الشعب الفلسطينى وبعدوان آثم عليه، ويزعمون أنهم مضطهدون ويحاكون المضطهد فى آن واحد، يحكمون لا وعيهم فى كافة القضايا المطروحة، فهم يعيشون فى اللاوعى، الذى يشكل وعيهم للحاضر، العالم لم يتغير فى نظرهم، وإن تغير فهو للأسوأ، وربما يكون على حسابهم، العالمى العربى يتغير ولكنهم لا يثقون فى هذا التغير، مصدر الثقة هو القوة، قوة الذات اليهودية على إشاعة الدمار والخراب، أما الآخرون فلا عهد ولا ميثاق لهم!

أما وصم الفلسطينيين بالإرهاب من قبل إسرائيل فهو فى حقيقته دفع للتهمة عنها، واستباق توجيه الاتهام إليها بالإرهاب من قبل الفلسطينيين والمجتمع الدولى، إن هذه

التناقضات والمخاوف والعقد التاريخية والنفسية، بحاجة لتكاتف طاقم كبير من علماء التحليل النفسى من مختلف المدارس النفسية، فرويد، لا كان، بل والمدرسة الأمريكية فى هذا المجال، حتى يمكنهم رد الإسرائيليين إلى كلمة سواء، وإنقاذهم من أنفسهم ومن تاريخهم، وإنقاذ الشعب الفلسطينى والمنطقة من التجليات المظلمة للشخصية الإسرائيلية.

الفصل الرابع

مصر والصراع العربى - الإسرائيلي

١ – السياسة المصرية تجاه الصراع العربى – الإسرائيلى :

ربما يكون من الصعب إجراء تقويم لسياسة مصر إزاء قضية فلسطين والصراع العربى – الإسرائيلى وإبراز منطلقاتها والمبادىء التى أستندت عليها، وذلك لأسباب متنوعة، من بينها أن ورقة حول هذا الموضوع تشمل تاريخ مصر المعاصر طوال العقود السبعة المنصرمة منذ الثلاثينيات، حيث بدأت تتضح فى فلسطين معالم المشروع الاستيطانى الصهيونى، وتتبلور فى مصر سياستها وتوجهها العربى تحت تأثير ظروف مختلفة تمثلت فى الاتصال بين الشام ومصر عبر المثقفين ودور مثقفى الشام الوافدين إلى مصر[١]، وإدراك هذه الأخيرة لطبيعة ومخاطر وأبعاد المشروع الصهيونى، ولاشك أن تاريخ هذه الفترة الطويلة زمنيا بحاجة إلى تأمل طويل وتدقيق وأدوات، يملكها المؤرخون، ورغم ذلك، فإن هذا التاريخ ذاته مفتاح فهم العديد من مواقف مصر وسياساتها، إن إزاء فلسطين والصراع العربى – الإسرائيلى، أو تجاه قضيتى الاستقلال الوطنى والجلاء عن البلاد أو غيرها من القضايا المختلفة، وذلك أيا كان المجال الذى تقع فيه الدراسة؛ علم السياسة أو ما دون ذلك من الفروع.

فالتاريخ فى مجال العلوم الاجتماعية هو معمل هذه العلوم ومختبرها الحقيقى وفيه يثبت صدق الحدس والتخمين والافتراض والمفاهيم وكافة المقولات والمعارف ما قبل المنطقية والعلمية، وتلك المعارف العلمية والمنطقية والرؤى والتقويمات أو تتأكد عدم مصداقيتها النسبية والتقريبية أو الكلية، ذلك أن التاريخ وإن كان ماضيا إلا أنه يؤثر فى الحاضر، بل إن دراسة التاريخ فى حد ذاتها تعتبر محاولة لفهم الحاضر[٢].

وتزداد صعوبة هذه الدراسة أى سياسة مصر إزاء قضية فلسطين والصراع العربى – الإسرائيلى طيلة هذه العقود، ليس فحسب بسبب طول هذه المدة ومجالها التاريخى، بل أيضا بسبب تقلب الحكم والمبادىء وتغير العهود والأدوار وطبيعة المراحل وتوزعها بين المحافظة والراديكالية والمبدئية والبراجماتية العملية وصعود وهبوط إيديولوجيات وطبقات جديدة وقديمة وظهور وترابط أوجه مصر المختلفة الإسلامية والمصرية والوطنية والعربية والقومية فى تلك الفترة التى شهدت دخول القضية الفلسطينية فى نسيج الحياة السياسية والفكرية فى مصر الثلاثينيات واقتحمت برامج الأحزاب والقوى السياسية آنذاك.

ورغم تغير العهود والمبادىء والزعامات فإن ثمة عناصر فى إدراك مصر لطبيعة المشروع الصهيونى آنذاك وإسرائيل بعد نشأتها وإعلان قيامها فى عام ١٩٤٨، لم ينتابها التغير، بل ظلت ثابتة فى الإدراك الرسمى والشعبى للصهيونية وإسرائيل وإن اتخذت فى التعبير تجليات مختلفة وأساليب متنوعة بحكم تفاوت مواقع أصحابها فى عملية صنع القرار والمسؤولية والحكم والتراتبية الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى، وهى عناصر سنكشف عنها فى نهاية هذه الورقة.

على صعيد آخر، فإن تأمل هذه الحقبة التاريخية الطويلة نسبيا يفضى إلى إدراك حقيقة التلازم والترابط بين توجهات مصر الداخلية السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وبين توجهات سياستها الخارجية بشكل عام والصراع العربى – الإسرائيلى وقضية فلسطين على نحو خاص، وإذا كان ذلك يصدق على سياسات مصر قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ إزاء قضية الاستقلال وجلاء الإنجليز عن مصر وحصولها على شخصيتها الدولية تدريجيا، فإنه يصدق وينسحب بشكل واضح لا لبس فيه على توجهات السياسة المصرية بعد عام ١٩٥٢ والتغير الراديكالى الذى شهدته هذه الفترة فى مصر، إن إزاء المشروع الوطنى والنهضوى أو إزاء الصراع العربى – الإسرائيلى وفلسطين.

وأية دراسة لتاريخ هذه الفترة سترتكز بالضرورة على ارتباط التاريخ المصرى بتاريخ المشرق العربى وتاريخ المشروع الصهيونى وإسرائيل فيما بعد وتلازم التفاعلات بين التطورات الداخلية وتلك المتعلقة بالصراع مع الصهيونية وإسرائيل، تماما كما يرتبط تاريخ مصر الحديث منذ محمد على مع تاريخ أوروبا وتبلور ظاهرة الاستعمار والموقف من الغرب والحضارة الغربية ولا يمكن الفصل بين دراسة تاريخ هذه الحقبة دون دراسة تاريخ تطور أوروبا والغرب فى ذات الحقبة، ذلك التاريخ الذى أثر فينا وفى حاضرنا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

فى ضوء ذلك، فإنه يمكننا تقسيم هذه الدراسة، أى سياسة مصر إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى وفلسطين، إلى عدة مراحل أولها مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة الثورة ومرحلة السادات ومرحلة مبارك الحالية، وفى كل من هذه المراحل سنرى كيف تبلور 'الهاجس الإسرائيلي' فى السياسة المصرية وكيف تم إدراكه والاستجابة له فى ظروف محلية وإقليمية ودولية متباينة.

أولا: مرحلة ما قبل الثورة:

كان الصراع ضد الأطماع الصهيونية فى فلسطين، والمواجهة الفلسطينية الصهيونية، من أهم الدوافع التى تقف خلف إيقاظ الوعى العربى فى مصر المعاصرة، خاصة منذ منتصف الثلاثينيات، حيث تطور الاهتمام المصرى بقضية فلسطين[٣]، وكان ذلك مدخلا لاهتمام مصر بالقضية العربية عموما حيث لعبت مصر دورا هاما فى إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ودخلت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ثم تطور ذلك فى أعتبار مصر نفسها دولة عربية ملتزمة بالسياسة العربية منذ منتصف الخمسينيات.

وقد اختمرت خلال هذه الفترة عدة عوامل كان من شأنها تبلور موقف مصر من المشروع الصهيونى والقضية الفلسطينية والعربية، حيث قسمت الدول العربية بين بريطانيا وفرنسا وهما الإمبراطوريتان الاستعماريتان فى هذه الفترة، ووقعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، وفلسطين تحت الانتداب البريطانى وكذلك العراق، وشهدت هذه الفترة صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وسماح سلطات الانتداب بهجرة اليهود إلى فلسطين وتجذر المواجهات الفلسطينية اليهودية حينذاك. من ناحية أخرى، فإن المشرق العربى عاش حقبة الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين ووفد إلى مصر العديد من عرب ومثقفى المشرق كذلك خرج المثقفون المصريون إلى المشرق العربى، وقبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها أزداد اهتمام كافة القوى الحزبية وشبة الحزبية بفلسطين وانتقل ذلك الإهتمام إلى المستوى الرسمى إلى الحكومات المتوالية ودافع مندوبو مصر فى عصبة الأمم وغيرها من المحافل الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن وجهة النظر المصرية والعربية المتعلقة بقضية فلسطين، ووجد هذا الاهتمام طريقه إلى الجيش عن طريق تنظيم الضباط الأحرار الذى قدر له أن يقود ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فيما بعد.

بحلول عام ١٩٣٩ كانت قضية فلسطين على رأس جدول الأعمال فى الحياة السياسية فى مصر والتحمت بنسيج الحياة السياسية وأصبحت مجالا للتنافس والصراع بين تيارات الحركة الوطنية المصرية والقوى الرجعية الحاكمة، وكانت قضية فلسطين أول قضية تخرج عن نطاق الأهداف التقليدية للحركة الوطنية المصرية وهى الجلاء والوحدة مع السودان[٤].

وفى التاريخ ذاته عين على ماهر رئيسا للوزراء وأراد أن يدعم نفوذ الملك بالدعوة الإسلامية والعروبية فاختار معه فى الوزارة عبدالرحمن عزام ومحمد علوبة وصالح

حرب رئيس الشبان المسلمين وعزيز المصرى لرئاسة الجيش ولهؤلاء صلة بالحركات السياسية العربية[٥].

على أن جهود الدبلوماسية المصرية خلال هذه الفترة كانت ملفتة للنظر بسبب تميز أدائها ونضج وعيها مبكرا بالمخاطر التى أنطوى عليها المشروع الصهيونى، إن على مصر وإن على الدول العربية على حد سواء، أكان ذلك فى عهد عصبة الأمم أم فى الأمم المتحدة فيما بعد.

تجلى هذا التميز فى رفض مصر لمشروع التقسيم الذى قدمته لجنة بيل فى عصبة الأمم عام ١٩٣٧، ورفضت هذا المشروع عندما أصدرت به الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية عام ١٩٤٧، وبذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مكثفة من أجل تعويق التصويت على هذا القرار وعدم حصوله على أغلبية الثلثين، وعندما أوصت الجمعية العامة مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التقسيم، أرسل د. محمود فوزى ممثل مصر فى الأمم المتحدة برقية إلى وزير الخارجية يطلب منه فيها أن يتحدث إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتمثيل مصر فى مجلس الأمن أثناء هذه المناقشة وأن ترسل الخارجية المصرية برقية للدول العربية الأعضاء فى الأمم المتحدة للتقدم بنفس الطلب[٦].

وفى سياق مقاومة مشروع التقسيم تقدم وفد مصر فى الأمم المتحدة بمشروع يستهدف استفتاء محكمة العدل الدولية فى اختصاص الجمعية العامة بشأن توصية بتقسيم فلسطين، ولم تتم الموافقة على هذا الطلب، وتقدمت مصر باقتراح مفاده خطر إعادة توطين اللاجئين والمهجرين فى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى إلا بعد الحصول على موافقة السكان الأصليين والعمل على الحد من نشاط المنظمات العاملة فى مجال ترحيل هؤلاء اللاجئين إلى هذه الأقاليم.

غير أن الجمعية العامة قد أخذت فى الاعتبار الجزء الأول من هذا الاقتراح بعد إعادة صياغته وتعديله بإضافة نص بوجوب مراعاة اعتراض غالبية السكان الأصليين أو الدول المجاورة على إعادة التوطين[٧].

واقترن أداء الدبلوماسية المصرية آنذاك بوعى ملحوظ بحدود الجهود الدبلوماسية فى المحافل الدولية وعدم انفصالها عن الجهود السياسية والعسكرية وموازين القوى فى الواقع وعدم كفايتها لتحقيق الأهداف المنشودة مالم يدعم هذا الأداء سياسات وعلاقات قوى تسانده، ففى برقية د. محمود فوزى المشار إليها يقول أن 'والمرجو مع ذلك ألا تبنى الدول العربية الآمال على مثل هذا التدخل بالرغم من أهميته، وألا تتراخى فى نفس الوقت فى بذل الجهود للمحافظة على سلامة فلسطين ووحدتها'[٨].

وبالرغم من حرص الدبلوماسية المصرية على الحضور فى مختلف جلسات صياغة ومناقشة مشروع تقسيم فلسطين فى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو عصبة الأمم قبلهما، فإن هذا الحضور أرتبط بعدم إقرار التقسيم من زاوية المبدأ، وألا يؤلف العرب حكومة قاصرة على التقسيم المخصص لهم فى فلسطين، وألا يشتركوا فى اللجنة التى ستقوم بتنفيذه.

ولم تقتصر جهود الدبلوماسية المصرية آنذاك على المنظمات والهيئات والمحافل الدولية التى تمثل ساحة أدائها ومجال عملها الحيوى، بل تحصلت فى الوقت ذاته على نظرة واسعة لمهمتها تمتد للمجتمعات العاملة فيها، حيث نبهت الدبلوماسية المصرية إلى ضرورة القيام بدعاية قوية فى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم القضية الفلسطينية، حيث لاحظت أن العديد من الأوساط تبدى قلقا وشعورا بالحرج بعد صدور قرار التقسيم وأن بعض الدوائر العسكرية ودوائر الكونجرس ورجال الأعمال والصحافة يتحدثون عن

تأثير تنفيذ قرار التقسيم بالقوة على المصالح الأمريكية، كما حرصت الدبلوماسية المصرية على ضرورة توفير تمثيل فلسطيني قوى وراقى فى المؤتمرات الدولية مقترنا بتمثيل شامل لجامعة الدول العربية فى شخص عبدالرحن عزام، وشاركت مصر فى مؤتمر لندن فى ٩ فبراير عام ١٩٣٩ حول فلسطين، واختارت فيما بعد عبدالرازق السنهورى لتمثيل مصر فى مؤتمر فلسطين بلندن عام ١٩٤٦، ونبه فيه إلى خطورة الكيان الصهيوني على الدول العربية المجاورة(٩).

ولاشك أن أداء الدبلوماسية المصرية بصدد القضية الفلسطينية والمشروع الصهيونى وإسرائيل فيما بعد قد أرتبط بظروف وملابسات عربية وإقليمية ودولية قلصت من فاعليته وحدت من نتائجه على الممارسة العملية، فثمة من ناحية عدم كفاية الإدراك العربى الرسمى آنذاك لطبيعة ومخاطر المشروع الصهيونى على نحو واضح ومحدد بسبب السيطرة الغربية ونفوذ القوى الاستعمارية لدى الطبقات الحاكمة، ومن ناحية أخرى، ارتباط الدبلوماسية المصرية والعربية بسقف المطالب الفلسطينية وعدم قدرة الاثنين معا على إفساد الخطط الدولية لتقسيم فلسطين وطرح مبادرات يمكنها احتواء هذا الحل، ومن ناحية ثالثة، فإن الدبلوماسية المصرية آنذاك لم تتمكن من التمييز بوضوح بين الاتحاد السوفيتى كقوة مذهبية وعقائدية ونظام سياسى وبين الاتحاد السوفيتى كقوة دولية مؤثره بعد الحرب فى أروقة الأمم المتحدة.

وفى الوقت الذى كانت فيه الدبلوماسية المصرية تقوم بدورها فى ظروف دقيقة وغير مؤاتية، كانت الساحة الداخلية فى مصر تشهد بعد الحرب العالمية الثانية مؤشرات عديدة تنم عن تطور الاهتمام بالقضية الفلسطينية وتعلق أنظار الرأى العام المصرى بتطوراتها واهتمام القوى السياسية المعارضة والحكومة بمسار هذا الصراع، فضلا عن تصاعد المعارضة الشعبية للنظام وإضراب البوليس الذى أضر بهيبة الدولة وتشكيل الإخوان المسلمين لفصائل وكتائب الجهاد وحصولهم على الأسلحة والمعدات والدخول إلى فلسطين عبر سيناء(١٠). وغير ذلك من العوامل التى أفضت إلى دخول مصر حرب ١٩٤٨ والتى انتهت بالنكبة الأولى، وبصرف النظر عن حقيقة الأسباب التى دفعت مصر للدخول فى هذه الحرب، فإن هذا القرار قد كشف عن طبيعة الارتباط بين مصر وقضية فلسطين ومثلت تداعياته حلقة جديدة فى مستقبل مصر وطبيعة ارتباطها بالقضية الفلسطينية.

قضية فلسطين فى المرحلة الثورية :

إن تسمية هذه المرحلة التى أعقبت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وزعامة عبدالناصر بالمرحلة الثورية لا يمكن اعتبارها تجاوزا أو مجرد حنين إلى الماضى بسبب تعاسة وكآبة المرحلة الحالية، ذلك أن هذه المرحلة كانت ثورية حقا بأهدافها وطموحها الواسع والممتد، ليس فحسب على الصعيد العربى الإقليمى، وإنما أيضا على الصعيد العالمى، وإذا كانت الإمكانات والخطط وتطور الواقع لم يتمكن من مواكبة الأهداف وتحقيقها على نحو واضح، فتلك طبيعة أية ثورة، بل إن الثورة فى ذاتها يمكن أن تعرف على أنها محاولة تجاوز الواقع وتغييره، وأيا كان نصيبها من النجاح أو الفشل.

فقد عاش عبدالناصر ورفاقه خبرة حرب عام ١٩٤٨ وحصار الفالوجا الشهير وكان هاجس فلسطين وإسرائيل حاضرا فى سعيهم للتغيير بعد أن كشفت حرب ١٩٤٨ فساد وعجز نظام الحكم وألحقت الإهانة بالجيش المصرى والمواطن على حد سواء.

وبمرور الوقت ودعم سلطة النظام الجديد وشرعيته اتضحت تدريجيا المكانة التى تحظى بها قضية فلسطين فى وعى جمال عبدالناصر والبعد العربى فى تفكيره ورؤيته،

تلك الرؤية التى تأسست على ضوء الممارسة واستكشاف طبيعة التحالفات القائمة وطبيعة القضايا المطروحة.

وشملت رؤية الزعيم الراحل عبدالناصر للصراع العربى - الإسرائيلى وقضية فلسطين عناصر محددة وواضحة فى مقدمتها إدراك طبيعة هذا الصراع والكيفية التى ينبغى أن يدار بها والوسائل التى يمكن اللجوء إليها، وأخيرا حل هذا الصراع ومعالجة أبعاده.

أدرك عبدالناصر منذ البداية أن قضية فلسطين هى قضية اغتصاب وطن، ساعد فى ذلك الاستعمار ممثلا فى بريطانيا وهى الدولة المنتدبة على فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الصهيونية ومنذ البدء ارتبطت بالقوى الاستعمارية العالمية، وتتمثل أهداف الاستعمار من مساندة الصهيونية فى تكريس تجزئة الوطن العربى وإيجاد حاجز بين مشرقه ومغربه وامتصاص مستمر للجهود الذاتية للأمة العربية فى حروب وصرف انتباهها عن التخلف وفى نفس الوقت تمثل إسرائيل قاعدة استعمارية تضمن ابقاء سيطرته على المنطقة وتحول دون خروجها من قبضته[١١].

وهكذا وضع عبدالناصر، الصراع العربى - الإسرائيلى ضمن إطار أشمل فهو جزء من صراع بين قوى التحرر العربية وبين الاستعمار البريطانى وسرعان ما انخرطت هذه الرؤية فى إطار عالمى مضمونه أن معركة التحرر العربية جزء من معركة تحرر شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من سيطرة الاستعمار والامبريالية[١٢].

كان عبدالناصر يدرك بجلاء حدود التداخل والتشابك بين ما يجرى على أرض فلسطين وبين خريطة القوى والمصالح الدولية وارتباط ذلك بالقضايا العربية والوطنية وأهداف النضال العربى والوطنى، وجمعت هذه الرؤية وهذا الإدراك بين ثناياه طبيعة الطموحات الثورية والراديكالية وبين واقعية الدولة والحكم وموازين القوى القائمة وتلك التى ينبغى أن تتغير لتواكب الأهداف والشعارات.

وكان إدراك عبدالناصر لطبيعة الصراع على أرض فلسطين يقوده إلى معرفة الكيفية التى يمكن أن يدار بها هذا الصراع وهو الذى تحمل عبء إدارة هذا الصراع ضد إسرائيل والاستعمار العالمى خلال رئاسته لمصر وجمع بين المرونة فى أشكال الصراع وأدواته وأهدافه المرحلية والجزئية وبين المبدئية فيما يتعلق بالأهداف النهائية، حيث عول عبدالناصر على القوة المصرية والعربية لأن إسرائيل تحاول أن تفرض مصالحها بالقوة، والقوة فى إطار الرؤية الناصرية شاملة ومتدرجة فهى سياسية وعسكرية، ومجالات المعركة مفتوحة اقتصاديا وإعلاميا وسياسيا وميدان هذه المعركة أيضا يتعدى حدود المنطقة. وعنت القوة فى الإدراك الناصرى مواجهة التخلف ووضع خطط التنمية الشاملة للمجتمعات العربية فى مجال التصنيع والزراعة والتعليم ووحدة النضال العربى وأن مصير هذه المعركة الممتدة مع إسرائيل سيحسم فى أرضية المواجهة أى المنطقة أى أطراف الصراع الإقليمية والقوى الذاتية التى يتحصل عليها هؤلاء وأن القوى الخارجية لن تكون بديلا لهذه الأطراف المباشرة، ومحصلة ذلك أن القوة الذاتية العربية هى التى ستحسم الصراع بمقدار ما ينجح العرب فى بنائها[١٣].

ولم يكن ذلك يعنى إغفال عبدالناصر لدور هذه القوى الخارجية، بالذات الولايات المتحدة الأمريكية، فى دعم ومساعدة إسرائيل وتبنى مواقفها إزاء الصلح والتسوية وتشجيع عدوانها على الشعوب العربية والسبب فى ذلك هو حرص الولايات المتحدة على إخضاع شعوب المنطقة، وكان عبدالناصر يدرك أن المواجهة مع إسرائيل ومع من يقف وراءها لأن إسرائيل وكما أثبتت الوقائع قاعدة لخدمة الاستعمار وضرب حركة التحرر العربية فى عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧[١٤].

وفى مواجهة ذلك حدد عبدالناصر أشكال الصراع فطرح فى البداية وحدة العمل العربى بين الحكومات ثم انتقل إلى صيغة وحدة القوى الثورية وبعد نكسة ١٩٦٧ رأى ضرورة الجمع بين هذين الشكلين باعتبارهما مستويين متكاملين للنضال فثمة من ناحية التنسيق بين النظم والقوى الوطنية وهناك آخر لتعبئة كافة إمكانات الحكومات العربية، ذلك أن قضية فلسطين هى قضية عربية ومسؤولية عربية حكومية وجماهيرية.

وحيث أن الصراع العربى - الإسرائيلى ستتقرر نتيجته على ضوء القوة الذاتية لأطرافه المباشرين، فإن أدوات ووسائل هذا الصراع تشمل كافة مجالات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية والدبلوماسية الناجمة عن إعادة البناء الداخلى والإصلاح والتعليم والمعرفة العلمية والتكنولوجيا، على صعيد مصر على نحو خاص والصعيد العربى بشكل عام، وأن تشغل القضية الفلسطينية مكانة القضية القومية التى تتطلب وحدة النضال العربى والعمل العربى ووحدة القوى الثورية والأنظمة الوطنية.

ولم تقف هذه الرؤية الاستراتيجية عند حدود النظر والتأمل، بل عرفت طريقها إلى الممارسة والواقع على الصعيد المصرى والعربى والفلسطينى وترجمت فى خطوات وبرامج وسياسات على هذه الصعد، بصرف النظر عن نصيبها من الفشل والنجاح، ففى مصر عقدت حكومة الثورة صفقة الأسلحة التشيكية وكسرت احتكار الغرب لتزويد الجيش المصرى بالسلاح ورفضه الإقدام على ذلك وخرجت مصر عن موقفها التقليدى إزاء الاتحاد السوفيتى وبلورت مصر مع الهند وأندونيسيا وغيرها من الدول معسكر باندونج والحياد الايجابى وأممت مصر شركة قناة السويس وواجهت العدوان الثلاثى الذى شاركت فيه إسرائيل وتبنت برامج التمصير والتأميم والتصنيع والسد العالى ومجانية التعليم.

على الصعيد العربى، سعى عبدالناصر للوحدة العربية والتى أفضت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ودعم النظم الثورية وحركات التحرير العربية فى مواجهة الاستعمار وكذلك حركات التحرر الافريقية وتصدرت دعوة القومية العربية جدول الأعمال المصرى وتبلورت عبر مؤسسات عديدة من بينها القمة العربية أنماط جديدة للتفاعل العربى - العربى الدبلوماسى والسياسى والإعلامى والعسكري.

أما على الصعيد الفلسطينى، فقد أفردت السياسة المصرية فى عهد عبدالناصر أهمية خاصة لبعث الكيان الفلسطينى، حيث يجمع عدد من الدارسين على أن مصر بقيادة عبدالناصر قد لعبت دورا أساسيا فى بلورة أول كيان تنظيمى معاصر للشعب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وقبل ذلك التاريخ لم يكن لفلسطين تمثيل منظم فى الدول العربية سوى الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين. وطرحت مصر فى مارس عام ١٩٥٩ ضرورة إبراز الكيان الفلسطينى عن طريق الجامعة العربية وعاودت طرح الفكرة فى اجتماع مجلس الجامعة فى عام ١٩٦٠ وانتهى الأمر بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فى قمة الاسكندرية عام ١٩٦٤ ووافق أيضا على إنشاء جيش التحرير الفلسطينى واستثمر عبدالناصر شعبيته على الصعيد العربى فى الضغط على الدول العربية لإبراز الكيان الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية[١٥].

وقدمت مصر فى هذا الصدد دعما إعلاميا وماديا ومعنويا للمقاومة الفلسطينية خاصة بعد ١٩٦٧، فزودت مصر المقاومة بالسلاح والخبراء وسعت على الصعيد الدولى إلى الاعتراف بشرعيتها كحق فلسطينى وقدم عبدالناصر ياسر عرفات للقادة

السوفييت فى يوليو ١٩٦٨، وتولت السياسة المصرية دعم قضية المقاومة إعلاميا وحل أزمات المقاومة فى لبنان والأردن وضمان حق العمل الفدائى وشرعيته[١٦].

وبرغم ما قدمته مصر للمقاومة الفلسطينية والثورة الفلسطينية، فإنها لم تفرض وصايتها على الثورة وأقرت بحقها فى الاختلاف بشأن قبول مصر للقرار ٢٤٢ ورأت أن إزالة آثار العدوان لا تتعارض مع دعوة المقاومة لتحرير فلسطين وحرصت مصر أيضا على وجود حركة فلسطينية مستقلة وعدم التدخل فى القرار الفلسطينى ولم تسعى إلى خلق ولاءات تنظيمية داخل منظمة التحرير، ووضعت خلافات المنظمة مع مصر فى إطار التباين بين مواقف الدولة ومواقف الثورة.

بيد أن نظرية عبدالناصر حول الصراع العربى - الإسرائيلى وقضية فلسطين لم تكن لتكتمل دون تصور حل ومعالجة هذا الصراع، وقد جمع هذا التصور بين حل المشكلات الناجمة عن عدوان ١٩٦٧ والحل النهائى للصراع العربى - الإسرائيلى فى مستوياته الأكثر عمقا.

فيما يتعلق بالأول، أى التسوية عقب عدوان عام ١٩٦٧، كان يرى أن السلام القائم على العدل هو التسوية الشاملة التى تحل أزمة الشرق الأوسط والتى تتطلب جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضى العربية التى احتلتها فى هذا العدوان والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

أما الحل الشامل والنهائى لهذا الصراع فيتمثل فى أن تكون فلسطين بلدا ديموقراطيا يجمع سكانها الأصليين من أتباع الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام وأن تتخلى إسرائيل عن أطماعها التوسعية.

وقد عارض عبدالناصر السياسة الإسرائيلية الساعية لفرض السلام بالقوة على العرب، وهذه السياسة تعنى فى الواقع الحرب لأن السلام ليس مجرد الامتناع عن استخدام القوة، وإنما هو أيضا وطبقا لنص المادة ٥٥ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة "تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية والسلام بقيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم مبنية على احترام القاعدة التى تقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون فيها تقرير مصيرها"[١٧].

وأكد عبدالناصر أن السبيل الوحيد لمعالجة هذا الصراع "هو أن تقوم فى فلسطين دولة لا تتأسس على دين واحد بل كل الأديان، أمة من اليهود والمسيحيين والمسلمين".

وجمع عبدالناصر فى هذا الإطار بين الحل الناجم عن التسوية بعد العدوان المتمثل فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة دولة فلسطينية على أساس حق تقرير المصير والحل الشامل فى فلسطين الديموقراطية التى تجمع بين سكانها من الأديان المختلفة[١٨].

مرحلة السادات والرهان على الغرب (الولايات المتحدة) :

طوال المرحلتين السابقتين، ما قبل الثورة وما بعدها، رأينا كيف تدرج الإدراك المصرى الرسمى والشعبى لمخاطر المشروع الصهيونى وإسرائيل فيما بعد، من الجزئى إلى الكلى، ومن المحلى إلى الإقليمى والدولى، ومن مجرد تسجيل المواقف إلى حيز الممارسة العملية والنضال الشاق بالقوة حينا وبالسياسة والدبلوماسية حينا آخر، وكيف تطور إدراك مصدر التهديد الذى تمثله إسرائيل على مصر وبوابتها الشرقية، إلى إدراك تهديدها للأمن القومى العربى ككل ومستقبل العالم العربى، وامتد هذا التطور ليشمل ليس فحسب طبيعة إسرائيل ومصادر تأييدها ودعمها الدولية، وإنما أيضا طبيعة المواجهة ووسائلها وأدواتها، وحدود الحلول المطروحة وقدرتها على رسم تاريخ جديد للمنطقة ينأى عن الصراع والتعصب الدينى والعرقى.

بيد أن هذه الرؤية والمواقف السياسية لمصر إزاء فلسطين والصراع العربى – الإسرائيلى، والتى كانت تسير حتى هذه المرحلة الساداتية فى منحنى صاعد وناضج ومتكامل، تعرضت للهبوط والإنكسار فى عهد السادات، بل تعرضت لقطيعة يأباها ميراث الحقبة الثورية ومخزونها النفسى والسياسى والثقافى، وربما يفسر ذلك إلى حد كبير الهزة التى اعترت العالم العربى وسياساته وأفضت إلى عزل مصر فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

وضعت الحقبة الساداتية ما كان يعد من الثوابت والمسلمات فى السياسة المصرية موضع الشك والتساؤل وفى مقدمة هذه الثوابت ارتباطات مصر العربية وخطر إسرائيل على الأمن القومى المصرى والعربى وألقت بكل ثقلها فى الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية لحل وتسوية الصراع من منظور المصالح الوطنية المصرية، وخاطبت فى المواطن المصرى منظور المصلحة القطرية المصرية وصورت ارتباط الأمن المصرى بالأمن العربى على أنه تضحية من جانب مصر ما كانت لتستمر فيها طوال هذه الفترة.

وهكذا بدأت حملة سياسية وفكرية تمهد لهذا الانقلاب وتستهدف فض الارتباط والاشتباك بتعبيرات هذه المرحلة والتداخل بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى والمصلحة الوطنية المصرية الضيقة والمصالح العربية وانحسرت جبهة التحرر العالمى التى كانت مصر فاعلا فيها، بل انحسرت علاقة مصر بمحيطها العربى الطبيعى والاستراتيجي.

ولاشك أن السياسات والمواقف التى بلورها السادات إزاء الصراع العربى – الإسرائيلى وفلسطين، قد ارتكزت إلى مباديء وأسس مختلفة وانطلقت من رؤية – بصرف النظر عن الاختلاف أو الاتفاق معها– لهذا الصراع ومحيطه وبيئته وحله ومعالجته يجيء فى مقدمة هذه المباديء التكلفة الباهظة لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب آنذاك واستحالة التفريط فى الأراضى المحتلة وأن التوجه للتسوية بدأ بقبول مصر قرار ٢٤٢ ودخول حرب أكتوبر، من ناحية أخرى، فإن موازين القوى الإقليمية والعالمية قد قلصت فرصة تحرير الأراضى العربية عن طريق الحرب خاصة وأن علاقات القوى الدولية قد لا تفضى إلى توازنات دولية وتناقضات تسمح للعرب ومصر بالحصول على التسليح اللازم لخيار الحرب، ذلك أن توازن المصالح والوفاق بين القوتين الأعظم آنذاك، زمن الحرب الباردة، قيدت من إدارة شبكة المصالح والأهداف المتعارضة على الصعيد العالمي(١٩).

على صعيد ثالث، فإن طبيعة هذه الأوضاع من شأنها أن تكرس الضعف العربى وأن تعزز موقف إسرائيل فى علاقات القوى بالمنطقة وذلك سوف يقود إلى استمرار الاحتلال واستمرار التفوق الإسرائيلى، واستمرار التأثير القوى للولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل فى السلم والحرب(٢٠).

أما من زاوية الأوضاع الداخلية، فإن عقد التسوية والسلام مع إسرائيل يعتبر فرصة لإعادة تخصيص الموارد الممكنة لمواجهة تهديد الأمن القومى بمفهومه الواسع وغير المرتبط بإسرائيل، أى المرتبط بضعف القدرة الاقتصادية والتكنولوجية وضغط العدد الكبير للسكان والمتنامى على الموارد المحدودة ومعدلات النمو، وفى إطار هذه الرؤية كان السلام مع إسرائيل معادلا للاستقرار والتقدم الاقتصادى والرخاء وتخفيض الإنفاق الحربى لصالح الإنفاق المدنى والبناء الداخلى والاندماج فى الاقتصاد العالمى وتجنب أخطار التهميش والانكشاف.

وقد ترافقت هذه الرؤية مع تطور الممارسة العملية والسياسات الداخلية المتبعة الانفتاح الاقتصادى والتوجه التدريجى نحو التعددية السياسية وتحديث البنية الإنتاجية

بالتكنولوجيا والتصفية التدريجية لميراث العداء للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص والتى تملك ٩٩% من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط[٢١].

وقد ترجمت هذه الرؤية فيما يتعلق بالصراع العربى – الإسرائيلى بخطوات عملية بدأت باتفاقات فض الاشتباك الأول والثانى على الجبهة المصرية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالى وبعدها بعامين قام السادات بمبادرته المعروفة عام ١٩٧٧، وأعقبها بعام توقيع اتفاقيات الإطار أو كامب دافيد ثم المعاهدة المصرية – الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩[٢٢].

وهذه الرؤية التى انطلقت منها هذه السياسات إزاء الصراع العربى – الإسرائيلى وفلسطين تختلف بشأنها المواقف ولاتزال تثير الجدل حتى الآن، فالبعض يدافع عنها ويرى فيها تحقيق المصلحة الوطنية المصرية باعتبارها الأولوية المطلقة لأى حاكم مصرى، والبعض الآخر يرى فيها سبقا للتطورات وللعصر من جانب السادات وكأنه كان يتنبأ بالتطورات التى حدثت بعد ذلك بعدة أعوام، إنهيار الدول الشرقية والاتحاد السوفيتى وأنفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم وتصدر المنافسة والمعرفة التكنولوجية جدول الأعمال العالمى، والبعض الثالث يرى فيها عزل مصر عن محيطها العربى التاريخى والثقافى والفكرى وفصل الأمن القومى المصرى عن الأمن العربى وحرمان مصر من قيادتها الطبيعية للمنطقة وتحقيق أفضل أهداف إسرائيل، أى تحييد مصر وعزلها عن هذا الصراع، وآخرون يرون فى هذه الرؤية طابعا مصريا متميزا ينبع من حساسية مصر للتغير ومقدماته فى العالم بحكم موقعها واتصالها وجغرافيتها.

ويذكر فى هذا الصدد للدبلوماسية المصرية موقفها إزاء سياسات السادات المتعلقة بالصراع العربى – الإسرائيلى فقد استقال إسماعيل فهمى وزير الخارجية عقب إعلان السادات زيارته للقدس ورفض محمد رياض تولى هذا المنصب وقدم إبراهيم كامل استقالته أثناء محادثات كامب دافيد وطلب منه السادات حينئذ إرجاء قبول استقالته وإعلانها عند العودة إلى مصر[٢٣].

وفى هذا الإطار، فإن الدبلوماسية المصرية قد أدت واجبها على نحو فعال حيث صاغت مشروعات للتسوية مع إسرائيل متوازنة ودرست وحللت المشروعات الإسرائيلية وبينت أوجه قصورها وضعفها، ولكنها لم تكن تملك سلطة فرض هذه المشروعات التى أعدتها، حيث كان الرئيس وحده له الصلاحية فى قبولها بعد استشارة كبار معاونيه.

فى محادثات الحكم الذاتى للفلسطينيين حرصت الدبلوماسية المصرية، رغم السياق الذى عقدت فيه معاهدات كامب دافيد، على ترسيخ المباديء والأسس التى ينبغى لمثل هذه الصيغة أن تقوم عليها، بل وتكفل لها التطور صوب الدولة وتقرير المصير مثل السيطرة على المجال الجوى وإجراء الانتخابات وصلاحية سن القوانين والتشريعات والسيطرة على السكان والأراضى من قبل سلطة الحكم الذاتى والأمن العام وغيرها من المباديء فى الجولات المختلفة للمباحثات والتى استرشد بها فيما بعد بما يفوق العشرة أعوام المفاوض الفلسطينى بعد اتفاق أوسلو، وكان الهدف من أداء الدبلوماسية المصرية فى هذه المرحلة هو إرساء السوابق والمباديء ووضع سقف محدد لمثل هذه الصيغة، أى الحكم الذاتى، عندما يطرح مرة أخرى فى المستقبل[٢٤].

وفى التحليل النهائى، يمكن القول أن استراتيجية السادات فى مواجهة إسرائيل لم تكن مجرد استبدال الأسلوب العسكرى بالأسلوب الدبلوماسى السلمى، وإنما تمثلت فى الفصل بين التهديد الإسرائيلى لمصر وبين تهديدها للأمن العربى وقضية فلسطين[٢٥].

مبارك وفلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي:

الواقع أن هناك دورا محوريا لمصر فى عملية السلام فى المنطقة ويؤكد ذلك حرص الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، على لقاء الرئيس مبارك، للتشاور معه قبل الذهاب لكامب دافيد، للاستفادة من خبرة مصر الطويلة فى هذا المجال، وإعلانهما عن ثقتهما فى رغبة مصر الصادقة فى تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة[٢٦].

وإذا كانت القيادة المصرية ومنذ عام ١٩٨٥، قد سعت جادة فى سبيل تحريك القضية الفلسطينية، ووضعها على طريق التسوية السلمية، فإنها وجدت فى الموقف الأردنى خير معين فى هذا الصدد. كما أنها شجعت الطرفين الأردنى والفلسطينى على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك فى إطار الحلول السياسية. وبالفعل أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما المشترك فى ١١ فبراير ١٩٨٥، وبإعلان الاتفاق الأردنى - الفلسطينى، ركزت الدبلوماسية المصرية، على تأييده ودعوة الدول العربية وأيضا إسرائيل لطرح اعتراضاتهما جانبا، ولاتخاذه قاعدة ايجابية لتحريك عملية التسوية السياسية[٢٧].

ويلاحظ فى هذا الصدد، أن الدبلوماسية المصرية كانت تتحدث عن تفاوض بين إسرائيل والوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك. الأمر الذى تغير أثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك فى الغردقة فى الأسبوع الأول من مارس، وهو اللقاء الأول بينهما فى عام ١٩٨٥. وقد بدا أن الدبلوماسية المصرية، قد بلورت اتجاها محددا يقوم على استثمار الاتفاق الأردنى - الفلسطينى، عبر عدة مراحل متتالية تكون المرحلة الأولى منها هى إقامة حوار بين الولايات المتحدة، ووفد أردنى - فلسطينى مشترك، وفى هذه المرحلة حرص الرئيس مبارك على التفرقة بين الحوار والتفاوض. وأن التركيز هو على حوار بين الوفد المشترك والولايات المتحدة[٢٨].

فقد دعا الرئيس مبارك فى أعقاب إعلان الاتفاق الأردنى - الفلسطينى، الرئيس الأمريكى ريجان، إلى توجيه دعوة إلى وفد أردنى - فلسطينى مشترك لاجراء حوار مع الجانب الأمريكى، كبداية لجولة ثالثة، يشترك فيها وفد إسرائيلى لإرساء أساس عملى لعقد مباحثات مباشرة، على أن يعقب هذه المباحثات انعقاد مؤتمر دولى تشترك فيه موسكو.

وفى الأول من أكتوبر، وبعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة، تركزت فيها مباحثاته حول جهود التسوية السياسية، وأهمية اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الجهود بصورة مباشرة. قامت إسرائيل بالغارة الجوية التى قصفت خلالها مقر المنظمة فى منطقة حمام الشط بتونس، وقد أثارت الغارة الإسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة. وتبلور الموقف المصرى فى إدانة الاعتداء الغاشم، وجاء فى بيان الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال الاجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطينى الشقيق، إنما تزيد من الإحساس بالتمادى فى أعمال العنف والتطرف فى الوقت الذى تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية[٢٩].

أما عن موقف مصر من القضية اللبنانية: فكان الانسحاب الكامل من لبنان هو أحد الشروط التى وضعتها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل، بيد أن إسرائيل لم تنسحب كليا من الأراضى اللبنانية، واحتفظت بقوات لها فى شريط حدودى، فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع، التى تطالب بها تل أبيب، لا يمكن أن تسود بين مصر وإسرائيل، مادامت السلطات الإسرائيلية لا تنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل من كل الأراضى اللبنانية.

أماعن موقف مصر من المستوطنات، فكان الموقف الرسمى الرافض لسياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية هو أول مناسبة تظهر فيها التحفظات المصرية تجاه المسلك الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، وقد تم الاتفاق بين حزبى العمل وتكتل الليكود، على البدء فى تنفيذ إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية المحتلة وفى أعقاب إعلان الاتفاق أدانت وزارة الخارجية المصرية، عملية بناء المستوطنات وأن مصر تعارض أى إجراءات إسرائيلية من شأنها تغيير طبيعة الأرض المحتلة، أو التكوين السكانى فى تلك الأرض(٣٠).

ومن نافلة القول، أن الدبلوماسية المصرية، حريصة على دفع التسوية السياسية من خلال إقامة حوار أمريكي – فلسطيني للاعتراف الأمريكي بالمنظمة. وقد طرح الرئيس مبارك الموقف قائلا، وذلك فى الكلمة التى ألقاها أمام مجلس النواب الأمريكي وأمام نادى الصحافة الأمريكي: إن مصر وأمريكا شريكان فى عملية بناء السلام فى المنطقة، كما أن الولايات المتحدة ستخسر كثيرا، إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة فى المنطقة. كما أن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

والواضح أن الرئيس الأمريكى ريجان، قد عبر بعد انتهاء المباحثات الرسمية، عن استمرار الولايات المتحدة، فى اعتقادها أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى ينص على إعادة الأرض العربية، وحق إسرائيل مثل كافة دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها. وأن الولايات المتحدة تعتقد أن نتائج هذه المفاوضات يجب أن تسفر عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

كما يمكننا القول أيضا بأن التسوية السياسية تمثل لدى القيادة السياسية المصرية استراتيجية ثابتة وأساسية. ولاسيما أن القيادة السياسية قد عبرت فى مناسبات عديدة عن إيمانها بوجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية، وأن الطريق إلى تحقيق السلام فى المنطقة العربية يأتى أولا عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، تشارك فيها الأطراف العربية المباشرة، وهى تحديدا الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب إسرائيل والقوتين العظميين. وقد وضح هذا الهدف فى كل أنشطة الدبلوماسية المصرية تقريبا، وأخذ يتبلور فى شكل تأييد، أى خطوات عربية قد تصب فى عملية التسوية السياسية ومحاولة لعب دور إيجابى لدى الولايات المتحدة بصفة رسمية لكى تساهم بدور أكبر فى تلك التسوية.

الواقع أن مصر كان لها مبرراتها للاهتمام بهذا الهدف، ومنها دفع قطاع من العرب إلى اللحاق عمليا بما سارت عليه مصر منذ ثمانية أعوام مضت، وبذلك تنفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية(٣١).

كما حاولت أثبات توجهاتها الاستراتيجية. فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية، والتى تعد القضية الفلسطينية أبرز نماذجها تصعيدا.

وفيما يتعلق بالأداء المصرى إزاء القضية الفلسطينية، فقد تركز حول المباديء الآتية:

١- أن المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع، هى نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل. بحيث يشارك الطرف الفلسطينى فى هذه المفاوضات، ممثلا فى م. ت. ف إلى جانب الفرقاء العرب الأخرين الأردن وسوريا.

٢- أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير، وبين إسرائيل هو الصيغة التى تضمن للطرفين التوصل إلى صيغة سلام مقبولة.

٣- أن تحقيق السلام فى المنطقة يفترض أن تتخلى السياسة الإسرائيلية عن التوسع والاستيطان فى أراض الغير، وهى الأرض التى يجب أن تكون محلا للتفاوض.
٤- أن أعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، طرفا أساسيا لحل الصراع، يفترض أن تقوم الولايات المتحدة -باعتبارها شريكا أساسيا فى عملية التسوية السياسية- بمراجعة تحفظاتها على المنظمة، وأن تبدأ فى حوار سياسى معها كمقدمة للاعتراف بها فى مرحلة لاحقة.

مصر وفلسطين والسلطة الفلسطينية فى مرحلة أوسلو :

تتحدد علاقات مصر بالسلطة الفلسطينية على ضوء إدراك طرفى هذه العلاقات أحدهما للآخر؛ طبيعته ووزنه ودوره وتأثيره فى محيطة الإقليمى والدولي، ولاشك أن هذا الإدراك المتبادل بين طرفى هذه العلاقة هو حجر الزاوية فى تعيين ورسم الأدوار وتشكيل الممارسات العملية فى حقل السياسة، ذلك أن هذا الإدراك هو فى أحد مستوياته رؤية تقف وراء الممارسات وتبررها وتزودها بالشرعية وتوفر لها القبول والمصداقية، وحتى فى الحالات التى يزعم أصحابها أنهم مهتمون أكثر بالممارسة العملية وبالواقعية وبالنتائج وأنهم لا يحفلون كثيرا بالرؤى -كما لو كانت الرؤية هى مجرد تخطيط تآمرى يعين الأهداف مسبقا- حتى فى هذه الحالات، فإن هذه الممارسات التى تبدو ظاهريا منعزلة عن الرؤى والإدراك وأنها نتاج الواقع والظروف هى بذاتها رؤى ونظرات يحاول أصحابها أخفائها وحجبها عن الأنظار أو أنها لم تتشكل وتتبلور بطريقة تسمح لأصحابها بالإعلان عنها.

وبالاضافة إلى إدراك أطراف هذه العلاقة أحدهما للآخر كعنصر مؤثر، أو محدد، لجوهر ومحتوى هذه العلاقة، وآلياتها ومستواها، فإن المصالح العليا للأطراف -كما تعرفها- سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية أو كانت إقليمية أو دولية، تلعب دورها فى صياغة ورسم هذه العلاقة، وتعيين أدواتها، ومجريات تطورها، عبر مختلف الظروف والملابسات.

وفى هذا السياق، فإن معرفة كيف تنظر السلطة الفلسطينية لمصر؟ وكيف تنظر مصر للسلطة الفلسطينية؟ وكيف يرى أحدهما الآخر، يمثل عنصرا حيويا وضروريا لاستكشاف كنه هذه العلاقة وطبيعتها ومحتواها وأدواتها فى المرحلة التى بدأت بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣.

تنظر السلطة الفلسطينية إلى مصر باعتبارها الدولة العربية ذات الثقل الحاسم فى المواجهة مع إسرائيل، إن حربا وإن سلما وسواء كانت هذه المواجهة إقليمية أو على الصعيد الدولى، ولاشك أن تاريخ المواجهة العربية - الإسرائيلية طوال العقود المنصرمة يكشف بجلاء تام هذا الإدراك، وحدود الدور الذى اضطلعت به مصر فى هذه المواجهة، والذى يتناسب مع إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وتدرك السلطة الفلسطينية أن مصر استطاعت أن تصوغ رسالة تتجاوز حدودها فى تاريخها الحديث، وأن مضمون هذه الرسالة كان تحريريا متوافقا مع روح العصر، وفوق ذلك، فإن مصر ذات التزام أدبى وتاريخى بالقضية الفلسطينية وإزاء الصراع العربى - الإسرائيلي؛ منذ أن ظهر هذا الصراع إلى حيز الوجود، ومصدر هذا الالتزام يكمن فى الاعتبارات القومية والاستراتيجية والإنسانية، كما تكن القيادة الفلسطينية لمصر تقديرا خاصا يتعلق بدورها فى الصراعات العربية - الفلسطينية والصراعات الفلسطينية - الفلسطينية، حيث لم تحرص مصر مطلقا على أن يكون لها داخل حركة التحرر الفلسطينية فصيلا خاصا وناطقا باسمها، كما فعلت العديد من الدول العربية، بل حرصت

على رأب الصدع الفلسطيني ووحدة القيادة الفلسطينية ووجوب عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية.

وترى القيادة الفلسطينية أن مصر قد حرصت على تأكيد التزامها إزاء القضية الفلسطينية حتى في أصعب اللحظات والظروف التي بدا فيها للجميع أن مصر تتخلى عن القضية الفلسطينية، وتسلك منفردة طريق التسوية مع إسرائيل، وذلك عندما وقعت معاهدة 'كامب دافيد' حيث حرصت مصر على أن يلتزم إطار السلام في الشرق الأوسط الموقع مع إسرائيل في ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٨، بتصور حول معالجة القضية الفلسطينية عبر مرحلتين الأولى تتمثل في ترتيبات الحكم الذاتي والثانية تتمثل في مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ورغم أن ذلك قد بدا كورقة لتبرير الصلح المنفرد مع إسرائيل آنذاك والابقاء على 'شعرة معاوية' لمخاطبة الفلسطينيين والرأى العام العربي، فإن مصر قد حرصت خلال المباحثات حول الحكم الذاتي على إرساء مبادىء أساسية لتطبيق هذه الصيغة، يمكن للفلسطينيين أن يسترشدوا بها في حالة قبولهم لهذه الصيغة واللحاق بها؛ وبالفعل عكفت القيادة الفلسطينية على دراسة مواقف المفاوض المصرى إبان هذه المرحلة والاسترشاد ببعض المبادىء التي أصر عليها خلال هذه المباحثات وذلك قبل وأثناء مؤتمر مدريد.

ومن البديهي أن هذا الإدراك ليس جوهرا ثابتا لا يتغير كما أنه ليس معطى جامدا لا يطرأ عليه تحول، ذلك أنه حصيلة الظروف والملابسات والوقائع والحادثات التاريخية، ومن ثم فإنه لا يسلم من آثار هذه الظروف وتعقدها وتشابكها، ولا من قدرة هذه الملابسات ذاتها على التأثير في بعض جوانبه ومنطلقاته، وذلك يستند إلى اعتبارين: الأول هو مواقع طرفي هذه العلاقة في الحقل السياسي والدولي والثاني هو تطور العملية السياسية ذاتها ورؤية الأطراف لمدخلاتها ومخرجاتها ونتائجها في الواقع، ويتعلق الاعتبار الأول بموقع السلطة الفلسطينية؛ فهذه السلطة تمثل حركة تحرير وطني تطالب بدولة وبتقرير المصير، وهذه الوضعية كانت تحرر قيادتها من كثير من القيود المفروضة على حركة الدول وفقا للقانون الدولي، كما أنها تمنح ممارستها قدرا من الراديكالية تتحفظ عليه الدول وفقا لموقعها وتأثرها بهذه الممارسات، وبانتقال حركة التحرر الوطنى الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية ومرحلة بناء السلطة، فإن هذه المرحلة ستفرض -أو ربما قد فرضت- نوعا من تطويع الإدراك ليتأقلم مع الظروف الجديدة والالتزامات التي قبلت بها، وأصبحت سلطة جنينية تتلمس مواقع أقدامها نحو بناء الدولة والمؤسسات والحصول على الشرعية الجديدة المتوافقة مع هذا التوجه.

أما الاعتبار الثاني والذي ينصرف لإدراك تطور العملية السلمية والسياسية فإنه يفرض بدوره إدراكا مختلفا لكلا الطرفين، فحركات التحرر الوطنى قد لا تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى في الحسبان، ذلك أن هذه الموازين كانت دائمة مختلة وغير متكافئة بين القوى المستعمرة والشعوب المستعمرة، ولكن ذلك لم يحل أبدا دون النضال من أجل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار، كما أن حركات التحرر، ونظرا لطبيعتها الثورية الراديكالية، فإنها تغفل كثيرا الأمر الواقع وعلاقت القوى المرتبطة بالسياسة المباشرة، وربما تجلى ذلك في الموقف من مبادرة روجرز وقبول مصر عبدالناصر بها. ورفض الفلسطينيين لها وكذلك في أحداث سبتمبر الأسود في الأردن عام ١٩٧٠ وغيرها من الأزمات التي انتابت العلاقات العربية - الفلسطينية.

في المرحلة الراهنة تدرك القيادة الفلسطينية أن موقع مصر في عملية التسوية يؤهلها لدور لا غنى عنه إزاء القضية الفلسطينية، فمصر كانت أسبق في عقد الصلح والسلام مع إسرائيل وقد أهلها ذلك للاحتفاظ بعلاقات طيبة وربما باردة مع إسرائيل ومع

الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن لها أن تستثمر هذه العلاقات لصالح استمرار العملية السلمية وتطورها. كما أن خبرة مصر القانونية والدبلوماسية المتراكمة عبر الزمن تمثل رصيدا للمفاوض الفلسطيني وعمقا له.

وأيا كان الجدل حول طبيعة وحدود الكيان الفلسطيني الناجم عن اتفاقات أوسلو وما إذا كان يمثل دولة بمقومات الدولة المعروفة في القانون الدولي العام أو يمثل سلطة محدودة بالسيادة الإسرائيلية العسكرية والفعلية ومحاطة بها من كل جانب، فإنه لاشك أن السلطة الفلسطينية الحالية مطالبة بالتحرك في اتجاه بناء مؤسسات اقتصادية وسياسية وتمثيلية وتعليمية لإدارة شؤون أبناء الشعب الفلسطيني، كما أنها بحاجة لإعادة إعمار ما أفسده الاحتلال الإسرائيلي طوال هذه العقود -والذي لم ينتهي بعد- وتتضمن مهمة إعادة الإعمار تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتشييد بنية تحتية تستجيب للحاجات الملحة للفلسطينيين وفي هذا وذاك فهي تتجه صوب إحياء المجتمع الفلسطيني واستيعاب الفاعليات الفلسطينية المدنية والسياسية ومأسسة الحياة السياسية الفلسطينية سواء أرتبط ذلك ببناء الدولة أو أي كيان آخر.

وتدرك القيادة الفلسطينية أن مصر برصيدها العلمي والفني والبشري والاقتصادي ضرورة لا غنى عنها لإنجاز هذه المهمات النوعية الجديدة في الواقع الفلسطيني، ففضلا عن سهولة الاتصال الجغرافي بين مصر والسلطة الفلسطينية فإن التزام مصر بالمساعدة في إنجاز هذه المهمة هو التزام يصدر عن قناعة عميقة لدى النخبة والجمهور المصري على حد سواء بمساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسساتهم وإعادة تشكيل واقعهم في الظروف النوعية الجديدة التي يواجهونها.

أما على الصعيد المصري، فإن مصر تنظر للسلطة الفلسطينية من خلال مفهوم أشمل لدور مصر الإقليمي والعربي في إطار المرحلة الراهنة، وباديء ذي بدء يمكننا القول أن رؤية مصر للسلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية لا تنفصل بحال عن إدراك مصر لطبيعة إسرائيل ودورها، فالمسألة الفلسطينية ظهرت إلى حيز الوجود بسبب نشأة إسرائيل وأية معالجة لها ترتب بالضرورة الضغط على إسرائيل وتقليص نزعتها التوسعية الاستيطانية وحملها على عدم اللجوء للقوة العسكرية والاحتكام للوسائل الدبلوماسية والقانونية بهدف تحقيق انسحابها من الأراضي الفلسطينية والتزامها بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني.

وتدرك مصر أن نموذج القوة الإسرائيلية في المنطقة يخلق تحديات لدورها ومكانتها الإقليمية، حيث ارتبط الدور المصري بقدرة مصر على تشييد نموذج على غرار نموذج الاشتراكية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز في عهد عبدالناصر والانفتاح الاقتصادي والتعددية والسلام في عهدي السادات ومبارك وهو نموذج يستهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة ووقف نزيف الحروب والتطلع لإدارة صراع سلمي وسياسي مع إسرائيل يمكن مصر من إنجاز نهضتها الداخلية.

وفي هذا الإطار، فإن مصر ترى في انتهاك الجانب الإسرائيلي للاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني أحد مصادر التهديد في المنطقة، حيث سيفتح الباب للعنف الذي يهدد الاستقرار ومن هنا تدين مصر بشدة هذا السلوك الإسرائيلي وتندد به في المحافل الدولية والعربية وتساند الجانب الفلسطيني في عدم قبوله وتسليمه بهذه الانتهاكات، خاصة وأن هذه الانتهاكات لا تهدد فحسب تقدم التسوية على المسار الفلسطيني، بل على المسارات الأخرى السورية واللبنانية، وتتعامل القيادة المصرية بحذر وببراجماتية مع مشروع الشرق الأوسط الجديد، فهي ترفض أن يكون هذا المشروع أداة الهيمنة الإسرائيلية الجديدة في المنطقة وتحرص على الاستفادة المتساوية من المشروعات

المطروحة خاصة وأن بيريز صاحب هذا المشروع قد قدمه باعتباره بديلا لقيادة مصر للبلدان العربية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات.

وتدرك النخبة المصرية تغير معطيات الدور الإقليمى على ضوء ما أعترى عالم اليوم من تغير، ذلك أن معطيات الدور أصبحت تتجاوز بكثير اعتبارات 'الموضع والموقع' والجغرافيا الطبيعية لتفسح مجالا كبيرا للجغرافيا الاقتصادية؛ أى تنمية الموارد والإمكانات والانتاج والتصدير وقبول قانون المنافسة على الصعيد الاقتصادى العالمى واستثمار منجزات العلم والتكنولوجيا واستيعاب آثارها فى إطار ديناميكية جديدة تعزز الدور الإقليمى وتخلق فاعليات وطنية وقومية تتكفل بعبء هذا الدور وتدعيمه.

وفى هذا الإطار، فإن القيادة المصرية تدرك أن القيادة الفلسينية -أى قيادة م. ت. ف- تمر بمرحلة انتقالية لها مضاعفاتها ومشكلاتها النوعية وهى مرحلة الانتقال من الخارج إلى الداخل، ومن مواقع حركة التحرر الوطنى إلى بناء السلطة والمؤسسات، ومن مرحلة الثورة والرومانسية إلى مرحلة الدولة والواقعية، وهذه المرحلة تفرض مهمات نوعية جديدة؛ التوافق مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعب الفلسطينى فى الداخل، وخلق طبقة من الكوادر الفنية والتنظيمية والعلمية لا غنى عنها لتشغيل المؤسسات وبنائها وإدارتها، وخلق أنماط جديدة للتفاعل بين السلطة والشعب غير تلك التى عرفتها المرحلة السابقة وإنشاء بنية تحتية؛ مواصلات، اتصالات، إعلام، كهرباء، مياه، وطاقة ومادون ذلك من الأدوات الضرورية للاستجابة لحاجات الفلسطينيين، وكذلك تنمية شبكة من الخدمات لتسيير شؤون المواطنين وفى ذات الوقت متابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل واستكمال مهام المرحلة الانتقالية ومعالجة قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات، القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات.

وفى الحالتين، أى مواجهة قضايا الداخل أو استكمال بحث قضايا المرحلة الانتقالية والنهائية، تدرك مصر أن مساعدتها للسلطة الفلسطينية، فضلا عن التزامها العربى والإقليمي، ضرورة حيوية حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من تثبيت مواطيء أقدامها على الأرض وكسب الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية اللازمة للأعتراف بتطورها وبقدرتها على التأقلم والتكيف مع المتغيرات النوعية الجديدة فى المنطقة، وهذه المهمة - أى مساعدة السلطة الفلسطينية- اقتصاديا وسياسيا وفنيا، فضلا عن ضرورتها المطلقة للشعب الفلسطيني، فإنها تأكيد معلن لدور مصر والتزامها بالقضية الفلسطينية ورسالة مزدوجة المعنى لإسرائيل؛ فمن ناحية علاقة مصر بالسلام لم تتوقف عند انسحاب إسرائيل من سيناء وتوقيع معاهدة السلام، ومن ناحية أخرى فإن عملية السلام ذاتها لن تتقدم إلا عبر تفعيل الدور المصرى واستثمار ثقل مصر فى العلاقات بين مصر وفلسطين ومصر وإسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وسوريا ولبنان وفى هذا الإطار تندرج كافة أشكال المساعدات الفنية والمادية والتجارية التى تقدمها مصر للسلطة الفلسطينية وكذلك المشورات السياسية والقانونية التى تتقدم بها مصر للسلطة الفلسطينية بشأن استمرار عملية السلام وتنفيذ الاتفاقيات على غرار المشورة التى قدمها الوفد المصرى برئاسة د. مفيد شهاب بشأن تنفيذ اتفاقية الخليل وتسمية هذا الاتفاق ببروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل، وكذلك الدور الذى قام به مؤخرا د. أسامة الباز لاستئناف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي منذ عدة سنوات.

وقد لعبت مصر دورا هاما في فتح أبواب الرياض ودمشق وغيرها من العواصم الخليجية والعربية أمام قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها والمواقف التى أتخذتها قيادة المنظمة خلال الأزمة والحرب والتى تسببت فى أزمة فى علاقات المنظمة بهذه البلدان.

وإذا ما أعتبرنا الزيارات أو تبادل الزيارات مؤشرا في قوة نمو العلاقات، فإن عدد الزيارات التى يقوم بها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أو معاونوه لمصر ومقابلة المسؤولين المصريين، يدل دلالة بالغة على أهمية المرجعية المصرية للسلطة الفلسطينية فى القضايا الخاصة بعملية السلام والعلاقات الثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وقد تسببت هذه المرجعية المصرية فى عديد من الأزمات فى العلاقات المصرية – الإسرائيلية.

ولاشك أن تطور العلاقات المصرية – الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو قد أرتبط إلى حد كبير بتكشف النوايا الإسرائيلية للقيام بدور قيادى فى المنطقة، يحجم الدور المصرى عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد، وما أثير عن 'المثلث الذهبي'؛ أن تتشكل منطقة تضم إسرائيل والأردن وفلسطين، تستفيد من مناخ الاستقرار فى الشرق الأوسط عبر تنمية شبكة من العلاقات الاقتصادية والوظيفية، إذ تحرص مصر على تدعيم التوجه العربى للسلطة الفلسطينية ودعم الارتباطات التجارية والاقتصادية بين المحيط العربى والسلطة الفلسطينية، كما حرصت مصر من ناحية أخرى على ضبط موجة الهرولة والتطبيع مع إسرائيل عقب توقيع اتفاقيات أوسلو والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية ومؤتمرات القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ خاصة بعد صعود نيتانياهو وتوقف عملية السلام وتصعيد النشاط الاستيطانى فى القدس وغيرها من أراضى الضفة الغربية، وربطت مصر بين التطبيع وبين التقدم فى عملية السلام حتى لا يكون هدية مجانية لإسرائيل.

ولاشك أن أفق تطوير العلاقات المصرية – الفلسطينية يمكنه لأن يشمل قائمة أخرى من القضايا الهامة والضرورية؛ لتوطيد مواقع السلطة الفلسطينية وتدعيم شرعيتها العربية والفلسطينية، إذ تستطيع مصر لو أرادت أن تلعب دورا ما فى وحدة القوى السياسية الفلسطينية، خاصة المنظمات التى ترفض مسار أوسلو، بصفة خاصة منظمة الجهاد وحماس، وذلك بالمساعدة فى بدء حوار فلسطيني – فلسطيني يعزز دور هذه المنظمات فى النضال الوطنى الفلسطينى كما يدعم السلطة الفلسطينية على حد سواء، لاسيما وأنه لا يمكن مساواة العمليات التى تقوم بها هذه المنظمات ضد إسرائيل، بالعنف والإرهاب الداخلى الذى تقوم به الجماعات الإسلامية فى مصر، ذلك أن الظرف الفلسطينى مختلف جذريا عن الملابسات التى تحيط بالحالة الإسلامية فى مصر.

كما يمكن لمصر بثقلها الدبلوماسى والدولى على الصعيد العربى والإسلامى والعالمى أن تعيد الاعتبار لمرجعية عملية السلام المتوقفة خاصة مبادئها الأساسية. الأرض مقابل السلام، قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ الخاص بالجنوب اللبناني، ومزارع شبعا وذلك فى مواجهة محاولات إسرائيل التملص من هذه المرجعية والخروج عليها، خاصة وأن مصر قد حصلت عبر القمة العربية عام ١٩٩٦ وقمة الأقصى عام ٢٠٠٠ على شرعية القيام بهذا الدور فى مواجهة إسرائيل دون أن ينازعها أحد فيه وهذا الأمر يلقى عليها مسؤولية نوعية وخاصة تجمع بين الالتزام الأدبى والمعنوى وبين التوجه الطوعى للسياسة المصرية النابع من إدراكها لآفاق الدور الإقليمى الذى يمكن لمصر أن تضطلع به.

وفى إطار أفق العلاقات المصرية – الفلسطينية يمكن للثقافة المصرية وأدواتها المكتوبة، وخاصة المطبوعات والصحف وغيرها، أن تلعب دورا هاما فى تنمية وتعميق الروابط بين أبناء الضفة الغربية وغزة وبين الثقافة المصرية والعربية، وذلك عبر تطوير توزيع المطبوعات والصحف المصرية وبحث أشكال جديدة للتبادل الثقافي مع مواطنى الضفة وغزة وذلك لتعزيز الهوية العربية فى مواجهة سياسة 'الأسرلة' الثقافية

التى تعانى منها مدن الضفة حتى الوقت الراهن، ويعزز من دور الثقافة المصرية أنها تتجاوز العلاقات الرسمية لتدخل فى إطار شعبى أوسع بكثير من مجرد النخبة الفلسطينية، وفى ذات الإطار يمكن للعديد من المؤسسات الثقافية والتعليمية فى مصر أن تقوم بدور هام فى ربط أبناء الضفة وغزة بمصر عن طريق تقديم المنح الدراسية فى الجامعات المصرية وغيرها من أشكال وأساليب ثقافية.

الخاتمة :

يجدر بنا قبل ختام هذه الورقة أن نثير عددا من الإشكاليات التى تتعلق بالسياسة المصرية إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى وقضية فلسطين، وذلك بهدف أن تكون هذه الإشكاليات مصدرا للنقاش الحى والحوار، وحافزا على التفكير فى هذه القضية الهامة، ذلك أن سياسة مصر إزاء فلسطين وإسرائيل ليست مجرد جزئية فى السياسة الخارجية لمصر، يمكن دراستها وتأملها على نحو ما نقوم بدراسة هذه السياسة إزاء بعض الدول التى تقع فى أمريكا اللاتينية مثلا، حيث تمثل سياسة مصر ومواقفها إزاء هذه القضية، عصب التوجه التحررى والاستقلالى والعربى والنهضوى لمصر فى آن معا، وترتبط بها أنماط التحول والتغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الداخلى والوقائع العديدة والمتناثرة على مدار العقود المنصرمة تثبت ذلك بجلاء.

فى مقدمة هذه الإشكاليات، تبدو الهوة العميقة بين إدراك طبيعة إسرائيل والمخاطر التى تمثلها على الأمن القومى المصرى والعربى، والتحالفات الدولية والعالمية التى تساندها، وبين الإمكانات والوسائل والأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، وذلك أنماط التعبئة للموارد وتخصيصها وإدارتها، ذلك أن إدراك خطر المشروع الصهيونى فى الثلاثينيات وإسرائيل فى نهاية الأربعينيات، والعقود التى تلتها، مايزال فى مجمله سليما بل وموضوعيا[٣٢]؛ أى أن إسرائيل دولة عدوانية عنصرية استعلائية متوجهة لخارج المنطقة والقوى العالمية الطامعة فى السيطرة على مواردها، غير أن هذا الإدراك الذى تبلور على نحو واضح فى الحقبة الناصرية، لم يسفر فى الواقع عن استجابة بمستوى هذا التحدى وسياسات قادرة على مجابهته فى المدى المتوسط والطويل، بل أسفر هذا الإدراك فى الواقع عن تآكل مستمر وتدريجى فى المواقف والسياسات المصرية والعربية إزاء إسرائيل.

أما ثانية هذه الإشكاليات فيتمثل فى بعد المسافة بين الدور والمكانة التى تتطلع إليها السياسة المصرية، ليس فحسب إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى وقضية فلسطين، وإنما إزاء الدور الإقليمى لمصر بشكل عام وبين الموارد الاقتصادية والمادية والطبيعية لمصر والمتمثلة فى ضيق مساحة الأراضى الصالحة للزراعة، ونموها البطىء عبر العقود، وضغط النمو السكانى المتزايد عليها واتساع مساحة الصحارى والجبال وقلة مصادر الثروات الطبيعية، وضعف البنى العلمية والانتاجية والمعرفية، وتآكل أهمية الموقع والموضع والجغرافيا الطبيعية، وتصدر الجغرافيا الاقتصادية والبشرية والعلم والتكنولوجيا، كمصدر للثروة والقوة فى عصر تسوده المنافسة وثورة الاتصالات والمواصلات[٣٣]، ومالم تجابه مصر هذه التحديات وبنجاح سيصبح الحديث عن القوة الذاتية والدور والاعتماد على الذات مجردا من أى معنى، بل سيؤدى مستقبلا إلى اهتزاز السياسات، وتقلبها ولجوئها دوما، إلى الشعارات والكلمات الرنانة، للتغطية على حقيقة الأوضاع والتحديات والمشكلات، واستمرار التمسك بخطاب لفظى قوى وجذاب، لكنه منفصل عن الواقع المعاش وهلم جرا، وربما تقدم هذه الإشكالية خطوة ومفتاحا لفهم ما سبقها، ينبغى علينا أن نطيل النظر فى معناها ومبناها.

أما الإشكالية الثالثة فتتعلق بالهدف النهائي من الصراع مع إسرائيل ورسم استراتيجية مرنة لتحقيقه، بمعنى أن تكون هذه الاستراتيجية لها جوانبها الرئيسية والفرعية وأساليبها ووسائلها المتغيرة والمتنوعة، على ضوء التغير فى معطيات الصراع وبيئته المحلية والإقليمية والدولية؛ بحيث لا يغيب الهدف النهائى لمعالجة هذا الصراع، ذلك أننا لاحظنا من خلال هذه الورقة تغير هذا الهدف من مرحلة لأخرى والتركيز على أهداف جزئية تتمثل في التسوية وفق قرار ٢٤٢ و٣٣٨.

على أن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو حصاد عملية التسوية ذاتها وآثارها على الصعيد الإسرائيلي، فرغم جزئية الأهداف وغياب الهدف النهائى لمعالجة الصراع، فإنه بعد عقدين أو ما يزيد عن ذلك فإن إسرائيل وجدت نفسها تتخلى عن سيناء وتسمح بقيام سلطة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على جزء من الأراضى الفلسطينية، وأضطرت صاغرة للانسحاب من الجنوب اللبناني، فلا هي حققت هدف إسرائيل الكبرى في الوقت الذى تعانى فيه إسرائيل الصغرى من وجود أقلية عربية تقترب من نسبة ١٨ % من سكانها، احتفظوا عبر العقود بالتواصل مع انتمائهم العربى الفلسطينى الإسلامى وكفاح بني جلدتهم وراء الخط الأخضر.

بل والأكثر من ذلك، فإن نقطة تفوق إسرائيل الأساسية وهى القوة العسكرية يبدو أنها وصلت إلى منفعتها الحدية، بمعنى افتقادها لهدف سياسى محدد تلتزم بتحقيقه، فلا هى قادرة على الاحتفاظ بالأراضي، ولا هى قادرة على ضمها فى الوقت ذاته، أما استخدامها ضد المدنيين من الفلسطينيين فى الانتفاضة فهو يفتقد إلى الهدف، إلا إذا أعتبرنا القتل العمد هدفا فى حد ذاته أو إرهاب الأطفال والنساء هدفا يعتد به.

هذه التفاعلات والتأثيرات على الكيان الإسرائيلى مصادرها عديدة ومتنوعة من بينها بالطبع التسوية والسلام ومن بينها كذلك قدرة هذه المنطقة الحضارية والثقافية على الممانعة والاعتراض لهذه القوة الدخيلة أى إسرائيل، وعمق المقاومة الحضارية للوافدين والغزاة.

وأيا كانت المصادر، فإن تأمل الموقف الراهن فى إسرائيل يتطلب طرح السؤال حول ما إذا كانت الحكمة وراء التسوية هى أن تفضى إلى هذه النتيجة فى هذا الصراع الممتد الطويل؛ أى تقليص قدرة إسرائيل التوسعية وإفقاد قوتها العسكرية منفعتها وجدواها، هل ذلك هو الهدف النهائى من التسوية؟ أى تفكيك إسرائيل وتقليص وجودها وحملها على الإفصاح عن تناقضاتها الداخلية وإفقادها القدرة على السيطرة على هذه التناقضات(٣٤).

مصادر وهوامش

١- د. أسامة الغزالى حرب: مصر ومستقبل الصراع العربى - الإسرائيلي، مجلة قضايا فكرية، الكتاب السابع، القاهرة، ١٩٨٨.

Paris,.1986‹'identite de la France, Eds, Arthand -Flammarion2- Fernand Braudel: L

٣- د. أسامة الغزالى حرب: عبدالناصر وسياسة مصر الخارجية، الأهرام تاريخ.

٤- طارق البشري: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢.

٥- نفس المصدر السابق.

٦- د. عادل حسن غنيم: الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٧- نفس المصدر السابق.

٨- نفس المصدر السابق.

٩- د. عادل حسن غنيم، نفس المصدر السابق.

١٠- طارق البشري، مصدر سبق ذكره.

١١- عبدالغفار شكر، عبدالناصر وقضية فلسطين، مجلة اليقظة العربية، العدد الثاني، السنة الأولي، أبريل ١٩٨٥.

١٢- د. مجدى حماد: مصر ومستقبل التسوية للصراع العربى - الإسرائيلي، التصورات الرسمية وغير الرسمية، ورقة غير منشورة، القاهرة ١٩٩٦.

١٣- عبدالغفار شكر مصدر سابق.

١٤- عبدالغفار شكر نفس المصدر.

١٥- عواطف عبدالرحمن: مصر والقضية الفلسطينية، الطبعة الثانية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥.

١٦- عواطف عبدالرحمن: المصدر السابق.

١٧- عبدالغفار شكر: عبدالناصر وقضية فلسطين، مصدر سبق ذكره.

١٨- انظر أيضا:

- د. حسن نافعة، مصر والصراع العربى - الإسرائيلي: من الصراع المحتدم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

- د. عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبع الأولي، ١٩٨٦.

١٩- د. طه عبدالعليم: السلام المصرى - الإسرائيلي: عشرون عاما على مبادرة السادات للسلام ١٩٧٧ - ١٩٩٧، ورقة غير منشورة، القاهرة.

٢٠- نفس المصدر السابق.

٢١- د. عبدالعليم محمد: الخطاب الساداتي، كتاب الأهالي، القاهرة ١٩٩٠.

٢٢- د. عواطف عبدالرحمن: مصر والقضية الفلسطينية، الطبعة الثانية سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥.

٢٣- إبراهيم كامل، كتاب الأهالي، القاهرة.

٢٤- انظر: د. عبدالعليم محمد: مفهوم الحكم الذاتى فى القانون الدولي، دراسة مقارنة فى بعض الأنماط والمشكلات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٥- د. أسامة الغزالى حرب: مصر ومستقبل الصراع العربى - الإسرائيلي، مجلة قضايا فكرية، الكتاب السابع، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٦- مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات: دراسات فى الرأى العام الدولي، نشرة شهرية، عدد أغسطس ٢٠٠٠، ص١٣.

٢٧- التقرير الاستراتيجى العربي، السيد يسين (محررا)، ١٩٨٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص٣١٥.

٢٨- المرجع السابق ذكره، ص٣١٧.

٢٩- التقرير الاستراتيجى العربي، السيد يسين (محررا)، ١٩٨٦، ص٤١٦.

٣٠- المرجع السابق ذكره، ص٤١٨.

٣١- فكر مبارك، مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص٢٧١.

٣٢- د. حسن نافعة: عبدالناصر والصراع العربى- الإسرائيلي: بين الإدراك والإدارة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١.

٣٣- د. عبدالعليم محمد (محررا): التسوية ودور مصر الإقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٤- يشكر المؤلف الزميل الأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم سلامة الباحث فى علم الاجتماع السياسي، جامعة عين شمس، على تفضله بالمساعدة فى جمع مادة هذه الورقة والإسهام فى إنجازها.

الفصل الخامس

مصر وإيران

والصراع العربي - الإسرائيلي

١ – إيران من حالة الثورة إلى حالة الدولة :

انتقلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر العقدين الماضيين من حالة 'الثورة' إلى حالة 'الدولة'، ويمثل هذا الانتقال مرحلة حاسمة على صعيد بلورة التوجهات وإعادة صياغة السياسة الخارجية وتحديد المبادىء والركائز والتى تستند إليها الممارسة السياسية، ذلك أن الحالة الفورية واللحظة الثورية بطبيعتها تضمن رفضا للواقع ووضعه موضع المساءلة والشك والانتقاد، ويعنى ذلك فى المقابل التطلع إلى خلق واقع جديد وأوضاع جديدة تسمح بتحقيق تطلعات القوى والجماهير التى ساندت الثورة ومثلت أداتها ووقودها فى ذات الوقت، فالثورة تطلق قوى هائلة من عقالها وطاقات جبارة ظلت مكبوتة لعقود طويلة وهو الأمر الذى يجعل من السيطرة عليها وترشيدها أمرا صعبا، والحال أن الثورة الإيرانية تضمنت جانبا دراميا هز المنطقة وأثار مخاوفها وانقسمت الآراء والنخب بشأن ممارساتها وأدائها على الصعيد الإقليمي والعربى على نحو خاص.

والثورة الإيرانية فى ذلك ليست إستثناء، فقد لازم هذا الطالع الدرامى لممارسات الثورة كافة الثورات في التاريخ الإنسانى خاصة الكبرى منها، أى الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة البلشفية، حيث عزز مناخ الثورة بجوانبه السياسية والسيكلوجية والفكرية والثقافية التمسك بالمبادىء على حساب المصالح وبالمثال الثورى على حساب مجريات الوقائع والأيديولوجية على حساب الواقع. وفى جميع الأحوال، فإن الثورة بطبيعتها عملا استثنائيا فى التاريخ الإنسانى يحدث قطيعة كبيرة وعميقة مع الواقع المألوف لأنه حصاد تراكمات طويلة وطاقات مختزنة تجد فى اللحظة الثورية مناخا ملائما للانطلاق والخروج إلى حيز النور ولا يخلو الأمر فى هذه الحالة من مفارقات ولحظات درامية تأخذ طريقها إلى الاختفاء والتقلص مع الاتجاه إلى الاستقرار وتأطير الحركة الثورية فى مؤسسات منتظمة للدولة والنظام القائم فيها.

عززت الثورة الإيرانية والحرب التى أعقبتها قيم المساواة والمركزية الأيديولوجية والأصالة وارتبطت المساواة في المجتمع الإيرانى بالمرجعيات الروحية والأخلاقية والإنسانية للسلوك البشري، كما أن نجاح الثورة فى مدى زمنى قصير منح النخبة الثقة في الانتشار والتأثير والصحوة الإسلامية فى البلدان المجاورة وهكذا سيطرت المركزية الأيديولوجية على التوجهات الخارجية، وبحكم طبيعة ونشأة النخبة الدينية ودورها فقد بحثت عن الأصالة فى الماضى وتمكنت من توجيه السياسة الخارجية الإيرانية فى هذه السنوات.

كان للعالم العربى ومصر على نحو خاص نصيب كبير من التوتر الذى ولدته هذه الحقبة، وطوال سنوات عديدة، فقد نظرت العديد من البلدان العربية لإيران كمركز لتصدير الثورة ودعم الحركات الإسلامية والعنف الإسلامى وزعزعة الاستقرار، خاصة وأن الخطاب الرسمى قد رسم ممارسات هذه الدول أو بعضها بالعمالة للحلف الصهيونى الأمريكى والخيانة لمصالح الشعوب والمسلمين.

على أنه وبالممارسة والتجربة والخطأ والصراع بين تيار المحافظة وتيار الإصلاح والتجديد والتغيرات الديموجرافية والاقتصادية وتطور البيئة الإقليمية والدولة وتراكم الخبرات، تبلورت رؤى ومدركات جديدة أصبحت هى الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية وإعادة صياغة المعادلات الداخلية والخارجية على نحو جديد، خاصة مع نجاح التيار الإصلاحى الذى يقوده الرئيس محمد خاتمى والذى كان قد بدأ فى عهد الرئيس السابق رافسنجانى عندما زار المملكة العربية السعودية.

تعثرت صورة إيران فى العالم الخارجي عبر الدعوة لحوار الحضارات والثقافات والبحث عن التبادل الفكرى والثقافى والحوار مع الدول الأخرى واعتمدت طهران

أسلوب حل الخلافات مع الدول الأخرى فى إطار العلاقات الدولية وتوسيع هذه العلاقات عن طريق رفع مستوى التمثيل الخارجى والاتصال والانتقال من العلاقات الثنائية إلى العلاقات الجماعية.

وقد ظهرت محصلة هذا التعثر في تعزيز الفصل بين المواقف الأيديولوجية والمواقف السياسية وتعيين مناطق الالتقاء والخلاف وتحديد مباديء الهوية الإيرانية المتمثلة فى الإسلام والوطنية الإيرانية بحيث لا تقف العقائد والمرجعيات الدينية حائلا دون تحقيق المصالح الوطنية، كما أن هذه الأخيرة لا تمس المرتكزات الدينية والروحية. وبعبارة أخري، فإن المصالح السياسية والأمنية لإيران لا تتحدد على أساس عقائدى ومذهبى أو أنها تتحدد على ضوء التعارض مع المرتكزات العقيدية والدينية.

وقد عكس هذا التغير السياسى والفكرى نفسه فى المجالات المختلفة على الصعيد الجغرافى الإقليمى والدولى ومختلف الفاعليات السياسية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بالأداء والدور الإيراني.

٢ – *مصر وإيران والصراع العربى – الإسرائيلى :*

تمثل مصر وإيران دولتين محوريتين فيما يسمى إقليم الشرق الأوسط، وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق أولا بحجم الدولتين ديموجرافيا واقتصاديا، وتتعلق ثانيا بموقع كل منهما فى خريطة العالم القديم والجديد على حد سواء وتشابك هذا الموقع مع المصالح والقوى الكبرى والعالمية، وتتعلق ثالثا بدور كل منهما فى التاريخ الحضارى والإنسانى للمنطقة والعالم بشكل عام.

وإذا كانت مصر بمواردها البشرية والجغرفية تشغل مكانة هامة في هذا الإقليم، فإن إيران أيضا تحظى بثروة بشرية ونفطية كبيرة، وموقع جغرافى متشابك مع الشرق الأوسط والخليج وآسيا الصغرى والوسطى والقوقاز وشبه القارة الهندية، وهذا التشابه في الموقع والموضع والقوة جعل كل منهما عبر التاريخ مجالا لصراع القوى الكبرى والامبراطوريات وملتقى لثقافات وحضارات مختلفة.

وقد مكنت هذه الوضعية الجغرافية والتاريخية والثقافية كلا من مصر وإيران من الإسهام فى تشييد صروح ثقافية وفكرية وروحية كبيرة ومعمارا أخلاقيا وإنسانيا متميزا امتد إشعاعه ليسهم فى تشكيل الضمير البشرى والإنسانى في الحضارة الإنسانية، وبقدر ما اعتمد هذا الإسهام الحضارى المتميز على النواة المحلية للفكر المصرى والإيرانى بقدر ما استفاد وتأثر بالثقافات المختلفة والمتنوعة التى وفدت من المناطق المجاورة.

وقد أسهمت هذه الوضعية في إبراز ما أسماه الرئيس خاتمى فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قمة الألفية الثالثة 'بقوة الاستيعاب' التى تميز إيران ولكنها تميز فى الوقت ذاته مصر، وتعنى قوة الاستيعاب التأمل والتدبر فى عادات وأساليب ومنجزات مختلف الثقافات والحضارات والقيام بعد ذلك باختيار أنسبها لاقتباسها وإضافتها إلي الرصيد الخاص بالأمم، ومصر عبر تاريخها كله كانت تقوم بهذه العملية: الانتقاء والأخذ والاقتباس والإضافة دون أن يكون ذلك على حساب شخصيتها الحضارية.

غـير أن هـذه الخلفـية العميقة فى المواقع والموضع والتاريخ والحضارة والثقافة حجبـتها السياسة بمتغيراتها الإقليمية والدولية وعزلت مؤثراتها فى التقارب الممكن بين الدولتيـن، خاصة ما تعلق منها بالصراع العربى – الإسرائيلي، حيث حكم التاريخ على مصر وإيران بالاختلاف مرتين حول هذه القضية المحورية في حقبتين متتاليتين، الأول عـندما كانت إيران خاضعة للنظام الشاهنشاهى والذى انخرط فى أحلاف معادية لمصر

وكـــان محــورا هاما فى الاستراتيجية الأمريكية المعادية لمصر الثورة وأرتبط بعلاقات وطــيدة مـــع إسرائيل سياسيا وأمنيا وكان جزءا من الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية لمحاصـــرة مصـــر ودعوتهـــا للوحدة العربية والقومية العربية واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني وكانت هذه القضية هى أهم قضايا الخلاف بين مصر وإيران الشاه.

غير أنه بقيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، كانت مصر تقوم بتعديل استراتيجيتها إزاء إســـرائيل وتحريـــر الأراضــــي العربية المحتلة، حيث ساد اقتناع لدى النخبة بعدم جـــدوى الحـــل العســـكرى لقضايا الصراع العربى – الإسرائيلي، بل واستحالة تحرير الأراضـــي بـــالقوة وضرورة تبنى النهج السلمى التفاوضى فى استعادة هذه الأراضي، وأفضــــي ذلـــك بمصر إلى توقيع معاهدات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وقبلها كانت زيارة السادات للقدس ووقعت معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

وهكذا اختلفت العلاقات والمواقع وتبددت إمكانات التعاون، إذ تبنت إيران موقفا حادا مـــن اتفاقـــيات السلام وقطعت العلاقات مع إسرائيل وحولت سفارة إسرائيل إلى ممثلية وسفارة فيما بعد لدولة فلسطين، وأعتبرت إيران الثورة هذه الاتفاقيات بمثابة خيانة ودليل عمالـــة للولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية وأرتكز هذا الموقف على ركيزة مبدئية أيديولوجـــية عبرت عنها المادة ١٥٢ والمادة ١٥٤ من الدستور، وحددت المادة الأولى الدفـــاع عن حقوق جميع المسلمين كأحد مباديء السياسة الخارجية، أما الثانية فقد أكدت دور إيـــران فى دعم النظام المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى الأرض فى أية بقعـــة فى العالم، وترى إيران أن وجود إسرائيل غير شرعى وتؤيد حقوق الفلسطينيين وعودتهم إلى وطنهم.

وقد ترك هذا الخلاف والاختلاف بصماته واضحة على العلاقات بين البلدين وحجب عـــن الطرفيـــن الظـــروف المحـــددة والنوعـــية الخاصة بكل منهما وراء الاختيارات والاستراتيجيات وحال دون تعميق الفهم المتبادل وإقرار مشروعية الاختلاف والحق فى إقـــرار المصـــالح الوطنية كما يراها ويقدرها كل طرف، فإذا كانت مصر مدفوعة نحو الـــتفاوض بســـبب ضغوط اقتصادية وداخلية قوية، فإن إيران كانت مدفوعة أيضا عقب الـــثورة بالرغـــبة فى تبرئة ضميرها مما علق به أثناء حكم الشاه، خاصة ما تعلق منه بإســـرائيل والولايـــات المتحدة الأمريكية، وبدء صفحة بيضاء من غير سوء فى التوجه لشعوب المنطقة والملاءمة بين المباديء المعلنة والسياسة العملية.

جـــرت الأمور فيما بعد على نحو لم يسمح بالمراجعة وإعادة النظر، حيث ناهضت إيـــران مفاوضـــات مدريـــد ورأت فيها مؤامرة كبرى لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني وأدانـــت اتفاق إعلان المباديء بين م. ت. ف وإسرائيل واعتبرته بمثابة خيانة للقضية الفلســـطينية ودعمـــت عقد مؤتمرات لدعم المعارضة الفلسطينية الإسلامية وطرح خيار المقاومة العسكرية كسبيل لاستعادة الحقوق الفلسطينية.

غـــير أن السياســـة الإيرانـــية لم تقف خلال هذه الحقبة عند حدود الشجب والإدانة والإســـتنكار وإطـــلاق صفات الخيانة والعمالة، بل تبنت سياسات عملية كان من شأنها تدعيم المقاومة وتقليص فرص إسرائيل فى الهيمنة وتمرير خططها للسلام، حيث دعمت إيـــران المقاومـــة اللبنانـــية التى قادها حزب الله وتحالفت مع سوريا لتعزيز موقفها فى المواجهة.

وقـــد ظهـــرت آثار ذلك جلية على الصعيد الرمزى والمعنوى والعملي، حيث كانت عمليات المقاومة اللبنانية بمثابة تحذير باستمرار الصراع ضد إسرائيل وإعلان بأن خيار

المقاومـــة لايـــزال ممكنا وهو ما أفضى بجيش الاحتلال الإسرائيلى إلى الانسحاب من جـــنوب لبـــنان مهرولا دون شروط ودون تفاوض وهو ما أثر فيمابعد فى تشكيل خلفية المقاومـــة الفلسطينية للاحتلال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وإفقاد قوة الردع الإسرائيلية مصداقيتها.

وبالرغم من ذلك، فإن حكم التاريخ ليس قدرا ثابتا أبديا وسرمديا، ذلك أن التاريخ لا يصـــنع خارج إرادات البشر الفردية والجماعية فهو جماع هذه الإرادات، أى تفاعلها مع الجغرافيا الطبيعية والبشرية ومصادر القوة وطرق الاستحواذ عليها.

وبـــناء على ذلك، فإن فى مقدور الطرفين مصر وإيران صنع تاريخ جديد أو بدء تاريخ جديـــد لـــيس إزاء الصـــراع العـــربى - الإسرائيلى فحسب، بل وإزاء مختلف القضايا الإقليمـــية والدولـــية المطـــروحة فى العالم، خاصة وأن الظروف تبدو مواتية فلدى كلا الطرفيـــن الرغـــبة والـــرؤية والأهداف لفتح صفحة جديدة ولد كل منهما المباديء التى يمكـــنها أن تســـهم فـــى شـــق هذا المسار الجديد للعلاقات بعد استيعاب خبرة العقدين الماضـــيين، خاصة وضوح الفصل بين الأيديولوجيا والسياسة وبين المصالح والمواقف العقائدية والمذهبية.

انتهت الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق وفقدت مصر حليفها الأول وتم فـــك الارتباط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة، بل أصبحت الولايات المتحدة تناهض إيران وبدرجة أقل مصر، ويدرك الطرفان أبعاد دورهما وطبيعته.

٣- *إيران فى الاستراتيجية الإسرائيلية :*

يعتبر الموقف الإسرائيلى من جمهورية إيران الإسلامية عنصرا أساسيا فى الوضع الجيوسياسى فى المنطقة العربية والإسلامية، حيث تمثل إيران من وجهة النظر الغربية خطرا رئيسيا على إسرائيل ينبغى محاصرته.

خســـرت إســـرائيل بقيام الثورة نظاما حليفا فى إيران كان بمثابة حجر الزاوية فى الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة المقاطعة العربية لإسرائيل خلال هذه الحقبة. وقد عدد بعـــض الكـــتاب الإســـرائيليين خسائرها بعد الثورة على النحو التالي: خسرت إسرائيل مصـــدرا للـــنفط كـــان المزود الوحيد لخط أنابيب إيلات عسقلان، كما خسرت السوق الإيرانية للمنتجات الإسرائيلية وحليفا قويا على الصعيد الاستراتيجى فى مواجهة سيطرة عربية محتملة على البحر الأحمر.

تقع إيران فى قلب الاستراتيجية الإسرائيلية التى تمتلك مفهوما واسعا للشرق الأوسط يمـــتد به من المغرب العربى وحتى أفغانستان وباكستان شرقا، وتعتمد هذه الاستراتيجية علـــى التفوق الإسرائيلى والردع وامتلاك قوة نووية والحؤول دون تملك الدول العربية والإسلامية لمثل هذه القوة.

وقـــد شغلت إسرائيل فى فترات سابقة هيئات ومعاهد لتقويم الخطر الإيرانى وتحديد الاجـــراءات الاســـتراتيجية الواجـــب اتباعها إزاءه وتلعب إسرائيل دورا مهما فى حفز الولايـــات المـــتحدة للضـــغط على الدول التى لها مصالح مع إيران وعلاقات كروسيا والصـــين وكوريا الشمالية وبعض الدول الأوروبية بهدف حظر تملك إيران للتكنولوجيا المـــتطورة لصنع الصواريخ أو التكنولوجيا النووية وأدرجت الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ وكالة وهيئة رسمية روسية على لائحة الحرمان من المساعدات الأمريكية.

ورغـــم أن إيـــران قـــد وقعت على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتسمح لوكالة الطاقة الذرية بالمراجعة الدورية لمنشآتها النووية، فإن إسرائيل والولايات المتحدة يـــزعمان تطلـــع إيران لتملك السلاح النووى رغم أن القادة والزعماء الإيرانيين يعلنون

ومـــنذ عام ١٩٧٤ أنهم لا ينوون تملك هذا السلاح ويريدون جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

تحـــرص إســـرائيل على تشويه صورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى المحافل الدولـــية وإفقادها المصداقية ويحرص الساسة الإسرائيليون بمناسبة ودون مناسبة للتنبيه للخطر الإيرانى ودور إيران في تدمير عملية التسوية ورعاية وتعهد الإرهاب الإسلامى والســـعى لتملك أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد تقليص قدرة العراق العسكرية وفرض الحصار عليه فى أعقاب حرب الخليج الثانية.

فكرت إسرائيل مرارا فى ضرب المنشآت النووية الإيرانية وقامت بتدريب طياريها وطائـــراتها فى مواقع معينة لتنفيذ هذه المهمة على غرار ما فعلته فى العراق وضرب مفـــاعل تمـــوز النووى العراقى فى عام ١٩٨١، غير أن هذا التفكير يواجه بمضاعفات الـــرد الإيـــرانى والمواجهة الإيرانية - الإسرائيلية وإرباك الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة والخليج على نحو خاص.

وهـــذا الـــتقويم الإســـرائيلى لمـــا يسمى بالخطر الإيرانى ودخول إيران فى إطار الاستراتيجية، يتضمن نتائج ودروس لمصر وإيران على حد سواء أولها أن إيران معنية بالصـــراع العربى - الإسرائيلى ليست فحسب وفقا للمنظور العقائدى والديني، بل أيضا وفقا للحسابات العملية الخاصة بأمن إيران القومى والتى تعد منطقة الشرق الأوسط أحد دوائـــره الهامـــة وتشـــمل هذه المنطقة خط المواجهة الأساسى فلسطين المحتلة ومصر وسوريا والأردن ولبنان والمنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وأيضا وفقا لطبيعة الدولـــة الإســـرائيلية العدوانـــية التوسعية العنصرية التى تستحوذ على التفوق العسكرى والنووي.

أمـــا ثانى هذه النتائج أن إيران تدخل بسبب الوضع الجيوبوليتيكى والنظام السياسى والهيمنة الغربية والاستراتيجية الإسرائيلية فى حساب توازنات القوى فى منطقة الشرق الأوســـط بيـــن الحلف الأمريكى الصهيونى والعالم العربى والإسلامى وأن تجاهل هذا الحقيقة يعد إخلالا بالمعادلة الإقليمية لغير صالح المنطقة.

٤- مصر وإيران فى مواجهة إسرائيل :

يصـــعب الحديث عن استراتيجية مصرية - إيرانية فى مواجهة إسرائيل فى الوقت الحـــالى نظرا لاختلاف مواقع البلدين من الصراع واختلاف التزاماتهما السياسية المعلنة وتفـــاوت ارتـــباطاتهما الدولية والإقليمية، غير أن التمعن فى سياسات كل من الطرفين خـــلال الحقبة الماضية يمكنه أن يكشف بعض العناصر المسكوت عنها أو غير الواردة علـــى الذهن والتى يمكن أن تمثل نواة عقلانية لتقريب المواقف أو تكاملها على أرضية مشتركة وأهداف متوحدة، ذلك أن تبنى مصر لخيار السلام والتفاوض مع إسرائيل عبر مـــا يفـــوق العقدين ورغم التعسف الإسرائيلى - الأمريكى فى تحديد طبيعة هذا السلام وشـــروطه يمكـــنه أن يكشف عنصرين هامين أولهما أن السلام مع إسرائيل لم يكن من شـــأنه أن يغيب النظرة المصرية الاستراتيجية لإسرائيل ككيان عنصرى عدوانى يمتلك التفوق والسلاح النووى وكعنصر إخلال بالتوازن فى المنطقة ولم يعن هذا السلام الممتد عـــبر العقديـــن الماضـــيين قـــبول إسرائيل بالكامل وبطبيعتها الراهنة اليهودية الدينية الاســـتعلائية العنصـــرية النووية، ولم يعن أيضا انتفاء وانتهاء خطر إسرائيل وتكوينها الحالى على استقرار وأمن المنطقة وتطلع شعوبها إلى الرفاهية والديموقراطية، ذلك أن السلام فى المفهوم المصرى أمر ينتمى إلى السياسة الواقعية البراجماتية التى تتحدد على

ضـــوء تـــوازن القـــوى ولـــيس إلى طبيعة المدركات والمرجعيات التى شكلت النظرة المصرية إلى إسرائيل رسميا وشعبيا.

أمـــا العنصـــر الثانى الذى يمكن استخلاصه من سياسة مصر للسلام إزاء إسرائيل فيتمـــثل فـــى حصاد هذه السياسة من زاوية القوة الإسرائيلية والردع والتفوق وتماسك الكـــيان الإسرائيلى داخليا وصورته أمام العالم، إذ يمكن القول -بحذر- أن هذه السياسة قد أفضت جزئيا إلى تناقص المنفعة الحدية لقوة الردع الإسرائيلية وتقليص نزعة التوسع الإســـرائيلية. فـــبعد الجلاء عن سيناء بشروط والجلاء عن جنوب لبنان بالصورة التى جـــرت بهـــا وانتفاضة الأقصى داخل الأراضى المحتلة منذ سبتمبر ٢٠٠٠ فقدت القوة الإسرائيلية جزءا كبيرا من مصداقيتها وتقلص حقل فاعليتها، وربما يكون صانع القرار المصرى قد أدرك هذا التفاعل فى المدى الطويل وانعكاسه على إسرائيل وتأثير محصلته علـــيها والمتمثلة فى تقليص فاعلية القوة الإسرائيلية فى ضوء الخلل فى موازين القوى وحفـــز التناقضـــات الداخلـــية فـــى إسرائيل على الظهور والتفاعل، وتجمع العديد من التحليلات الغربية على أن إسرائيل تمر بأخطر أزمة منذ وجودها مع بدء الانتفاضة.

وربمـــا يكـــون مـــن المهم تأمل وإعادة النظر فى استراتيجية السلام كأداة لاحتواء إســـرائيل أو تفكـــيكها أو جعلهـــا دولـــة عادية ليست دينية وليست عنصرية، أى دولة ديموقراطية لمواطنيها من يهود وعرب مسلمين ومسيحيين.

ولاشـــك أن الـــرؤية المصـــرية والإيرانية لا تختلفان حول إدراك طبيعة إسرائيل وخطرها على المنطقة بسبب طبيعتها العدوانية وارتباطها بالاستراتيجية الأمريكية ويبقى بعد ذلك تقويم السياسة المصرية المتعلقة بالسلام إزاء إسرائيل وهو أمر حتى الآن مثير للجدل والخلاف ويتسع لآراء مختلفة بل ومتباينة.

مـــن ناحية أخرى، فإن تأمل المسلك الإيرانى إزاء اتفاقيات السلام والمفاوضات مع إســـرائيل وتجلياته العملية التى تمثلت فى التحالف السورى - الإيرانى ودعم المعارضة الفلســـطينية الإسلامية ودعم المقاومة اللبنانية المتمثلة فى حزب الله قد يفضى إلى إعادة تقيـــيم هـــذا المســـلك إذا ما نحينا جانبا الحملات الإعلامية والتوصيفات الأخلاقية التى تضمنتها.

ففـــى تقديرنا أن استراتيجية السلام كانت بحاجة إلى دعائم وبؤر للمقاومة المسلحة تحـــول دون تمـــتع إسرائيل بنشوة الانتصار والقوة وتذكيرها دائما بإمكانيات المقاومة والممانعة والمناهضة التى تمتلكها الأمة العربية والإسلامية وقدرة العمق الحضارى على اســـتحداث وسائل للمقاومة وأدوات غير مسبوقة وبمقدورها الحاق الأذى بالإسرائيليين وقد احتدمت هذه النتيجة طوال سنين حتى ظهرت مؤخرا واضحة للعيان فى الانتفاضة.

ويبدو الآن جليا أن التمسك بالسلام وحده غير كاف، بل ينبغى أن يترافق مع إظهار القدرة على المقاومة ورفض الأمر الواقع الإسرائيلى وتحويل جزء من القدرة الكافية إلى عطـــاء عملـــى وحقيقى حتى ولو لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف القومية، إذ يكفى الرمز والإرادة والقـــدرة علـــى الاســـتمرار لتحسين شروط السلام والتفاوض وتقليص الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة وحفز الإسرائيليين على التخلى عن منطق القوة والاستعلاء فى التعامل مع شعوب المنطقة.

ولـــو نظـــرنا بـــتجرد لحصـــيلة هـــذه السياسات بعيدا عن حسابات الدول والنظم والحكومـــات لأمكنـــنا القول بأنها تكمل بعضها بعضا وتصب نتائجها فى اتجاه تعزيز المصالح العريضة للشعوب العربية والإسلامية فى مواجهة السيطرة والهيمنة الأمريكية الغربية.

لـو صـحت هـذه القـراءة لخبرة العقود الماضية لأمكننا القول أن إيران ومصر يمكـنهما، فـي إطـار مصـالحهما الوطنية المتشابكة مع المصالح العربية والإسلامية والاسـتراتيجيات الكونـية ودورهمـا الإقليمي، بناء وتشييد استراتيجية احتواء مزدوج لإسرائيل فى المنطقة.

وإذا كانـت استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية موجهة أساسا لإيران والعراق علـى نحو خاص، فإن الاستراتيجية المصرية - الإيرانية موجهة أساسا لإسرائيل، أى للمؤسسة العنصرية العسكرية الصهيونية بهدف تفكيكها وحمل الإسرائيليين على اكتشاف جوهرها وحقيقتها.

على أن استخدام مفهوم 'الاحتواء المزدوج' المصرى - الإيرانى لإسرائيل يتخذ هنا طابعا مجازيا، لأن تبنى هذا المفهوم بطريقة معكوسة يعنى أننا ننطلق نظريا من المفاهيم الـتى صـاغها العقل الإسرائيلى - الأمريكى 'انديك' حتى لو قصدنا به العكس أو أعدنا توجيهه وهو أمر لم يأت بجديد.

من ناحية أخري، فإن استخدام هذا المفهوم يثير مشكلة أخرى وهي تقمصنا لشخصية المسـيطر والرغبة فى محاكاته وتقليده، ورغم أن بعضا من هذا التقمص والمحاكاة قد يبدو فعالا ومؤثرا فى بعض الأحيان مثل سفينة العودة التى جهزتها منظمة التحرير أثناء الانتفاضة الأولى أو المناداة بانطباق جريمة الإبادة على الشعب الفلسطينى لكسر احتكار اليهود، إلا أنه قد لا يكون صحيحا فى كل الحالات وكل الظروف.

ومع ذلك بل وبالرغم من ذلك، فإن احتواءا مصريا - إيرانيا مزدوجا لإسرائيل يجد نواتـه فى الخبرات المستخلصة أولا فى العقدين الماضيين من سياسات كل من البلدين، ويرتكز ثانيا على الإدراك المتقارب لكل من البلدين لطبيعة وخطر إسرائيل فى المنطقة بتكوينها الحالي، ويستند ثالثا إلى موقف مصر وإيران المتوحد إزاء قضايا أساسية تتعلق بـالوجود الإسـرائيلى كالحد من التسلح وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

فقـد وقعت مصر وإيران معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ويريد البلدان أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبمقدورهما أن يقودا حملة دولية لحمل إسرائيل على التوقيع على هذه المعاهدة وقبول التفتيش على منشآتها النووية وتنسـيق الجهود إيرانيا ومصريا على صعيد عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية فى هذا المجال.

إن توافـر مـبادئ العقلانـية فـى إدارة السياسة الخارجية والفصل بين المواقف الأيديولوجية والسياسة والوعى بالمخاطر المشتركة بين مصر وإيران والاقتناع بضرورة الـتعايش مـع النظام العالمى العلمانى وتحقيق التوازن بين الأعراف والقواعد السماوية وبين القوانين الوضعية، يوفر خلفية عميقة لمثل هذه الاستراتيجية.